

(٩٣١)

لفظ الفعل واللفظ بالفعل

من مصنفات النحو

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٤هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

"بمصدر الفعل المتقدم، وتنصبه بإضمار فعل مثل الفعل المتقدم.

فإن قال لنا قائل: إنما احتجتم إلى إضمار فعل في المصدر المخالف لما قبله، لأنه ليس من لفظ الفعل المتقدم فينتصب به، وإذا كان قبل الفعل نقل هذا المصدر مصدره، لم يجز أن تضمر فعلا.

قيل له: إذا جاز أن تأتي بمصدر يخالف الفعل الذي قبله في اللفظ، ويقاربه في المعنى، وتنصبه بإضمار فعل يدل عليه الفعل المتقدم، وساغ هذا لأجل موافقة الفعل للمصدر من طريق المعنى؛ جاز أن تضمر فعلا للمصدر الموافق للفعل الذي قبله لأنه يدل على هذا المصدر من طريق اللفظ، ومن طريق المعنى، فما كان دلالته من وجهين أولى. فإن قال: لسنا ننكر أن يكون الفعل الموافق للمصدر يدل عليه من طريق الفظ ومن طريق المعنى، ولكنا نقول: إنه لا يحتاج إلى إضمار فعل معه، لأنه يجوز أن يعمل في المصدر. وفي المصدر المخالف نحن محتاجون إلى إضمار فعل ينتصب المصدر عنه، لأن الفعل الذي قبله ليس منه.

قيل ما: نحن لم نقل إنه واجب أن يضمر للمصدر الموافق فعلا، وإنما قلنا هو جائز: ينتصب بالأول، وأن يضمر له فعل، كما جاز أن يضمر للمخاف، ولا يكون أسوأ حالا من المصدر الذي قبله ما يخالف لفظه. قال سيبويه وذلك قوله: وهو لأبي كبير.." (١)

"كما هو عليه من الناحية اللفظية؛ ولكنه يصير خبرا لها كما كان لخبر المبتدأ. وتدخل الأفعال الناقصة على الجملة الاسمية لتقيد إسنادها بوقت مخصوص أو حالة مخصوصة، فهي وسط بين الأفعال التامة والأدوات (أحرف المعاني).

وهي بذلك تغير في المبتدأ فيصبح اسما لها، ولكن لا تغير في إعرابه. وتغير في الخبر فتنصبه، ولكن لا تغير في تسميته فهو خبر لها هي. وهذه الأفعال خلعت دلالتها على الحدث وبقيت دلالتها على الزمان. (١٢) وهي أفعال غير حقيقية؛ وإنما تدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيها غير فاعل في الحقيقة، والمفعول فيها غير مفعول على الصحة. (١٣) ولكنها لا تخرج عن كونها أفعال لكنها لا تدل على الحدث. (١٤)

وكان وأخواتها عوامل لفظية تدخل على المبتدأ، (١٥) وتعمل فقط في الأسماء (١٦) ولا توصف بتعد ولا لزوم، (١٧) ف – (كان وأخواتها) لفظها لفظ الفعل، وتصاريفها تصاريف الفعل، فنقول: كان، يكون سيكون، كائن، ومثل: أصبح يصبح، وأضحى يضحى، ودام يدوم، وزال يزال؛ لذلك شبهوها بالفعل. ومثل:

---

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد ٢١٣/١

لستن كضربتن، وليسوا كضربوا. (١٨) ومثل: ليست أمة الله ذاهبة، كقولنا: ضربت أمة الله زيدا.

وهي تختلف عن الفعل الحقيقي في أن: الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، مثل قولنا: (ضرب) فهو فعل يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه، أما الفعل (كان) فهو فعل يدل على ما مضى من الزمان فقط، و (يكون) تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي فهي تدل على زمان فقط؛ لذلك أدخلوها على المبتدأ وخبره؛ فرفعوا بها المبتدأ تشبيها بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول. فنقول: كان عبد الله أخاك، كما نقول: ضرب عبد الله أخاك. فإذا قلنا (كان زيد قائما) فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإذا قلنا: أصبح عبد الله منطلقا، فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلق، فهذا تشبيه لفظي، وكثيرا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى.

---

(١٢) اللباب علل البناء والإعراب ج ١ ص ١٠٧

(١٣) الأصول في النحو ... ج ١ ص ٨١

(١٤) مسائل خلافية في النحو ... ج ١ ص ٦٩

(١٥) أسرار العربية ... ج ١ ص ٧٨

(١٦) الأصول في النحو ... ج ١ ص ٥٨

(١٧) أوضح المسالك ... ج ٢ ص ١٧٦

(١٨) الأصول في النحو ... ج١ ص ٨٢." (١)

"المبتدا اسم من عوامل سلم ... لفظية

يعني اسم عار أو مجرد من عوامل سلم، أي المبتدأ اسم سلم من عوامل يعني جرد من عوامل، فقوله: [اسم] خرج به الفعل والحرف فلا يكون الحرف مبتدأ، ولا يكون الفعل مبتدأ، لأن المبتدأ مسند إليه، وهو محكوم عليه، ولا يحكم إلا على الأسماء. أما الفعل فلا يكون محكوما عليه وإنما يكون محكوما به، وأما الحرف فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به. وهذا فيما إذا قصد معناه، أما إذا قصد لفظه فحينئذ يصح أن يكون مبتدأ نحو: ضرب فعل ماض، فعل هذا خبر، والمحكوم عليه ضرب قصد اللفظ فقط أي الحروف دون المعنى فهو مبتدأ هنا، وكذلك قولك: من حرف جر، حرف جر خبر، والمبتدأ من وهو حرف، لأنه قصد اللفظ فقط وليس المعنى، إذا إذا قصد **لفظ الفعل** أو لفظ الحرف جاز حينئذ أن يكون مبتدأ. [اسم]

---

(١) الأفعال الناسخة، حمدي كوكب ص/١٨

يشمل الاسم الصريح وهو الذي لا يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل، والاسم غير الصريح وهو ما يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل، فقولك: زيد قائم، زيد مبتدأ وهو اسم صريح، وأنا قائم، أنا مبتدأ وهو اسم صريح، وأما قوله تعالى: (وأن تصوموا خير لكم) [البقرة:١٨٤] خير خبر فهو مخبر به، ولا يخبر عن الفعل، ولا عن الحرف، وإنما يخبر عن الاسم، فحينئذ يتعين أن يكون أن تصوموا مبتدأ، ثم بعد ذلك نقول: كيف جاء مبتدأ وهو جملة؟ تقول: لأنه مؤول بالاسم، وأن تصوموا مؤول بصيامكم أو صومكم، لأن أن حرف مصدري، وتصوموا فعل مضارع منصوب." (١)

"البناء في مثل ضرب وضورب وتقول: إن مثل هذا ليس في الأسماء؛ لأنك قد تسمِّي بما ليس في الأسماء، إلاَّ أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلته في الأسماء التي شبهَّتها بها نحو: إثمدٍ وإصبعٍ وأبلمٍ، فإنما أضعف أمرها أن تصير إلى هذا.

وليس شيء من هذه الحروف بمنزلة امرىءٍ، لأن ألف امرىءٍ كأنك أدخلتها حين أسكنت الميم على مرءٌ ومرأ ومرءٍ، فلمَّا أدخلت الألف على هذا الاسم حين أسكنت الميم تركت الألف وصلا، كما تركت ألف إبنٍ، وكما تركت ألف إضرب في الأمر، فإذا سمَّيت بامرىءٍ رجلاً تركته على حاله، لأنَّك نقلته من اسم إلى اسم، وصرفته لأنَّه لا يشبه لفظه لفظ الفعل.

ألا ترى أنك تقول: امرؤٌ وامرىءٍ وامرأً، وليس شيء من الفعل هكذا. وإذا جعلت إضرب أو أقتل اسماً لم يكن له بدٌّ من أن تجعله كالأسماء، لأنَّك نقلت فعلا إلى اسم. ولو سمَّيته انطلاقا لم تقطع الألف، لأنَّك نقلت اسما إلى اسم.

واعلم أن كلَّ اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل." (٢)

"(هَذَا بَاب اسْم الْفَاعِل وَالْمَفْعُول من هَذَا الْفِعْل)

فإِن بنيت فاعِلا من قلت وبعت لزمك أَن تهمز مَوضِع الْعين لأَنَّك تبنيه من فِعْل معتلٍّ فاعتلّ اسْم الْفَاعِل / لاعتلال فِعْله وَلزِمَ أَن تكون علَّته قلبَ كلِّ وَاحِد من الحرفين همزَة وَذَلِكَ قَوْلك قَائِل وبائع وَذَاكَ أَنَّه كَانَ قَالَ وَبَاعَ فأَدخلت أَلف فاعِل قبل هَذِه المنقلبة فلمّا الْتَقت أَلفان والأَلفان لَا تَكُونَانِ إِلاَّ ساكنتين لزمك الْحَذف لالتقاء الساكنين أَو التحريك فَلَو حذفت لالتبس الْكَلَام وَذهب البناءُ وَصَارَ الِاسْم على لفظ الْفِعْل تَقول فيهمَا قالٌ فحرّكت الْعين لأَنَّ أَصلها الْحَرَكَة والأَلف إِذا حُرِّكت صَارَت همزَة وَذَلِكَ قَوْلك قَائِل وبائع

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٣٢٧

(٢) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣/١٩٩

فإن قلت فَمَا بالك تَقول هُوَ عاوِر غَدا وجملك صايد غَدا من الصَّيَد قيل صحّ الْفَاعِل لصحّة فِعْله لأَنَّك تَقول عَوِر وصَيِد وحول وصيِد الْبَعِير يصْيَد فَتَقول مَا باله يصحّ وَلَا يكون كقال وَبَاعَ قيل لأَنَّه مَنْقُول ممّا لابدّ أَن يجْرِي على الأَصل لسكون مَا قبله وَمَا بعده وَذَلِكَ قَوْلك اعورّ واحوَلّ فإِنَّما عوِر وحوِل مَنْقُول من هَذَا أَلا ترى / أَنَّك تَقول اخْتَار الرجلُ." (١)

"(فَدٌ ي لبني ذُهْلِ بْنِ شَيبانَ نافَتي ... إِذا كانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبَ)

وَكَذَلِكَ أصبح وَأمسى تكون مرّة بِمَنْزِلَة (كَانَ) الَّتِي لَهَا خبر

ومرَّة تكون بِمَنْزِلَة اسْتَيْقَظَ ونام فَإِنَّمَا هِيَ أَفعَال

وَقد يكون **لفظ الْفِعْل** وَاحِدًا وَله مَعْنيانِ أَو ثَلَاثَة معَان فَمن ذَلِك وجدت عَلَيْهِ من الموجدة وَوجدت تُرِيدُ وجدت الضَّالة وَيكون من وجدت فِي معنى علمت وَذَلِكَ وقولك وجدت زيدا كَرِيمًا

وَكَذَلِكَ رَأَيْت تكون من رُؤْيَة الْعين وَتَكون من الْعلم كَقَوْلِه عز وَجل ﴿أَلم تَرَ إِلَى رَبك كَيفَ مد الظل﴾." (٢)

"هذه المسألة ما يدل عليه "سير" نحو الطريق وما أشبهه من الأمكنة. ألا ترى أن السير لا بد أن يكون في طريق، فكأنك/ ٦٣ قلت: سير عليه الطريق فرسخًا، ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني، فقد صارَ في "سيرَ بزيدٍ" ثلاثة أوجه:

أجودها أن تقيم، "بزيد" مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعًا، وإن كان مجرورًا في اللفظ، وقد أريناك مثل ذلك.

والوجه الثاني: الذي يليه في الجودة أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.

والوجه الثالث: وهو أبعدها أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه. واعلم: أنك إذا قلت: سير بزيد سيرًا، فالوجه النصب في "سير" لأنك لم تفد بقولك "سيرًا" شيئًا لم يكن في "سير" أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: شديدًا أو هينًا، فالوجه الرفع لأنك لما نعته قربته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن في "سير" والظروف بهذه المنزلة، لو قلت: سير بزيد مكانًا أو يومًا لكان الوجه النصب، فإن قلت: يوم كذا أو مكانًا بعيدًا أو قريبًا اختير الرفع والتقديم والتأخير والإضمار والإظهار في الاسم الذي قام مقام الفاعل ولم/ ٦٤ يسم من فعل به مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك لا فرق بينهما في جميع ذلك، وتقول:

---

(١) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٩٩/١

(٢) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٩٦/٤

كيف أنت إذا نحى نحوك ونحوك على ما فسرنا، فإن قلت: نحى قصدك فالاختيار عند قوم من النحويين النصب لمخالفة **لفظ الفعل** لفظ المصدر، والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعًا١ في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان

---

١ مذهب البصريين إلا الأخفش، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر. وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مئول، ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، فتول: ضرب ضرب شديد زيدا، وضرب زيدا ضرب شديد، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ .. شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٧.." (١)

"شرح الخامس: وهو المشبه بالفاعل في اللفظ.

المشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منه ارتفع "بكان وأخواتها" وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت "بكان" والفعل، وأخوات "كان": صار، وأصبح، وأمسى/ ٦٦ وظل، وأضحى، وما دام، وما زال، وليس، وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناهن مما لفظه **لفظ الفعل،** وتصاريفه تصاريف الفعل١، تقول: كان، ويكون، وسيكون، وكائن، فشبهوها بالفعل لذلك، فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه "وكان" إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط "ويكون" تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل و [نصبوا٢ بها الخبر] تشبيهًا بالمفعول فقالوا: كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك، إلا أن المفعول في "كان" لا بد من أن يكون هو الفاعل، لأن أصله المبتدأ وخبره، كما كان خبر المبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ فإذا قالوا/ ٦٧ "كان زيد قائمًا" فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإذا قالوا: أصبح عبد الله منطلقًا، فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلق، فهذا تشبيه لفظي، وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى وسترى ذلك إن شاء الله، فقد بان شبه "كان وأخواتها" بالفعل إذ كنت تقول: كان يكون، وأصبح يصبح وأضحى، ويضحى، ودام يدوم، وزال يزال، فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف٣ تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول:

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ١/ ٨٠

ضربت ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن،

---

١ في الكتاب ١/ ٢١ فهو كائن ونكون، كما كان ضارب ومضروب.

٢ أضفت ما بين القوسين لإيضاح المعنى.

٣ قال سيبويه ١/ ٢١ وأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك "أي: التصرف" لأنها وضعت موضعا واحدا ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر.." (١)

"الضرب الثاني: المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى:

هذا الضرب العامل فيه ما كان على **لفظ الفعل،** وتصرف تصرفه وجرى مجراه وليس به فهو خبر "كان وأخواتها" ألا ترى أنك/ ٢٥٦ إذا قلت: كان عبد الله." (٢)

"قالَ: تَحملتُ تِحمَّالًا فَاعلتُ: مُفَاعلةً الميمُ عوضٌ مِنَ الألفِ التي بعدَ الفاءِ والهاءُ عوضٌ مِنَ الألفِ التي في المصدرِ قبلَ آخرِه. ومَنْ قالَ تِحمّالًا فهوَ يقولُ: قِيتَّالًا وقالوا: مَاريتهُ مِراءً وقَاتلتهُ قِتَالًا وجاءَ فِعَالٌ علَى "فَاعلتُ" كثيرًا لأَنَّهُم حذَفوا الياءَ التي جاءَ بها أُولئكَ في قِتيالٍ "ومُفَاعلةٌ" لا تنكسرُ١.

تَفَاعلتُ: "تَفَاعلٌ": ضموا العينَ ولَم يكسروها٢ لئلا يشبه الجمعَ ولم يفتحوا لأَنهُ ليسَ في الكلامِ "تَفَاعِلٌ" في الأسماءِ ولو فتحوا لكانَ لفظُ المصدرِ **كلفظِ الفِعْلِ.**

---

١ في "ب" كثير وفي سيبويه ٢/ ٢٤٤ "أما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال، استفعلت، والذي أثبت هو الصحيح.

٢ ولم يكسروها: ساقط في "ب".." (٣)

"يُعل وأَنْ يصححَ لأَنَّهُ إِنَّما تعلهُ ما دَامَ يناسبُ الفعلَ بأَنَّهُ مصدرٌ للفعلِ أَو مكانٌ للفعلِ أَو زمانٌ لَهُ فإِذَا بَعُدَ مِنْ هذهِ الأمورِ لم يجزْ أَن يُعلَّ إلا كما تعلُّ سائرُ الأسماءِ١.

قالَ سيبويه: وقالوا: مَحْبَبٌ حيثُ كانَ اسمًا. أَلزموهُ الأَصلَ كَموِرَقٍ٢ ومتَى جاءَ اسمٌ علَى وزنِ الفعلِ وليسَ فيهِ ما يفرقُ بينَهُ وبينَ الفعلِ صُحِّح وذلكَ قولُهم: هَوَ أَقولَ الناسِ وأَبيعُ الناسِ وأَقولُ مِنْكَ وأَبيعُ مِنْكَ وإنّما

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٨٢/١

(٢) الأصول في النحو ابن السراج ٢٢٨/١

(٣) الأصول في النحو ابن السراج ١٣١/٣

أتموا ليفصلوا بينَهُ وبينَ الفعلِ نحو: أَقالَ وأَقامَ ويتمُّ في قولِكَ: ما أَقولهُ وأَبيعهُ لأَنَّ معناهُ معنى "أَفعلُ منكَ" وأَنَّهُ لا يتصرفُ تصرفَ الأفعالِ فأَشبهَ الأَسماءَ وكذلكَ: أَفعلْ بهِ لأَنَّ معناهُ معنى: ما ما أفعله ويتمُّ في كُلِّ ما جاءَ على **لفظِ الفعلِ** بغيرِ فَرقٍ بينَهما ونحنُ نُتبعُ هَذا ما يتمُّ مِنَ الأسماءِ [ولا يُعَلُّ٣ إنْ شَاء الله] .

---

١ انظر: المقتضب ١/ ١٠٨. فإن صغت اسما لا تريد به مكانا من الفعل ملازما للفعل ولا مصدرا قلت في "مفعل" من القول "مقول" ومن البيع مبيع، كما قالوا في الأسماء: مزيد، وقالوا: إن الفكاهة مقودة إلى الأذى.

٢ انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٤.

٣ انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٤.." (١)

"اذا قلت أنت الآن تفعل، فإن ما تريد أنت في هذا الوقت، وقال الفراء والكسائي إنما هو محكي وأصله من آن الشيء يئين بمعنى حان يحين وفيه ثلاث لغات يقال آن لك أن تفعل كذا وكذا وأنى لك أن تفعل كذا وكذا يأني لك كما قال الله عز وجل: (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) ؛ والثالثة أن تقول أنال لك أن تفعل كذا وكذا بزيادة اللام قالوا فدخلت الألف واللام على اللغة الأولى فقيل الآن فاعلم فترك على فتحه كما روي في الأثر أنه نهى عن قيل، وقال يحكى مفتوحا على **لفظ الفعل** الماضي وبعضهم يورده على قيل، وقال فيجعلهما اسمين ويعربهما وللفراء فيه قول انفرد به قال: يجوز أن يكون محلى ترك على فتحه وهذا ليس بشيء لأنه لا يمتنع من تأثير العوامل فيه إلا أن يكون مبنيا فيرجع إلى ما قال القوم وأصل الآن عند جماعة البصريين وعند الفراء في أحد قوليه أوان حذفت الألف التي بعد الواو، فإن قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيل آن ويجمع أوان على آونة كما قيل زمان وأزمنة." (٢)

"كسا اللؤم تيما خضرة في جلودها ... فويلا لتيم من سرابيلها الخضر

وأما قول الشاعر:

واها لريا ثم واها واها ... هي المنى لو أننا نلقاها

فإن اللام للتبيين ومعنى هذا الكلام التعجب والتمني إلا أنه ليس بمصدر صحيح لأنه لو كان على **لفظ الفعل** لكان ينطق بفعله وما كان من هذه الأسماء سوى المصادر فالرفع فيها جائز وتصير اللام لام الخبر

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٣/٢٨٦

(٢) اللامات الزجاجي ٥٦/١

التي تقع للاستحقاق، وقد شرحنا وجوهها فيما مضى وذلك قولك ويح لزيد وويل له يرفع بالأبتداء والخبر والمعنى فيه معنى الدعاء معناه ثبت هذا لهم واستحقوه قال الله جل وعز: (ويل للمطففين) و (ويل يومئذ للمكذبين) ، وقد روي بيت جرير بالرفع." (١)

"فَإِن قيل: فَلم اشتق الْفِعْل من الْمصدر دون الزَّمَان؟

قيل: لِأَن الزَّمَان دَائِم الْوُجُود، والمصادر أفعَال تَنْقَضِي، وَإِنَّمَا الْغَرَض فِي اشتقاق الْفِعْل من أَحدهمَا ليدل عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا كَانَت الْأَفْعَال منقضية، وَالزَّمَان مَوْجُودا، وَجب أَن يَقع الِاشْتِقَاق من المصادر، ليدل لفظ (٢ / أ) الْفِعْل عَلَيْهِمَا من غير تذكار، وَلم يحْتَج فِي الزَّمَان إِلَى ذَلِك لوُجُوده، فَلهَذَا وَجب الِاشْتِقَاق من الْمصدر دون الزَّمَان.

وَوجه آخر: أَن أَسمَاء الْأَزْمِنَة قَليلَة، وَأَسْمَاء الْأَنْفس كَثِيرَة، فَلَو اشتق من الزَّمَان **لفظ الْفِعْل** ضَاق الْكَلَام، وَلم يكن فِيهِ مَعَ ذَلِك دلَالَة على الْمصدر، فاشتق من لفظ الْأَفْعَال الْمصدر، لِأَنَّهَا لَا تُفَارِقهُ، وَإِن لم يكن لَهَا اسْم يحصرها.

وَأما تَسْمِيَة النَّوْع الثَّالِث بالحرف فِي اللُّغة، فموضوع لطرف الشَّيْء، وَكَانَ هَذَا النَّوْع إِنَّمَا يَقع طرفا للاسم وَالْفِعْل مَعًا، خص بِهَذَا اللقب، لِقَوْلِك: أَزيد ترى فِي الدَّار؟ فالألف إِنَّمَا دخلت للاستفهام عَن كَون زيد، وَلم تدخل هِيَ لِمَعْنى يختصها، وَهِي فِي اللَّفْظ طرف مَعَ ذَلِك، فاعرفه.

وَاعْلَم أَن للاسم حدا وخواص، فحده: كل مَا دلّ على معنى مُفْرد تَحْتَهُ، غير مقترن بِزَمَان مُحَصل فَهُوَ اسْم، كَقَوْلِه: رجل، وَفرس، وَمَا أشبه ذَلِك، أَلا ترى أَن هَذِه اللَّفْظَة دَالَّة على شخص مُجَرّد من شَيْء سواهُ!." (٢)

"يجوز إضماره، وَلَو أضمرناه لم يخل من أَن يكون الْمُضمر غَائِبا أَو متكلما أَو مُخَاطبا، وإضمار الْغَائِب مستتر فِيمَا عمل فِيهِ، كَقَوْلِك: قَامَ زيد، فَلَو قيل لَك: أضمر زيدا، لَقلت: قَامَ، فَلَو جَازَ أَن ترفع (إِن وَأَخَوَاتهَا) الِاسْم الَّذِي يَليهَا لوَجَبَ أَن يستتر ضَمِيره فِيهَا، إِذا كَانَ غَائِبا، ويظْهر تَاء الْمُتَكَلّم، نَحْو قَوْلك: إنت، لَو تكلم بِهِ، فلكان ذَلِك يُؤدى إِلَى اللّبْس ب (أَنْت) وَإِلَى إِضْمَار فِي الْحُرُوف، والحروف لَا يجوز الْإِضْمَار فِيهَا؛ لِأَنَّهَا جوامد لَا تتصرف، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِضْمَار فِي الْأَفْعَال، لِأَن فِي أوائلها حروفا تدل على الضَّمِير، وَحمل مَا لَا دلَالَة فِيهِ على مَا فِيهِ الدّلَالَة، لاشتراكها فِي الفعلية. فَهَذَا الَّذِي يجوز فِي الْأَفْعَال

---

(١) اللامات الزجاجي ١/١٢٥

(٢) علل النحو ابن الورّاق ص/١٣٩

دون الْحُرُوف والأسماء.

فَإِن قَالَ قَائِل: أليست قد شبهت بِالْفِعْلِ وَهِي حرف، وَمَعَ هَذَا فقد رفعت الِاسْم ونصبت الْخَبَر، فَلم يجب من حَيْثُ رفعت أَن تضمر فِيهَا مَرْفُوعا، فَهَلا عملت (إِن) الرّفْع فِيمَا يَليهَا؟

قيل: لم يكن على كَونهَا حرفا دلَالَة، إِذْ كَانَ لَفظهَا **لفظ الْفِعْل**، وعملها عمله، وَترك التَّصَرُّف فِي الشَّيْء لَا يدل على أَنه حرف؛ لِأَن من الْأَفْعَال مَا لَا تتصرف، نَحْو: نعم وَبئسَ، فَلَو رفعت (إِن) الِاسْم لم يعلم أَنا حرف، فَجعل عَملهَا فِيهَا بعْدهَا مُخَالفا لعمل الْفِعْل، ليدل بذلك على أَنَّهَا حرف، وَلَوْلَا مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ حَقّهَا أَن ترفع الِاسْم وتنصب الْخَبَر، لتجري مجْرى الْفِعْل الَّذِي شبهت بِهِ.

وَأما (مَا) فَلم تشبه الْفِعْل من جِهَة اللَّفْظ، وَإِنَّمَا أشبهته من جِهَة الْمَعْنى،." (١)

"وَكَانَ هَذَا الْفِعْل دَالا على فَاعله، فَوَجَبَ أَن يُحَرك بحركة مَا يدل عَلَيْهِ، وَقد بَينا فِي (شرح كتاب سِيبَوَيْهٍ) الْكَلَام فِي هَذَا وَالْخلاف فِيهِ، وَإِنَّمَا نذْكر هُنَا النكت الَّتِي لَا بُد مِنْهَا وَلَا يلْزم عَلَيْهَا سُؤال.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم كسر ثَانِيه؟

قيل: لما حذف فَاعله الَّذِي لَا يخلوا مِنْهُ، جعل **لفظ الْفِعْل** على بِنَاء لَا يشركهُ فِيهِ بِنَاء من أبنية الْأَسْمَاء، وَلَا من أبنية الْفِعْل الَّذِي (٣١ / أ) قد سمي فَاعله، فَبنِي على هَذِه الصِّيغَة لهَذِهِ الْعلَّة، وَلَو فتح ثَانِيه أَو حرك بِالضَّمِّ لم تخرج عَن الْأَمْثِلَة الَّتِي فِي الْأَسْمَاء.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم كَانَت الْأَفْعَال المعتلة مَكْسُورَة الْأَوَائِل، نَحْو: سير وَقيل؟

فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن أصل أوائلها الضَّم، وفيهَا ثَلَاث لُغَات للْعَرَب، أَجودهَا: كسر أوائلها، وَالثَّانيِة: الْإِشَارَة إِلَى الضَّم من غير تَحْقِيق، وَالثَّالِثَة وَهِي أضعفها: ضمهَا على الأَصْل، وقلب مَا يَليهَا واوا، نَحْو قَوْلك: سور، وَقَول، وبوع وصوغ الْخَاتم، إِلَّا أَن الْكسر يستثقل فِي الْوَاو وَالْيَاء، فقلبت إِلَى أول الْكَلِمَة، وسكنت الْوَاو وَالْيَاء. فَأَما الْيَاء فتسلم لانكسار مَا قبلهَا، وَأما الْوَاو فتنقلب لسكونها وانكسار مَا قبلهَا يَاء، وَأما من أَشَارَ إِلَى الضَّم فأرادوا الدّلَالَة على أَن أصل أَوَائِل هَذِه الْأَفْعَال الضَّم، وَأما الَّذِي لَا يضم فيحذف الْحَرَكَة من الْوَاو وَالْيَاء، وَلَا ينقلها إِلَى مَا قبلهَا، فتسكن الْوَاو وَالْيَاء، وَقبل كل وَاحِد مِنْهُمَا ضمة، فَأَما الْوَاو فتسلم لانضمام مَا قبلهَا، وَأما الْيَاء فتنقلب واوا لانضمام مَا قبلهَا، وَكَذَلِكَ تنْقَلب إِذا كَانَ مَا قبلهَا مضموما فِي سَائِر الْكَلَام، نَحْو قَوْلك: موقن،." (٢)

---

(١) علل النحو ابن الوَرَّاق ص/٢٣٦

(٢) علل النحو ابن الوَرَّاق ص/٢٧٨

"(١٩ – بَاب مَا يعْمل من المصادر)

إن قَالَ قَائِل: من أَيْن جَازَ أَن يعْمل الْمصدر – وَهُوَ أصل الْفِعْل – عمل الْفِعْل؟

قيل لَهُ: من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن الْفِعْل لما كَانَ مشتقا مِنْهُ، وَكَانَ فِي الْمصدر لفظ الْفِعْل جَازَ أَن يعْمل عمله، إِذْ كل وَاحِد مِنْهُمَا يدل على الآخر.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَنَّك إِذا قلت: أعجبني ضرب زيد عمرا، فَالْمَعْنى: [أعجبني] أَن ضرب زيد عمرا، فَلَمَّا كَانَ الْمصدر مُقدرا ب (أَن وَالْفِعْل) ، صَار الْعَمَل فِي الْمَعْنى للْفِعْل، فَلَمَّا حذف لفظ الْفِعْل بَقِي حكمه، فَلهَذَا جَازَ أَن يَقع بعد الِاسْم مَرْفُوعا ومنصوبا، إِذا نونته أَو أدخلت فِيهِ ألفا ولاما، وَإِذا أسقطت الْألف وَاللَّام أَو التَّنْوِين وَجَبت الْإِضَافَة، لِأَن الْمصدر اسْم، مَا لم يحل بَينه وَبَين مَا يعْمل فِيهِ الْحَائِل – أَعنِي التَّنْوِين – وَجب خفض مَا بعده.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد ادعيت أَن الْمصدر اسْم للْفِعْل، فَمن أَيْن وَجب لَهُ ذَلِك؟

قيل لَهُ: فِي ذَلِك وُجُوه:

أَحدهَا: إِجْمَاع النَّحْوِيين على تَسْمِيَته مصدرا، والمصدر فِي اللُّغَة: هُوَ الْموضع الَّذِي تصدر مِنْهُ الْإِبِل وترده، فَلَمَّا اسْتحق هَذَا الِاسْم، وَجب أَن يكون الْفِعْل هُوَ الصَّادِر عَنهُ.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْفِعْل يدل على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نَفسه فَقَط، فَلَمَّا كَانَ الْمصدر أحد الشَّيْئَيْنِ اللَّذين دلّ عَلَيْهِمَا الْفِعْل بِالْوَاحِدِ من." (١)

"وَهُوَ الْمُخَالف لنا فِي هَذِه الْمَسْأَلَة، جَازَ لنا أَن نحمل الْمصدر وَإِن كَانَ أصلا للْفِعْل فِي بَاب الإعلال، وَقد استقصينا هَذِه الْمَسْأَلَة بِأَكْثَرَ من هَذَا الشَّرْح فِي (شرح كتاب سِيبَوَيْهٍ) .

وَاعْلَم أَن الْمصدر يقدر ب (أَن وَالْفِعْل) مَتى لم يعْمل فِيهِ فعله الْمُشْتَقّ مِنْهُ، فَإِن عمل فِيهِ فعله لم يقدر ب (أَن) ، مِثَال قَوْلك: أعجبني ضرب زيد عمرا، فَلَو قلت: ضربت زيدا ضربا، لم يجز أَن تقدره ب (أَن) فَتَقول: ضربت زيدا، وَإِنَّمَا وَجب مَا ذَكَرْنَاهُ، لِأَن لفظ الْمصدر لَا يدل على معنى معِين، فَإِذا قلت: أعجبني ضرب زيد، لم يعلم أَنه ضرب مَاض أَو مُسْتَقْبل أَو حَال، فتفصل ب (أَن وَالْفِعْل) لِأَن لفظ الْفِعْل يدل على زمَان مَخْصُوص، فَلهَذَا قدر ب (أَن) إِذا عمل فِيهِ غير فعله، وَأما إِذا عمل فِيهِ فعله فَلَا حَاجَة بِنَا إِلَى

(١) علل النحو ابن الوَرَّاق ص/٣٠٥

تَقْدِيره، لِأَن الْفِعْل الْمُتَقَدّم قد دلّ على الزَّمَان الَّذِي وَقع فِيهِ. وَأما قَوْله تَعَالَى: ﴿أَو إطْعَام فِي يَوْم ذِي مسغبة يَتِيما ذَا مقربة﴾ إن قيل: أَيْن فَاعل (الْإِطْعَام) ؟

قيل: هُوَ مَحْذُوف من الْكَلَام، للدلالة عَلَيْهِ.

فَإِن قيل: فَمَا الَّذِي يدل عَلَيْهِ؟

قيل: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَدْرَاك مَا الْعقبَة﴾ ﴿٣٧ / ب﴾ هَذَا خطاب للنَّبِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دلّ ذَلِك على أَن الْفَاعِل هُوَ الْمُخَاطب، وَالتَّقْدِير: أَو إطْعَام أَنْت يَتِيما.." (١)

"٥٨ - بَاب مَا يكون من الْمُؤَنَّث بِغَيْر هَاء (٨٩ / ب) وَلم يجروه على الْفِعْل

نَحْو قَوْلهم: جَاءَنِي نابل، أَي: ذُو نبل، ورامح، أَي: ذُو رمح، وَلَيْسَ يُرِيد فَهُوَ رامح ونابل، وَسَوَاء قلت: امْرَأَة رامح، أَو رجل رامح، لِأَن التَّأْنِيث إِنَّمَا يلْحق أَسمَاء الفاعلين تجْرِي هَاء على الْفِعْل، إِذْ كُنَّا قد بَينا أَن أصل التَّأْنِيث للأفعال، والأسماء يجب تأنيثها على مثل هَذَا، وَكَذَلِكَ إِذا جَاءَ النّسَب لم يفصلوا بَين الْمُذكر والمؤنث، وَكَأَنَّهُم اكتفوا بِالْمَعْنَى، إِذْ كَانَ قَوْلهم: رامح، كَقَوْلِهِم: ذُو رمح، ومرأة رامح، بِمَنْزِلَة: ذَات رمح، فَلَمَّا كَانَ فِي الْكَلَام تَقْدِيره: ذُو، وَذَات، استغنوا بِهَذَا الْفَصْل من أَن يفصلوا بَين اسْم الْفَاعِل وَمعنى قَوْلهم: ذُو رمح، وَكَذَلِكَ إِذا قلت: امْرَأَة حَائِض، كَأَنَّك قلت: ذَات حيض، (...) فَلَمَّا نَوَيْت بِالْحيضِ الْمصدر ذكرت اسْم الْفَاعِل، فَإِن أجريت هَذِه الْأَسْمَاء على الْفِعْل، جَازَ أَن تؤنثها، فَتَقول: امْرَأَة طالقة، أَي: طلقت، وَمن ذَلِك قَول الشَّاعِر:

(أيا جارتا بيني فَإنَّك طالقه ... كَذَاك أُمُور النَّاس غاد وطارقه)

وَأما قَوْلهم: امْرَأَة معطار، وودود، وولود، وشكور، ومحسار، فَإِن هَذِه النعوت معدولة عَن الْفِعْل بِمَعْنى الْمُبَالغَة، فَلَمَّا لم تجر على **لفظ الْفِعْل**، وَعدل عَنهُ، صَارَت بِمَنْزِلَة اسْم لَيْسَ بمشتق من الْفِعْل، جَازَ أَن تقع على الْمُذكر والمؤنث.." (٢)

"على الِاسْم وَقد بقيت مِنْهُ بَقِيَّة وَلَكِن تَقول مَرَرْت بالضاربين هندا وَزيد وَتقول القائمان الزيدان فتثني اسْم الْفَاعِل كَمَا تَأتي فِي الْفِعْل بعلامة التَّثْنِيَة فِي قَوْلك اللَّذَان قاما الزيدان وَتقول الْقَائِم أخواهما الزيدان

---

(١) علل النحو ابن الوَرَّاق ص/٣٠٨

(٢) علل النحو ابن الوَرَّاق ص/٥٦٦

فتوحد اسْم الْفَاعِل كَمَا تفرد الْفِعْل إِذا قلت اللَّذَان قَامَ أخواهما الزيدان وَكَذَلِكَ الْجمع والتأنيث فاعرفه أَلا تراك تَقول الْقَائِمَة أُخْته ٥٠ وزيد فتؤنث اسْم الْفَاعِل كَمَا تؤنث **لفظ الْفِعْل** فِي قَوْلك الَّذِي قَامَت أُخْته زيد وَتقول الذَّاهِب أَخُوهَا هِنْد كَمَا تَقول الَّتِي ذهب أَخُوهَا هِنْد

الْحُرُوف الموصولة

الْحُرُوف الموصولة ثَلَاثَة مَا وَأَن الْخَفِيفَة وَأَن الثَّقِيلَة ومعاني جَمِيعهَا بصلاتها المصادر

مَا المصدرية

تَقول سرني مَا قُمْت أَي قيامك وَعَجِبت مِمَّا قعدت." (١)

"وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح١ في أثنائها٢ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئًا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم.

وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر وأصفر وأصرم وأحمد وتألب وتنضب علمين٣؛ لما في ذلك من شبه **لفظ الفعل** فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل. والشبه اللفظي كثير. وهذا كاف.

---

١ أي التصرف فيها والتوسع. يقال: تركح في ساحة الدار، وتركح في المعيشة: تصرف.

٢ أي نواحيها ووجوهها. وأثناء الثوب: تضاعيفه ومطاويه، واحدها ثني، بكسر الثاء وسكون النون.

٣ هذا راجع لـ"سنألب" و"تنضب". ويراد به التحرز عن أن يكون تألب وتنضب في معناهما الأصل في اللغة، فالنألب: شجرة تتخذ منها القسي، والتنضب: شجر له شوك قصار.." (٢)

"الشيء ووفرته. وقال الأصمعيّ: رفع البعير ورفعته -في السير المرفوع- وقالوا: نفى الشيء ونفيته، أي: أبعدته، قال القطامي ١:

فأصبح جاراكم قتيلًا ونافيا

---

(١) اللمع في العربية لابن جني ابن جني ص/١٩٣

(٢) الخصائص ابن جني ٢١٦/١

ونحوه: نكرت البئر ونكرتها٢، أي: أقللت ماءها ونزفت ونزفتها.

فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردًا في الاستعمال، إلا أنَّ له عندي وجهًا لأجله جاز. وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه، فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه، وأقدر عليه، فهو وإن كان فاعلًا فإنه لما كان معانًا مقدرًا صار كأن فعله لغيره، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ ٣ نعم، وقد قال بعض الناس: إن الفعل لله، وإن العبد مكتسبه، وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم. فلما كان قولهم: غاض الماء أن غيره أغاضه، وإن جرى **لفظ الفعل** له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلًا بلفظ الأول متعديًا؛ لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو مشاء٤ إليه أو معان عليه. فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجًا واحدًا. فاعرفه٥.

---

١ كذا نسبه اللسان "نفى" في القطامي. وفي ديوان القطامي ٨٠ نسبته في بيتين إلى الأخطل في قصة. والبيتان هما:

لو كان حبل ابني طريف معلقًا ... بأحقى كرام أحدثوا فيهما أمرَا

أأصبح جراهم قتيلًا ونافيًا ... أصم فزادوا في مسامعه وقرا

وفي ديوانه ٢٧١ البيت هكذا من قصيدة للأخطل:

لقد كان جاراهم قتيلًا وخائفًا ... أصم فقد زادوا مسامعه وقرا

٢ الوارد في اللسان "نكزها" بالتشديد بضبط القلم.

٣ آية: ١٧، سورة الأنفال.

٤ هو وصف من أشاءه إلى الشيء: ألجأه إليه، وهو لغة في أجاءه، وتنسب إلى تميم. وانظر القاموس وشرحه "شيأ".

٥ إلى هنا تنتهي نسخة أ.." (١)

"فإن قلت: فقد تقول: أين بيتك فأزورك، وكم مالك فأزيدك عليه، فتعطف بالفعل المنصوب وليس قبله فعل ولا مصدر، فما الفرق بين "ذلك وبين صه"١؟

قيل: هذا كلام محمول على معناه؛ ألا ترى أن قولك: أين بيتك قد دخله معنى أخبرني، فكأنه قال: ليكن منك تعريف لي ومني زيارة لك.

---

(١) الخصائص ابن جني ٢/٢١٥

فإن قيل: "وكيف ذلك"٢ أيضًا؟ هلا جاز صه فتسلم لأنه محمول على معناه؛ ألا ترى أن قولك٣: صه في معنى: ليكن منك سكوت فتسلم.

قيل: يفسد هذا من قبل أن صه قد انصرف إليه عن **لفظ الفعل** الذي هو اسكت، وترك له، ورفض من أجله. فلو ذهبت تعاوده وتتصوره أو تتصور مصدره لكانت تلك معاودة له ورجوعًا إليه بعد الإبعاد عنه، والتحامي للفظ به فكان ذلك يكون كإدغام الملحق، لما فيه من نقض الغرض. وليس كذلك أين بيتك؛ لأن هذا ليس لفظًا عدل إليه عن: "عرفني بيتك" على وجه التسمية له به، ولأن٤ هذا قائم في ظله الأول من كونه مبتدأ وخبرا؛ وصه٥ ومه قد تنوهي في إبعاده عن الفعل البتة؛ ألا تراه يكون مع الواحد والواحدة والاثنين والاثنتين وجماعة الرجال والنساء: صه على صورة واحدة ولا يظهر فيه ضمير على قيامه٦ بنفسه وشبهه٧ بذلك بالجملة المركبة. فلما تناءى عن الفعل هذا التنائي، وتنوسيت أغراضه فيه هذا التناسي، لم يجز فيما بعد أن تراجع أحكامه، وقد درست معارفه وأعلامه؛ فآعرف ذلك

---

١ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "صه وبينه".

٢ كذا في ش، وفي ز، هـ: "فكذلك"، وفي ط "وكذلك".

٣ كذا في، وسقط في د، هـ، ط.

٤ سقط حرف العطف في ش.

٥ كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "بابه".

٦ في هـ: "قياسه".

٧ في ط: "لا شبهة".." (١)

"فأما دراك ونزال ونظار فلا أنكر النصب على الجواب بعده، فأقول: دراك زيدًا١ فتظفر به ونزال إلى الموت فتكسب الذكر الشريف به٢؛ لأنه وإن لم يتصرف فإنه من **لفظ الفعل**، ألا تراك تقول: أأنت٣ سائر فأتبعك فتقتضب٤ من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر وإن لم يكن فعلًا كما قال٥ الآخر:

إذا نهي السفيه جرى إليه ... وخالف والسفيه إلى خلاف٦

فاستنبط من السفيه معنى السفه، فكذلك ينتزع من لفظ دراك معنى المصدر وإن لم يكن فعلا.

هذا حديث هذه الأسماء في باب النصب.

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٥٠

فأما الجزم في جواباتها فجائز حسن، وذلك قولك: صه تسلم، ومه تسترح، ودونك زيدا تظفر بسلبه؛ ألا تراك في الجزم لا تحتاج إلى تصور معنى المصدر؛ لأنك لست تنصب الجواب فتضطر إلى تحصيل معنى المصدر الدال على٧ أن والفعل. وهذا واضح.

فإن قيل: فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟ فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هي تضمنها٨ معنى لام الأمر، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت وأن أصل اسكت لتسكت؛ كما أن أصل قم لتقم، واقعد لتقعد؛ فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت؛ كما أن كيف ومن وكم لما تضمن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بني؛ وكذلك بقية الباب.

---

١ سقط في ز، ط.

٢ سقط في ش. وفي ط: "له".

٣ في ط: "آنت" وفي ز: "آآنت" وفي ش: "انت".

٤ في ز: "فتقتصب".

٥ سقط في ش.

٦ أورد هذا البيت الفراء في معاني القرآن ١/ ١٠٤ من غير عزو: وانظر الخزانة ٢/ ٣٨٣.

٧ كذا والأنسب: "عليه".

٨ كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "لتضمنها".." (١)

"٦: ١٢- أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري، إمام النحويين البصريين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج وآخرين، وروى له أبو داود والترمذي. وجده ثابت أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- وممن أخذ عنه سيبويه، وله مؤلفات كثيرة منها كتاب "النوادر" وهو عمدة العلماء، وتوفي سنة ٢١٥هـ، وقيل غير ذلك، عن ثلاث وتسعين سنة.

٦: ١٢- أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني: هو مؤلف رسالة التصريف، توفي سنة ٢٤٧هـ، وترجمته في المقدمة.

٧: ٨، ٩، ١١- المراد بالفعل في هذه المواضع الثلاثة أحرف الميزان الصرفي، وهي الفاء والعين واللام، وسيتكرر في هذا الكتاب التعبير **بلفظ الفعل** عن الميزان الصرفي، ولن نشير إليه بعد الآن.

---

(١) الخصائص ابن جني ٥١/٣

٧: ١٠- إذا سمى بحرف ثنائي نحو "قد، وهل، ومن"كرر الثاني، فصار الحرف "قد، وهل، ومن" ثلاثيا، وحينئذ ينقل بهذه التسميۃ من الحرفية إلى الاسمية، ويعامل معاملة الأسماء ويوزن مثلها بالفاء، والعين، واللام، ويثنى ويجمع ويعرب على وفق العوامل، فإذا سميت إنسانا بالحرف "قد" قلت: "قد" ووزنه "فَعْل"، وثنيته فقلت: "قَدَّان، وقَدَّين" وجمعته جمع سلامة فقلت: "قَدُّون، وقَدِّين". وإذا سميت بحتى وزنته فقلت: "فَعَّل" وثنيته فقلت: "حَتَّيان وحتَّيين" وجمعته فقلت: "حَتَّون، وحتَّين" وقلت: "هذا حتى، ومررت بحتى، ورأيت حتى".

وأدغم المثلان في قدّ وهلّ ونحوهما، ولم يفك الإدغام؛ لأن الزيادة فيهما لمعنى وليست للإلحاق. وانظر سيبويه ٢، ٣٢، ٨.

٩: ٢- يريد: أن لبيك مبني، وهو مع ذلك مشتق من لبّ بالمكان يلبّ لبّا إذا أقام فيه ولزمه، فهو مصدر مثنى، والغرض من التثنية التكثير، فكأنه يقول." (١)

"الأسماء ما كان مُشَابِهًا له ومتضمّنًا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو "ضارب، وقاتل، وحَسَن، وكريم" وما أشبه ذلك، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى أنك إذا قلت "زيدٌ أخُوكَ" كان أخوك دليلا على الشخص الذي دل عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل، فكذلك إذا قلت "عمرو غلامك" كان غلامك دليلا على الشخص الذي دل عليه عمرو، وليس فيه دلالة على الفعل؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه، كما لا يجوز في زيد وعمرو.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم "إنما قلنا إنه يتضمن الضمير وإن كان اسمًا محضًا لأنه في معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك في معنى قريبك، وغلامك في معنى خادمك" قلنا: هذا فاسد؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملا للضمير لأنه يشابه الفعل لفظًا ويتضمنه معنًى، وهو الأصل في تحمل الضمائر، ولا شُبْهَةَ في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبہة به للفعل، ألا ترى أن "خَادِم" على وزن "يَخْدم" في حركته وسكونه وأن فيه حروف خدَمَ الذي هو الفعل، وكذلك "قريب" فيه حروف قَرُبَ الذي هو الفعل؛ فجاز أن يتضمن الضمير، فأما أخوك وغلامك فلا شبهة في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحالٍ، فينبغي أن لا يتحمل الضمير، وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهًا بالفعل، ألا ترى أن حروف "أخوك، وغلامك" عارية من حروف الفعل الذي هو قَرُبَ وخَدَمَ؛ فينبغي أن لا يتحمل الضمير، ألا ترى أن المصدر إنما عَمِلَ عَمَلَ الفعل نحو "ضَرْبِي زيدًا حسنٌ" لتضمنه حروفَه، فلو أقمت ضمير المصدر

---

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ابن جني ص/٣٥٥

مقامه فقلت "ضَرْبِي زيدا حسن وهو عمرًا قبيح" لم يجز وإن كان ضمير المصدر في معناه١؛ لأن المصدر إنما عمل الفعل لتضمنه حروفه، وليس في ضمير المصدر **لفظ الفعل**؛ فلا يجوز أن يعمل عمله، فكذلك ههنا: إنما جاز أن يتحمل نحو "قريبك، وخادمك" الضمير لمشابهته للفعل وتضمnه لفظه، ولم يجز ذلك في نحو "أخوك" و"غلامك" لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه، والله أعلم.

---

١ هذه مسألة خلافية بين الفريقين، وما كان ينبغي أن يحتج عليهم بما هو مذهبه دون مذهبهم.." (١)

"قوله "هو" ضمير للبخل وإن لم يكن مذكورًا؛ لدلالة "يبخلون" عليه، ومنه قولهم "من كذب كان شرًا له" أي كان الكذب شرًا له، ومنه قول الشاعر:

[٨٧]

إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إليه ... وخَالَفَ، والسفيه إلى خِلَافِ

يريد جَرَى إلى السفه، وهذا كثير في كلامهم؛ فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجرِ له ذكر استغناء بذكر فعله، فكذلك يجوز أن يتوجّه التصغير اللاحق **لفظ الفعل** إلى مصدره وإن لم يجرِ له ذكر، ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره؛ فالتقدير فيه: هذا يومُ نَفْعِ الصادقين صدقُهم، وإنما خصوا أسماء الزمان١ بهذه الإضافة لما بين

---

[٨٧] ه ذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده رضي الدين في شرح الكافية "٢/ ٤" وذكر البغدادي في الخزانة "٢/ ٣٨٤" أن جماعة من النحاة أنشدوه منهم ابن جني في إعراب الحماسة والفراء في معاني القرآن وثعلب في أماليه، ولم يعزه واحد منهم، وزجر -بالبناء للمجهول- ويروى "إذا نهي السفيه" ومتعلق الزجر أو النهي عام، والتقدير: إذا زجر عن شيء ما، أو إذا نهي عن شيء ما، والسفيه: وصف من السفه، وهو الطيش والحمق ورقة العقل، وجرى: سارع، ومفعول "خالف" محذوف للعلم به، وتقدير الكلام: خالف زاجره أو خالف ناهيه، وجملة "والسفيه إلى خلاف" للتذييل، والمعنى: ومن شأن السفيه وديدنه وطبعه مخالفة ناصحه. والاستشهاد بالبيت في قوله "جرى إليه" فإن مرجع الضمير

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ٤٩/١

المجرور محلا بإلى لم يتقدم صريحًا في الكلام، ولكن تقدم الوصف الدال عليه وهو قوله "السفيه" فإن هذه الكلمة دالة على الذات والحدث الذي تتصف به وهو السفه، فاكتفى الشاعر بتقدم المرجع في ضمن الوصف، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلا يحْسَبَنَّ الَّذِينَ يبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيرًا لَهُمْ﴾ فإن "هو" في هذه الآية راجع إلى البخل المستفاد من "يبخلون" ولم يتقدم ذكر البخل صراحة، وقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ فإن "هو" راجع إلى العدل، ولم يقدم ذكر العدل صراحة ولكنه تقدم في ضمن قوله "اعدلوا" لأن الفعل يدل على الحدث والزمان كما هو معلوم، ونظيرهما قوله جلت كلمته: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ فإن فاعل "زادهم" ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى قول الناس ولم يتقدم صراحة، وإنما تقدم في ضمن الفعل الذي هو قوله "قال لهم الناس" ونظير ذلك أيضًا قوله تباركت أسماؤه: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يرْضَهُ لَكُمْ﴾ أي يرضى الشكر، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحة، ولكنه تقدم في ضمن قوله سبحانه ﴿وَإِنْ تَشْكُرُو ا﴾ .

---

١ أضيف بعض أسماء المكان أيضًا إلى الجملة الفعلية ومنه قوله تعالى: ﴿الله أعلم حَيثُ يجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ .." (١)

""عَرَقًا" في قولهم "تصبب زيد عرقًا" فاعل معنى، وإن لم يكن فاعلًا لفظًا، ولهذا لم تثبت علامة التأنيث في قولهم "ما خرج إلا هند، وما ذهب إلا دعد" وما أشبه ذلك، على أنه قد حذف علامة التأنيث الحقيقي مع الفصل في قولهم "حَضَرَ القاضي اليوم امرأة" وقال الشاعر:

[١٠٣]

إن امرأ غرَّهُ منكنَّ واحدةٌ ... بعدي وبعدك في الدنيا لمغرورُ

وقال الآخر:

[١٠٤]

لقد وَلَدَ الأخيطل أُمُّ سَوْءٍ ... على قِمْعِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

فقال "ولد" ولم يقل "ولدت".

وأما قولهم "إنه اكتفى بالفعل من أحد" قلنا: لا نسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم؛ لأن الفعل لا بُدّ له من فاعل، وإنما الاسم بعد "إلا" قام مقامه واكتفى به منه؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل "إلا" قام ما بعد

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ١/١١٤

"إلا" حين حذفته مقامه، كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو "ضُرِب زيد، وأُعْطِي عمرو درهمًا،

---

[١٠٣] هذا البيت من شواهد الأشموني "رقم ٣٦٥" وقد استشهد به ابن الناظم في باب الفاعل من شرحه على ألفية والده ابن مالك، وابن هشام في شرح شذور الذهب "رقم ٧٩" وقد ذكر العيني أنه من شواهد سيبويه، ولكني بحثت كتاب سيبويه من أوله إلى آخره فلم أجد فيه. والاستشهاد بهذا البيت في قوله "غرة واحدة" حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو "غرة" مع أن فاعله –وهو قوله "واحدة"– مؤنث حقيقي التأنيث؛ فإنه في الأصل صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: غرة منكن امرأة واحدة، والأصل في الفاعل الحقيقي التأنيث أن تلزم في فعله التاء، والذي جرأ هذا الشاعر على حذف التاء هو الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول الذي هو الضمير المتصل وبالجار والمجرور –وهو قوله "منكن"– وهذا مما يجيزه جماعة من النحاة منهم ابن مالك الذي يقول في الألفية:

وقد يبيح الفصل ترك التاء في ... نحو "أتى القاضي الواقف"

[١٠٤] هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها الأخطل التغلبي وقومه، وهو من شواهد الأشموني "رقم ٣٦٤" وأوضح المسالك "رقم ٢١٣" والأخيطل: تصغير الأخطل، وأصل الأخطل وصف بمعنى الفحاش الكثير الخطل، ثم لقب به الشاعر المشهور؛ وقوله "على قمع استها" يروى في مكانه" على باب استها" والصلب –بضم الصاد واللام جميعًا– جمع صليب، ووزانه وزان سرير وسرر "وشام" جمع شامة، وهي العلامة، والاستشهاد به في قوله "ولد الأخيطل أم سوء" فإن هذه جملة من فعل ماضٍ هو "ولد" وفاعل مؤنث وهو "أم" ولم يصل به تاء التأنيث، وقد علم أن الفعل الذي يسند إلى فاعل مؤنث حقيقي التأنيث يجب أن يؤنث **لفظ الفعل** بأن توصل به التاء التي للتأنيث إذا كان ماضيًا، لكنه ترك التاء في هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذي هو قوله "الأخيطل" وقد بيَّنَّا مثل ذلك في الشاهد السابق.." (١)

"ماء ".

والماء – بالألف واللام – ليس إلا الماء المشروب، فكيف يريد بها حكاية صوتها؟

ولكن الشاعر ألغز حيث وقع الاشتراك بين لفظ الماء وصوتها، فصار صوتها

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ١٤٢/١

كأنه هو اللفظ المعبر به عن الماء المشروب، فأي شيء أبين من هذا من أن الاسم غبر المسمى؟.

وأما قوله: " تداعين باسم الشيب " فهو كذلك، لأنه لم يقل: " باسم شيب.

شيبا. وإنما قال: " الشيب " – بالألف واللام – ولفظ الألف واللام غير موجود في صوت الإبل وإنما أراد: تداعين بصوت يشبه في اللفظ اسم الشيب، أعني: جمع " أشيب "، كما في البيت الأول.

وأما قول لبيد: " اسم السلام عليكما " فالسلام اسم من أسماء الله تعالى.

والسلام عبارة عن التحية، وهذا الذي أراد، ولكنه شرفه بأن أضافه إلى الله عز وجل، لأنه أبلغ في التحية، كأنه يقول: لو وجدت سلاماً أشرف من هذا لحييتكم به، ولكني لا أجده لأنه اسم السلام، والحمد لله.

ووجه آخر، وهو أحسن في المعنى، وذلك أن لبيداً لم يرد إيقاع التسليم

عليهم لحينه، وإنما أراده بعد الحول، ولو قال: " ثم السلام عليكما " لكان مسلماً في وقته الذي نطق به في البيت، فلذلك ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ، أي: إنما اللفظ بالتسليم بعد الحول، وذلك أن السلام دعاء، فلا يتقيد بالزمان المستقبل وإنما هو لحينه، ألا ترى أنه لا يقال بعد الجمعة اللهم ارحم زيداً ولا بعد الموت اللهم اغفر لي، إنما تقول: " اللهم اغفر لي بعد الموت "، فيكون " بعد " ظرفا للمغفرة والدعاء واقع لحينه.

فإن أردت أن تجعل الوقت ظرفاً للدعاء صرحت **بلفظ الفعل** فقلت: " بعد

الجمعة ادعو بكذا "، أو أسلم، أو ألفظ (بكذا) ، لأن الظروف إنما تقيد بها

الأحداث الواقعة فيها خبراً أو أمراً أو نهياً، وأما غيرها من المعاني كالعقود، أعني عقد الطلاق وعقد اليمين، وكالدعاء والتمني والاستفهام وغير ذلك من المعاني فإنما هي واقعة لحين النطق بها، ولذلك يقع الطلاق لمن قال: " بعد يوم الجمعة أنت." (١)

"كما يخبر عن سائر الأسماء، نحو قولك: " أعجبني خروج زيد "، " سرني قدوم بكر ".

فإذا ذكر هو وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضاً مضافاً إليه، والمضاف إليه تابع للمضاف، ومستحق للخفض لما سنذكره بعد.

فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للحدث، لم يمكن الإخبار عنه وهو

مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحق المخبر (عنه) أن يكون مرفوعاً مبتدأ به

للحكمة المذكورة في باب المبتدأ، فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفاً يدل على أنه مخبر عنه كما تدل

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٣٩

الحروف على معان في الأسماء، هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً (بينه) وبين الحدث في اللفظ، والحدث – الذي هو حركة الفاعل في المعنى – يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل، لأنه تابع للمعنى. ولما بطل جعل الاسم مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبراً عنه، لم يبق إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف في النيابة عنه، دالاً على معنى في غيره، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق

من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمين، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه، (إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم) كما يستحيل إضافة الحرف، لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه (وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبراً عنه) فإن قيل: كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث؟ .." (١)

"فالجواب: أنه ما أضيف إلى الأفعال في الحقيقة شيء، وإنما أضيفت

هذه وما هو في معناها من الأسماء التي تقدم ذكرها إلى الاسم الذي اشتق منه

الفعل، وهو الحدث، وذلك أن ظروف الزمان إنما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها، فتضاف إليها إذ هي أوقات لها.

وربما أضيفت إلى الحدث وليست بوقت له، لاتصالها بوقته، فتضاف إليه لتخصص وتعرف بالإضافة إليه، وإن لم يكن واقعا

فيها، نحو قوله تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ)

فالليلة من ظروف الزمان، وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقع فيها فلما كان جائزاً في بعض الكلام أن يضاف الظرف إلى الاسم الذي هو الحدث – وإن لم يكن واقعا فيه – أضافوه إلى الفعل لفظاً، وهو مضاف إلى الحدث معنى، وأقحم لفظ الفعل إحرازاً للمعنى، وتحصينا

للغرض، ورفعا لشوائب الاحتمال، حتى إذا سمع المخاطب قولك:

" يوم قام زيد "، علم أنك تريد: اليوم الدي قام فيه زيد.

ولو قلت مكان قولك " ليلة الصيام "؟ ليلة صيام زيد، ما كان له معنى إلا وقوع الصيام في الليل.

فهذا الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحداث، وقس على ذلك

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٥٤

المبتدأ والخبر.

وأما (ريث) فبمنزلة الظرف وقد صارت في معناه.

وكذلك (حيث) و (ذي تسلم) لأن المعنى في قول بعضهم: " اذهب لوقت ذي تسلم "، أي: ذي سلامتك. فلما حذفت المنعوت وأقمت النعت مقامه، أضفته إلى ما كنت تضيف إليه

المنعوت وهو الوقت هذا أحد قولي السيرافي، وهو عندي على الحكاية، حكوا قول الداعي " تسلم " كلما تقول: " تعيش " و " تبقى "، فقولهم: اذهب بذي تسلم، أي: اذهب بهذا القول مني، ولم يقولوا: اذهب بتسلم، لئلا يكون اقتصاراً على دعوة واحدة، ولكن قالوا: بذي تسلم، أي: بقول يقال فيه: " تسلم "، أو يجمع معانيه." (١)

"منه إلى يومك، إلا أن " أمس " مبني و " غد " معرب، فعل بكل واحد منهما ما فعل بالفعل الذي في معناه، ولذلك (جاء) " أمس " بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه كما بني الفعل الماضي الذي صيغ من أجله، ولم يجئ **بلفظ الفعل** لئلا يلتبس بالفعل

الماضي، ولعله قد جاء، وليس ببعيد أن يكون قول الراجز:

لقد رأيت عجبا مذ أمساً

أراد به: أفعل.

وهذه العملية التي في " أمس " بمنزلة " أطْرِقَا " اسم علم لمكان بالحجاز جاء

بلفظ الأمر يقول الرجل فيه لصاحبه حين استبطن خوفا وتوجس حساً، فلذلك هو الاسم في المكان كهذا في الزمان، لعله سمي لقولهم فيه:

" أمس بخير "، و " أمس معنا "، أو نحو هذا، كما سمي ذلك المكان بقولهم فيه: " أطرقا ".

والعملية فيه عندي ليست كهي في " زيد " و " عمرو "، ولكنها كهي في " أسامة " و " ثعالة "، اسم علم لا يختص به واحد من الجنس، أي الجنس كان فهو المسمى بذلك الاسم، كما أن " أمس " أي الأيام كان إذا ولي يومك ماضياً فهو (أمس) .." (٢)

"مسألة

(في أحرف المضارعة)

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٧٤

(٢) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٨٩

قال أبو القاسم: " أوكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ".

دخول الزوائد على الحروف الأصلية منبئة على معان زائدة على معنى الكلمة التي وضعت الحروف الأصلية عبارة عنه، فإن كان المعنى الزائد آخراً كانت الزيادة آخراً، كنحو " التاء " في " فعلت " لأنها تنبئ عما رتبه بعد الفعل.

فإن كان المعنى الزائد أولًا كانت الزيادة المنبئة عنه (أولا) مسبقة على حروف الكلمة كهذه الزوائد الأربع، فإنها تنبئ أن الفعل لم يحصل بعد لفاعله، وأن بينه وبين تحصيله جزءاً من الزمان، فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيراً في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان، مرتباً في البيان على حسب ترتب المعنى في الجنان.

وكذلك حكم جميع ما يرد عليك من كلامهم هذا الأصل آخذ بآفاق الباب، ومشرف بك إن شاء الله تعالى على العسر والكتاب.

فإن قيل: فهلا اكتفي بزائدة واحدة من هذه الأربع؟

وإن كان ذلك للفرق بين مخاطب وغائب، فهلا كانت الياء مكان التاء أو الهمزة؟

وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منها بما اختصت به؟.

فالجواب: أن الأصل في هذه الزوائد الياء، بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث، وهو فعل جماعة النساء.

دليل آخر، وهو: أن أصل الزيادة لحروف المد واللين، والواو لا تزاد أولاً كيلا تشبه " واو " العطف،." (١)

"أما " أن " فهو مع الفعل بتأويل المصدر.

فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن " أن " لأنه أخصر؟.

فالجواب: أن في دخول " أن " ثلاث فوائد:

إحداها: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغة ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع " أن " ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أن " أن " تدل على إمكان الفعل دون الوجود والاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه، ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص من شوائب الاحتمال، وذلك أنك اذا

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٩١

قلت: "كرهت خروجك "، أو: " أعجبني قدومك ".
احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات.
واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: " أعجبني أن قدمت "، كانت على الفعل " أن " بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان.
ولذلك زادوا " أن " بعد " لما " في قولهم:
" لما أن جاء زيد أكرمتك " ولم يزيدوها بعد ظرف سوى " لما "
وذلك أن " لما " ليست في الحقيقة ظرف زمان، ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول وأن." (١)

"ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف (لم) ، لوجوه منها:
أنهم (قد) خصوا المستقبل بـ (لن) ، فأرادوا أن يخصوا كذلك الماضي في
النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل، لأن " لا "، لا تختص ماضياً من مستقبل في
النفي، ولا فعلًا دون اسم.
ووجه آخر، وهو أن " لا " يتوهم انفصالها مما بعدها، إذ قد تكون نافية لما قبلها ويكون ما بعدها في حكم الوجوب، مثل قوله تعالى:
(لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) .
وحتى لقد قيل في قول عمر - رضي الله عنه -:
" لا نقضي ما تجانفنا فيه لإثم ":
أن " لاا " ردع لما قبلها، و " نقض " واجب لا نفي.
وكذلك قال بعض الناس في قوله - عليه السلام -:
" لا تتراءى ناراهما ": أن " لا " ردع، وما بعدها واجب.
لعمرى إن في لفظها إشارة لهذا المعنى، حيث كان بعد اللام فيها صوت
مديد ينقطع في أقصى الحلق، راجع إلى خلف مخارج الحروف، بخلاف
" لم " فإنها مشاركة لـ " لا " في " اللام " المفتوحة كما هي مشاركة لها في النفي. ثم فيها " الميم "

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٩٧

وصوتها بين يدي الفم، ليكون هواء الكلمة إلى ما بعدها، ومعناها فيما يتصل بها لا فيما وراءها، كما كان ذلك جائزاً في " لا ".

والله أعلم.

ويؤيد هذا المعنى ويوضحه قلبهم **لفظ الفعل** الماضي بعد " لم " إلى لفظ المضارع حرصاً على الاتصال، وصرفاً لوجه الوهم عن ملاحظة الانفصال.

فإن قيل: وما في لفظ المضارع مما يؤكد هذا المعنى؟

وليس هو والماضي سواء؟

قلنا: لا سواء لمن استبصر وأمعن في هذا الشأن، ونحر إلى هذه المسألة وكثيراً من المسائل الواردة عليك على أصل التمهر، إلا أن ذلك فليس." (١)

"فإن قيل: فما وجه مضارعة الفعل المستقبل والحال؟.

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بني من الأسماء ما تضمن معنى الحرف.

ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع، فأشبه الأسماء، وصلح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي، وعول في المضارعة على الفصل المتقدم، فهو أظهر وأقطع للبس وأولى بالتحقيق، ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد عن منهاج التحقيق متباعد، والله الموفق للصواب، والمستعان على سلوك طريق ذوي الألباب.

* * *

مسألة

(في الفعل بعد الجوازم)

" لام " الأمر، و " لا " في النهي، وحروف المجازاة: هذه الجوازم كلها داخلة على المستقبل، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي، ثم قد يوجد ذلك لحكمة.

أما حرف النهي فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفي لعدم الجزم. ولكن إذا كانت " لا " في معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي، ثم قد يوجد بعد ذلك لوجوه منها: أنهم أرادوا أن يجمعوا التفاؤل

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١٠٩

مع الدعاء في لفظ واحد، فجاؤوا **بلفظ الفعل** الحاصل في معرض الدعاء تفاؤلًا بالإجابة فقالوا: " لا خيبك الله " و " لا رحم الكافر) ، ونحو ذلك.

وفائدة أخرى، وهي أن الداعي قد يُضمِّن دعاءه القصد إلى إعلام السامع

وإعلام المخاطب بأنه داع، فجاء اللفظ بلفظ الخبر، إشعاراً بما تضمنه من معنى الإخبار، تقول: " أعزك الله وأبقاك " و " أكرم الله زيداً ".

و" لا رحم فلاناً "، جمعت بين الدعاء والإخبار بأنك داع.

ويوضح ذلك ويبينه أنك لا تقول ذلك في حال مناجاتك مولاك وسؤالك إياه

لنفسك أو لغيرك، حيث لا أحد يسمعك أو يراك، لا تقول: (رحمني رب)." (١)

"فإن قيل: هبكم سلم لكم أن الفعل ماض بالإضافة إلى الثاني، فما بال الثاني

جاء بلفظ الماضي إذا قلت: " إن قمت قمت معك "

و" إن خرج زيد ذهب عمرو؟ ".

فالجواب: أنهم قصدوا ازدواج الكلام، وآثروا اعتدال اللفظين حيث كانا معاً كالأخوين ألا تراهم يقولون: " آتيك بالغدايا والعشايا ".

وقالوا:

حوراء عيناء من العين الحير

وقال الله سبحانه: (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ)

(فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ) .

ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كله، ألا ترى كيف حسن:

" إن تزرني أزرك " وكان قولهم: " إن زرتني أزرك " أحسن من قولهم:

" إن تزرني زرتك ".

وهو أقبح الوجوه الأربعة، لعدم الازدواج فيه.

وقد ذكر " أبو القاسم " قبحه في باب الجزاء، والحمد لله.

فإن قيل: إن كان يجوز " إن تزرني أزرك " بلفظ المستقبل في الثاني، فلم

(يكن) ينبغي أن يجوز " إن تزرني زرتك " بلفظ الماضي في الثاني والأول

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١١١

مستقبل، إذ لا معنى يصححه، ولا ازدواج يحسنه؟

فالجواب: أنهم أجازوه على قبحه لأن فيه طرفاً من معنى المضي وحصول

الفعل، إذا كان واقعا إذ وقع الأول لا محالة وحاصلاً بذلك الشرط، فاستسهلوا أن يجيء **بلفظ الفعل** الحاصل ولم يمنعوه أصلاً.." (١)

"الواحد؟

قلنا: الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه.

لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد، والإفراد هو الأصل، ففعل الواحد مستغن عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلًا، وليس كذلك في التثنية والجمع، لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل.

فإن قيل: فضمير الفاعل المستتر في الفعل كيف يصح استتاره فيه، والفعل

كلمة مؤتلفة من حروف، والحروف أعراض في اللسان أجزاء من الصوت، لا يستتر فيها شيء ولا يظهر إذ ليست بجسم؟.

فالجواب: أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على

الحقيقة، لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين.

وتحقيق القول أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، **ولفظ الفعل** متضمن له

دال عليه، واستغني عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمر - ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول - لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تخفيفاً، نحو قولنا:

" الذي رأيته، والذي رأيت ".

ويجوز حذفه في التثنية والجمع، فلما كان ملفوظاً به ثم قطع من اللفظ

تخفيفاً، عبر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع، لأنه لم ينطق به ثم حذف.

ولكنه مضمر في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه.

* * *

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١١٤

مسألة

(من إلحاق علامة التأنيث بالفعل)

قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ

بضمير، إذ لم يتقدم مذكور يعود، ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع، حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى، إذ كانوا يسمون بالجمع والتثنية نحو: فلسطين، وقنسرين، وكذلك: سلمان، وحمدان، يشبه لفظه لفظ التثنية في الرفع،." (١)

"على معبوده – عليه الصلاة والسلام – على الإطلاق، لأن امتناعهم عن عبادة الله تعالى ليس لذاته، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون الله، ولكنهم كانوا جاهلين به، فقوله: (وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ) ، أي: أنكم لا تعبدون معبودي، ومعبوده هو كان يعرفه دونهم وهم جاهلون به.

ووجه آخر، وهو أنهم كانوا يشتهون مخالفة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حسداً له، وأنفة من اتباعه، فهم لا يعبدون معبوده لا كراهية لذات المعبود، ولكن كراهية لاتباع محمد – صلى الله عليه وسلم –، وشهوتهم لمخالفته في العبادة، كائناً ما كان معبوده وإن لم يكن معبوده إلا

الحق سبحانه وتعالى.

فعلى هذا لا يصح في النظم البديع والمعنى النبيه الرفيع، إلا

" ما " لإبهامها ومطابقتها الغرض الذي تضمنته الآية، وبالله التوفيق.

ووجه ثالث – وهو: ازدواج الكلام – أصل في البلاغة، وبديع في الفصاحة، مثل قوله عز وجل: (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ) و (فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ) .

فسمَّى المعاقبة اعتداء لازدواج الكلام وحسن الانتظام.

وكذلك قوله عز وجل: (لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ) ومعبودهم لا يعقل، ثم ازدوج مع هذا الكلام قوله: (ولا أنتم عابدون ما أعبد) ، فاستوى اللفظان

وإن اختلف المعنيان، كما كان ذلك في قوله عز

وجل: (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ)

وفي قوله عليه الصلاة والسلام:

" إن فلاناً هجاني، فاهجه اللهم ".

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١٢٧

هذا حسن من جهة اللفظ، والذي قدمناه أقوى في المعنى، وأنفى
للشك وأجلى للعمى، والله الموفق لسبيل الهدى، والمشكور على ما هب من
نعمى.

* * *

(زيادة فائدة في الآية)

إن قيل: ما الفائدة في تكرير **لفظ الفعل** على بنية المستقبل حين أخبر عن
نفسه، وتكريره بلفظ الماضي حين أخبر عنهم، فقال: (وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٣) وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (4) ؟.

قلنا: في ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة الله – عز وجل – له في الزيغ والتبديل." [١]

"عن الصلاة كلها، كما تقول: ركعت ركعتين وركعت أربع ركعات، إنما تريد الصلاة لا الركوع بمجرده، فصارت الآية متضمنة لصلاتين: صلاتها وحدها، عبر عنها بالسجود، لأن السجود أفضل حالات العبد، وكذلك صلاة المرأة في بيتها أفضل لها، ثم صلاتها في المسجد عبر عنها بالركوع، لأنه في الفضل دون السجود، وكذلك صلاتها مع المصلين دون صلاتها وحدها في بيتها ومحرابها، وهذا نظم بديع وفقه دقيق، وبالله التوفيق.

وهذه نبذ تشير لك إلى ما وراء، أو تنبذن وأنت صحيح
بالعراء، إن شاء الله تعالى.

ومما يليق ذكره بهذا الباب ما تضمنه قوله تعالى: (وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) من الحكم الباهرة، والفوائد الباطنة والظاهرة، فإنه تعالى بدأً بالطائفين للرتبة والقرب من البيت المأمور بتطهيره من أجل الطوافين، وجمعهم جمع السلامة، لأن جمع السلامة أدلُّ على **لفظ الفعل** الذي هو علة يتعلق بها حكم التطهير، ولو قال مكان الطائفين: الطواف، لم يكن في هذا اللفظ من بيان قصد الفعل ما في قوله: (الطائفين) .

ألا ترى أنك تقول: يطوفون، كما تقول:
طائفون، فاللفظ مضارع للفظ.

فإن قيل: فهلا أتي **بلفظ الفعل** بعينه فيكون أبين، فيقول: طهر بيتي للذين

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١٤٢

يطوفون؟.

فالجواب: أن الحكم معلل بالفعل لا بذوات الأشخاص.

ولفظ (الذين) ينبئ عن الشخص والذات، ولفظ " الطواف " يخفي معنى الفعل ولا يبينه، فكان لفظ (الطائفين) أولى بهذا الموطن.

ثم يليه في الترتيب (القائمين) ، لأنه في معنى العاكفين، وهو في معنى قوله

تعالى: (إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا) ، أي: مثابراً ملازماً، وهو كالطائفين في تعلق حكم التطهير به، ثم يليه بالرتبة لفظ الركع، لأن المستقبلين البيت بالركوع لا يختصون بما قرب منه كالطائفين والعاكفين، ولذلك لم يتعلق حكم النطهير بهذا الفعل الذي هو الركوع، وأنه لا يلزم أن يكون في البيت ولا عنده، فلذلك لم يجئ." (١)

"بلفظ الجمع المسلم، إذ لا يحتاج فيه إلى بيان **لفظ الفعل** كما احتيج فيما قبله.

ثم وصف الركع بالسجود، ولم يعطف بالواو كما عطف ما قبله، لأن الركع هم السجود، والشيء لا يعطف بالواو على نفسه، ولفائدة أخرى، وهو أن " السجود " في الأغلب عبارة عن المصدر، والمراد به هاهنا الجمع، فلو عطفت بالواو لتوهم أنه يريد السجود الذي هو المصدر دون الاسم الذي هو النعت.

وفائدة ثالثة، وهو أن الراكع إن لم يسجد فليس براكع في حكم الشريعة، فلو عطفت بالواو لتوهم أن الركوع حكم يجري على حياله.

فإن قيل: فلم قال: (السجود) على وزن فعول، ولم يقل السُّجَّد كما قال

الرُّكَّع، وكما قال في آية أخرى: (رُكَّعًا سُجَّدًا) ؟

وما الحكمة في جمع ساجد على سجود، ولم يجمع راكع على ركوع؟

فالجواب: أن السجود - في أصل موضوعه - عبارة عن الفعل، وهو في

معنى الخشوع والخضوع، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن، ولو قال: " السُّجَّد " جمع ساجد لم يتناول إلى المعنى الظاهر.

وكذلك الرُّكَّع، ألا تراه يقول: (تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا) : يعني رؤية العين، وهي لا تتعلق إلا بالظاهر، والمقصود هاهنا الركوع

الظاهر لعطفه على ما قبله مما يراد به قصد البيت، والبيت لا يتوجه إليه إلا بالعمل الظاهر، وأما الخشوع

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢١٤

والخضوع الذي يتناوله لفظ الركوع، دون لفظ الركع فليس مشروطاً بالتوجه إلى البيت.
وأما السجود فمن حيث أنبأ عن المعنى الباطن، جعل وصفاً للركع ومتمماً
لمعناه، إذ لا يصح الركوع الظاهر إلا بالسجود الباطن، ومن حيث تناول لفظه أيضاً السجود الظاهر الذي يشترط فيه التوجه إلى البيت، حسن انتظامه أيضاً بما قبله، مما هو معطوف على الطائفين الدين ذكرهم بذكر البيت، فمن لحظ هذه المعاني بقلبه، وتدبر هذا النظم البديع بلُبِّه، ترفع في معرفة الإعجاز عن التقليد، وأبصر بعين اليقين أنه تنزيل من حكيم حميد.." (١)

"ولا الجازم، نعم ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء، وعوامل الأسماً عندكم
أقوى من عوامل الأفعال؟
فالجواب: أنا لا نجيز إضمار " أن " إلا بإحدى شرائط، أما مع الواو العاطفة
على مصدر، نحو قوله:
للبس عباءة وتقر عيني
تقضي لبانات ويسأم سائم
ألا ترى أنك لو جعلت مكان " اللبس " و " التقضي " اسماً غير مصدر فقلت:
يعجبني زيد ويذهب عمرو " لم يجز، وإنما جاز هذا مع المصدر لأن الفعل
المنصوب بأن مشتق من المصدر ودال عليه بلفظه، فكأنك عطفت مصدراً على مصدر.
فإن قيل: فكان ينبغي إذاً أن يستغنى بمجرد **لفظ الفعل** عن إضمار " أن "؟
قلنا: هو فعل مضارع معرب، وعطفه بالواو على ما قبله يشركه معه في
الإعراب والعامل، وهما لا يشتركان في عامل واحد، فأضمرت " أن " واكتفي بأثرها وعملها عن ظهور لفظها، وكانت " الواو " كالعوض منها كما كانت " حتى " و " لام " العلة، و " لام " الجحود و " الفاء " في باب الجواب وغير ذلك كالعوض من " أن " الناصبة للفعل، وكما كان الاستفهام كالعوض من الجار في قولك: " الله لأفعلن؟ " ونحوه.
وقد جاء عطف الفعل على الاسم في معنى الفعل، نحو قوله تعالى:
(صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) ونحو: (وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٤٥) وَيُكَلِّمُ النَّاسَ) .." (٢)

---

(١) نت ا ئج الفكر في النحو السهيلي ص/٢١٥
(٢) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢٤٧

"ألزم للفاعل من المتعدي إلى المفعول، فكان أثقل منه مصدراً، وإن اتفقا على **لفظ الفعل**.

ولزم مصدر " فعل " – الذي هو طبع وخصلة – وزن الفعل نحو: الجمال

والكمال والبهاء والسناء والجلال والعلاء، هذا إذا كان المعنى عاماً يشتمل على خصال ولا يختص بخصلة واحدة، فإن اختص المعنى بخصلة واحدة صار كالمحدود ولزمته " هاء " التأنيث لأنَّ هاءالتأنيث تدل على نهاية ما دخلت عليه كالضربة من الضرب، وحذفها في هذا الباب وفي أكثر الأبواب يدل على انتفاء النهاية، ألا ترى أن الضرب يقع على القليل والكثير إلى غير نهاية، وكذلك التمر والبر وسائر الأجناس، وإنما استحقت " الهاء " ذلك لأن مخرجها من منتهى الصوت وغايته فصلحت للغايات، ولذلك قالوا: علامة ونسابة أي: غاية في صفتيهما.

فإذا ثبت هذا فالجمال والكمال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه " الهاء "

المخصوصة بالتحديد والنهاية.

وقولك: ملح ملاحة، وفصح فصاحة، على وزن: جمل جمالاً، كمل كمالاً، إلا في تاء التأنيث، لأن الفصاحة خصلة من خصال الكمال، فحددت بالهاء، لأنها ليست بجنس عام كالجمال، فصارت تشبه باب الضربة والتمرة من الضرب والتمر، لمكان التحديد والنهاية، ألا ترى إلى قول خالد بن صفوان – وقد قالت له عرسه –: " إنك لجميل "، فقال:

" أتقولين ذلك وليس عندي عمود الجمال ولا رداؤه ولا برنسه؟

ولكن قولي: إنك لمليح ظريف ".

فجعل الملاحة خصلة من خصال الجمال، فبان صحة ما قلناه.

وعلى هذا قالوا: الحلاوة والأصالة والرجالة، وكذلك في ضد هذا المعنى

نحو: السفاهة والوضاعة والرذالة والحماقة، لأنها كلها خصال محدودة بالإضافة إلى السفال، والسفال في مقابلة العلاء والكمال، لأنه جنس يجمع الأنواع التي تحته.." (١)

"وقعدت قاعداً، يجعلها حالاً مؤكدة.

وعلى وجه أقرب من هذا وهو أن تريد نعت

المصدر نحو قوله: مشيت مشياً شديداً أو مشيت مشياً، تريد: مشيا ما، فيكون مثل قوله: (لِسَانًا عَرَبِيًّا) ، وهي الحال الموطأة، لأن الصفة وطأت الاسم الجامد أن يكون حالاً، فإن حذفت الاسم وبقيت الصفة

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢٥٠

وحدها لم يكن في الحال إشكال.

ويبين ما قلناه نحوه: سرت شديداً، وهي أيضاً حال من المصدر الذي دل عليه الفعل، فإذا أردت بالمصدر هذا المعنى كان بمنزلة الحال.

ويجوز تقديمه وتأخيره إذا كان مفعولاً مطلقا أو حالاً، ولا يجوز تقديمه على الفعل إذا كان توكيداً له، لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكد.

والعامل فيه إذا أردت معنى الحال الفعل نفسه، والعامل فيه إذا كان مفعولاً مطلقا ليس هو **لفظ الفعل** بنفسه، وإنما هوما يتضمنه من معنى فعل – الذي هو: فاء." (١)

"وحمد بعضهم لبعض ملك له، فلو حمد هو غيره لم يسغ أن يضاف إليه على جهة الاستحقاق وقد تعلق بغيره.

فإن قيل: أليس ثناؤه ومدحه لأوليائه إنما هو بما علم، فلم لا يجوز أن يسمى مسمى حمداً؟

قلنا: لا يسمى حمداً على الإطلاق إلا ما ينضمن (العلم) بالمحاسن على الكمال، وذلك معدوم في غيره سبحانه، فإذا مدح فإنه يمدح بخصلة هي ناقصة في حق العبد، وهو أعلم بنقصانها، وإذا حمد نفسه حمد بما علم من كمال صفاته.

وقد تعدينا طورنا في الفصل فلنرجع إليه ونقول:

كل ما حدد من المصادر فيجوز تثنيته وجمعته، وما لم يحدد فعلى الأصل الذي تقدم لا يثني ولا يجمع.

وقولهم: إلا أن تختلف أنواعه، لا تختلف أنواعه، إلا إذا كان عبارة عن مفعول مطلق اشتق من **لفظ الفعل** لا عند مصدر اشتق الفعل منه، ولذلك تجده على وزن فعل بالكسر، وعلى وزن فعل نحو شغل، وعلى وزن فعل نحو عمل.

والذي هو مصدر حقيقة إنما تجده على وزن فعل، نحو ضرب وقتل.

وأما الشرب والشرب، فالشرب هو المصدر بالفتح والشرب عبارة عن المشروبات أو عن الحدث الذي هو مفعول مطلق في الأصل، وربما اتسع فيه فاجرى مجرى المصدر الذي اشتق الفعل منه، كما قال: (فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ) .

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢٧٤

فإن قيل: فإن الفهم والعقل والوهم والظن، مصادر وليست مما ذكرت، وقد جمعت فقلت: أفهام وعقول؟." (١)

"هذه الفائدة جميع الدنيا (بأسرها) فما قدرتها حق قدرها.

والله المستعان على واجب شكرها.

* * *

مسألة

(تشتمل على فصول من الباب)

الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل

والمفعول به أو فيما كان صفة لواحد من هذه نحو: " سرت سريعاً ".

و" جاء زيد ضاحكا "، لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى.

وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول في

المعنى، فلم يعمل الفعل إلا فيما دل عليه لفظه، لأنك إذا قلت:

" ضرب " اقتضى هذا اللفظ: " ضرباً " و " ضارباً " و " مضروباً ".

وأقوى دلالته على المصدر، لأنه هو الفعل في المعنى، ولا فائدة في ذكره مع الفعل إلا أن نريد التوكيد أو تبيين النوع

منه، وإلا فلفظ الفعل مغن عنه.

ثم دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على

المفعول به من وجهين:

أحدهما: أنه يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه، نحو: فعل زيد، عمل

زيد.

وأما الخصوص فنحو: ضرب زيد عمراً.

ولا تقول: فعل زيد عمراً، إلا أن يكون الفاعل هو الباري سبحانه.

والوجه الآخر: أن الفعل هو حركة الفاعلٍ، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنما

هي متصلة بمحلها، فوجب أن يكون الفعل متصلا بفاعله لا بمفعوله.

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢٨٥

ومن ثم قالوا: ضربت، فجعلوا ضمير الفاعل كبعض حروف الفعل.

ومن ثم قالوا: ضرب زيد لعمرو، وضرب زيد عمراً، فأضافوه إلى المفعول باللام تارة وبغير اللام أخرى.

ولم يضيفوه إلى الفاعل باللام أصلاً، لأن اللام تؤذن بالانفصال، ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً، كما لا ينفصل عنه معنى.

فإن قيل: فإن الفعل لا يدل على الفاعل معيناً، ولا على المفعول معيناً." (١)

"وإنما يدل عليهما مطلقا، لأنك إذا قلت: " ضرب "، لم يدل على " زيد " بعينه، وإنما يدل على " ضارب ". (وكذلك " المضروب "، فكان ينبغي أن لا يعمل حتى تقول:

" ضرب ضارب " مضروباً "، بهذا اللفظ، لأن لفظ " زيد " لا يدل عليه **لفظ الفعل** ولا يقتضيه؟.

قلنا: الأمر كما ذكرت، ولكن لا فائدة عند المخاطب في الضارب المطلق.

ولا في المفعول المطلق، لأن **لفظ الفعل** قد تضمنها، فوضع الاسم المعين مكان الاسم المطلق تبيينا له، فعمل فيه الفعل، لأنه هو هو في المعنى، وليس بغيره.

وإذا ثبت ما قلناه، فما عدا هذه الأشياء - فلا يصل إليه الفعل إلا بواسطة حرف، نحو: " المفعول معه " و " الظرف " من المكان، نحو: قمت في الدار، لأنه لا يدل عليه بلفظه.

وأما " الظرف " من الزمان فكذلك أيضاً، لأن الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث، وبلفظه على الحدث نفسه.

وهكذا قال سيبويه في أول الكتاب، وإن تسامح في موضع آخر.

وأما الزمان فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة إلا أنهم قالوا: " الفعل فعلت اليوم "، لأن اليوم ونحوه أسماء وضعت للزمان ليؤرخ بها الفعل الواقع فيها، فإذا سمعها المخاطب علم المراد بها، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار.

فإن أضمرتها لم يكف لفظ الإضمار، ولا أغنى عن." (٢)

"كُلُّ شيء يُحِبُّ ولَدَهُ ... حتى الحُبَارَى فتطير عنده

أي: إلى جنبه.

وهذه الألفاظ كلها ليس يخفي بأدنى نظر أنها مأخوذة من لفظ

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢٩٧

(٢) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢٩٨

الفعل فخلف من " خلفت "، و " قدام " من " تقدمت "، و " فوق "
من فقت ".
و" أمام " وأم من " أممت "، أي: قصدت.
وكذلك سائرها، إلا أنهم لم يستعملوا فعلاً من
" تحت "، ولكنها مصدر في الأصل أميت فعله.
وإذا كان الأمر فيها كلها كذلك، فقد صارت قبل وبعد في الزمان، وكعشي وقريب، وصار فيها كلها معنى
الوصف.
فلذلك عمل الفعل بنفسه، كما يعمل فيما هو وصف للمصدر أو وصف للفاعل أو المفعول به، لأن الوصف
هو الموصوف
في المعنى، فلا يعمل الفعل إلا في هذه الثلاثة أوما هو في معناها، لأنه لا يدل
بلفظه إلا عليها كما تقدم. فقد بانَ لك أنه لم يمتنع الإخبار عنها ولا دخول الجار عليها من جهة الإبهام،
كما قالوه، لأنه لا فرق بينها وبين غير المبهم في انقطاع دلالة الفعل ءنها. إذ لا يدل الفعل بلفظه على
مبهمها ولا على محدودها ولا على حركة فلك، وإنما يدل بلفظه على مصدره وفاعله إذا كان الفاعل مطلقا،
وعلى المفعول به كذلك.
فإن قيل: فأين لفظ الفعل في " ميل " و " فرسخ "؟
وأي معنى للوصف فيه والفعل قد تعدى إليه بغير حرف، وعمل فيه بلا واسطة؟.
قلنا: المراد بالميل والفرسخ تبيين مقدار المشي لا تبيين مقدار الأرض، فصار
الميل عبارة عن عدة خطا، فكأنك قلت: " سرت خطا عدتها كيت وكيت "، فلم يتعد." (١)
"وكذلك قوله تعالى: (لِسَانًا عَرَبِيًّا) .
فإن قيل: وما فائدة ذكر الاسم الجامد؟ وهلا اكتفى بصالح وعربي؟.
قلنا: في ذكر الاسم موصوفاً بالصفة، في هذا الموطن، دليل على لزوم هذه
الحال لصاحبها، وأنها مستمرة له، وليس كقولك: " جاء زيد صالحاً "، لأن " صالحاً " ليس فيه غير لفظ
الفعل، والفعل غير دائم.
وفي قولك: " رجلاً صالحاً " لفظ رجل وهو دائم، فلذلك ذكر.

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٣٠١

فإن قيل: فكيف يصح في قوله عز وجل: (لِسَانًا عَرَبِيًّا) أن يكون حالاً.

والحال تعطي التحول والانتقال إليها عن حالة أخرى.

وأنت لو قلت: جاء زيد قرشياً أوحبشياً "، لم يجز، لأنه لم يزل كذلك؟.

فالجواب: أن قوله عز وجل: (لِسَانًا عَرَبِيًّا) حال من الضمير في (مُصَدِّقٌ) .

لا من (كتاب) ، لأنه نكرة والعامل في الحال ما في (مُصَدِّقٌ) من معنى الفعل.

فصار المعنى: أنه مصدق لك في هذه الحال، والاسم - الذي هو صاحب الحال - قديم، وقد كان غير موصوف بهذه الصفة حين أنزل معناه لا لفظه على موسى وعيسى وداود عليهم السلام، وإنما كان عربيا حين أنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - مصدقاً له ولما

بين يديه من الكتاب، فقد أوضحت فيه معنى الحال، وبرح الإشكال.

وأما قوله عز وجل: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) ، فقد حكوا أنها حال مؤكدة.

ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل، لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: " قم قائماً " و " مشيت ماشياً "، و " أما: زيد معروفاً "، هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة.

وأما (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) فليست بحال مؤكدة، لأنه قال: (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) .

وتصديقه لما معهم ليس في معنى الحق، إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذباً له، بل الحق في نفسه (حق) وإن لم يكن مصدقاْ لغيره. ولكن (مُصَدِّقًا) ههنا حال من الاسم المجرور من قوله تعالى:

(وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ) وقوله: (وَهُوَ الْحَقُّ) جملة في معنى الحال أيضاً، والمعنى: كيف تكفرون." (١)

"وأما السؤال الرابع - وهو جواز التقديم والتأخير - فإن الحال الأولى يجوز فيها ذلك لأن العامل فيها لفظي، وهو ما في " أطيب " من **لفظ الفعل:**

فلك أن تقول:

" هذا بسراً أطيب منه رطبا "، وأن تقول: هذا أطيب بسراً منه رطباً "

وهو الأصل.

فإن قيل: فإذا كان هذا هو الأصل، فلم مثل " سيبويه " بها مقدمة، وكان ذلك أحسن عنده من أن يؤخرها؟

فالجواب: أنه أراد تأكيد معنى الحال فيها، لأنه ترجم عن الحال فلو أخرها

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٣٠٥

لأشبهت التمييز، لأنك إذا قلت: " هذا الرجل أطيب بسراً وفلان ".
فبسراً – لا محالة – تمييز، وإذا قدمت " بسراً " على " أطيب من كذا ".
فبسراً – لا محالة – حال ولا يصح أن يخبر بهذا الكلام عن رجل ولا عن شيء سوى التمر وما هو في معناه.
فإذا قلت: " هذا أطيب بسراً "، احتمل الكلام قبل تمامه وقبل النظر في
قرائن أحواله أن يكون " بسراً " تمييزاً وأن يكون حالاً، وبينهما في المعنى فرق
عظيم، فاقتضى تحصين المعنى والحرص على البيان للمراد تقديم الحال الأولى
على عاملها، ولو أخرت لجاز.
وأما الحال الثانية فلا سبيل إلى تقديمها على عاملها، لأنه معنوي، والعامل
المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه، لأن العامل اللفظي إذا تقدم عليه منصوبه الذي حقه التأخير، قلت فيه: " مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى "، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى.
فإذا لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المعمول عليه: لأنه لا
بد من تأخير المعمول عن عامله في المعنى، فلا يوجد إلا بعده، وعامله متقدم
عليه، لأنه منوي غير ملفوظ به، فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه. بخلاف اللفظي فإن محل اللفظ اللسان ومحل المعنى القلب، فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه وهو التقديم، فتأمله.
وأما السؤال الخامس، وهو الاشتقاق، فإن الاشتقاق لا يلزم في الحال، إنما
يلزم فيها أن تكون صفة متحولة، لأن الحال مشتقة من التحول، فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل، فلا تبال أكانت مشتقة أم غير." (١)

"التقييد الحدث وجره إلى الاسم على وجه ما من الإضافة، فلا تعلق له إلا
بالحدث، والحدث الذي هو المصدر لا يمكن تقديره ههنا لأنه خبر المبتدأ، والمبتدأ ليس هو الحدث، فبطل أن يكلون التقدير: زيد استقر في الدار، وبطل أيضاً أن يكون التقدير: " زيد استقر في الدار ".
ألا ترى أنه يقبح أن يقال: " زيد في الدار أمس ".
أو: " أول من أمس ".

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٣٠٩

وإذا بطل القسمان، أعني إضمار المصدر وإضمار

الفعل، لم يبق إلا القسم الثالث وهو إضمار اسم الفاعل لتصح الفائدتان:

إحداهما: أن يكون خبراً عن المبتدأ، ويضمر فيه ما يعود عليه، إذ لا يمكن

ذلك في المصدر.

والثانية: أن يصح تعلق الجار به، إذ مطلوبه الحدث، واسم الفاعل متضمن

للحدث لا للزمان، والله المستعان.

* * *

فصل

(في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف)

إذا ثبت هذا فلا يصح ارتفاع اسم بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه

فاعل، وإن كان في موضع خبر أو نعت، وإنما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك: " قائم زيد " بالابتداء، لا بقائم، خلافاً للأخفش على ما سيأتي برهانه، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: أليس قد يرتفع الاسم بقائم إذا كان " قائم " معتمداً على مبتدأ، أو

كان نعتاً، أو حالاً، أو كان قبله الاستفهام وما يطلب الفعل، فيرتفع أيضاً ههنا به؟

قلنا: قد توهم: قوم أن هذا هو مذهب سيبويه، وأنه يجيز أن يرتفع

بالظرف إذا قلت: " وزيد في الدار أبوه " و " مررت برجل معه صقر ".

وليس هذا مذهب الرجل، وقد بين أبو سعيد السيرافي مراد سيبويه، وشرح وجه الغلط عليه بما فيه غنية.

والفرق بين الظرف وبين اسم الفاعل مشتق وفيه **لفظ الفعل** موجود، فإذا." [(١)]

"فهي فَرعٌ على المّادةِ المُجرّدة، كذلك الفعل هو دليلُ الحَدث وغيره، والمَصدر دليلُ الحَدث وحدَه، فبهذا يَتَحَقّق كونُ الفعلِ فرعًا لهذا الأَصلِ.

طريقةٌ أخرى: هي أنّا نقولُ: الفعلُ يشتمِلُ لفظُهُ على حروفٍ زائدةٍ على حروفِ المَصدَرِ، تدلُّ تِلك الزّيادةُ على معانٍ زائدةٍ، على معنى المَصدر فكانَ مشتقّاً من المصدَر كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزّمانِ، كضاربٍ وضَرْبٍ ومَضروبٍ، وبيانه: أنَّك تَقولُ في الفعلِ ضَرَبَ فتحرّك الراء فيختلفُ معنى المَصدر، ثمّ تقول استضْرَب فتدلّ هذه الصّيغة على معنى آخر، ثمّ تقول اِضرب ونَضرب وتَضرب ويَضرِب، فتأتي هذه

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٣٢٥

الزّوائد على حروفِ الأصلِ وهي الضّاد والرّاء والباء مع وجودها في تلك الأمثِلة، ومعلومٌ أنَّ ما لا زيادةَ فيه أَصلٌ لما فيه الزّيادة.

طريقةُ أُخرى: هي أنَّ المصدَر لو كان مُشتقّاً من الفعلِ لأدَّى ذلك إلى نَقضِ المعاني الأُوَل، وذلك يخلّ بالأصول، بيانه: أنّ **لفظَ الفعل** يَشتملُ على حروفٍ زائدةٍ ومعانٍ زائدةٍ وهي دِلالته على الزَّمان المَخصوص، وعلى الفاعل الواحدِ، والجماعةِ والمؤنّثِ والحاضرِ والغائبِ، والمصدَرِ يذهبُ ذلك كلُّه، إلاّ الدّلالة على الحَدث، وهذا نقضٌ للأَوضاعِ الأُوَل، والاشتقاقُ يَنبغي أن يُفيد تَشييدَ الأصولِ وتَوسعة المَعاني، وهذا عَكسُ اشتقاقِ المَصدر من الفِعل.." (١)

"يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا ... من هَؤليائِكُنَّ الضَّالِ والسّمرِ

والتَّصغيرُ من خَصائص الأسماء.

والوجهُ الثاني: أن عينَ هذه الكلمةِ تَصِحُّ إذا كانت واواً أو ياءً نحو ما أَخوف زيداً وما أَسيره ولو كان فِعلاً لاعتُلت لأن الاعتلال من خَصائص الأفعالِ.

والثَّالثُ: أنّه جامدٌ لا يَتَصَرّف فلا يكونُ منه مُستقبل ولو كان فِعْلاً لتَصَرّف، ويدلُّ على أنَّه ليس بفعلٍ أنَّك تَقولُ ما أَعظمَ الله قالَ الشاعرُ:

ما أَقْدَرَ الله أن يَدني على شَحَطٍ ... مَن دارُهُ الحَزن ممن دارُه صُولُ

ولو كان فِعلاً لكان التّقدير شيئاً عظَّمَ اللَّهَ، وعظمةُ اللَّهِ من صفاتِ الذّاتِ لا تَحصل بجعلِ جاعلٍ.

والجوابُ: أما التَّصغيرُ فإنّه يتناول **لفظ الفعلِ** هنا والمراد تَصغير مَصدره وكأنَّه قالَ فيه حُسنٌ قليل، وهذا كما يضاف إلى الفعل في نَحو قوله: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصَّادقين صِدْقُهُم﴾ وهو كثيرٌ، والمعنى إضافة الزّمان إلى مصدر الفعل، وحسن ذلك في فعل التَّعجب أنه لجمودِهِ أشبهَ الاسمَ، ومن هاهُنا صحّت فيه الياءُ، والواو نحو ما أَقومه وما أَخوفه، لأنَّه." (٢)

"و (إِن لم) شَرط بَين الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، وَأكْثر مَا يَقع بعد الْجُمْلَة كَقَوْلِهِم: (أَنْت ظَالِم إِن فعلت كَذَا)

.

و (لم) حكمهَا أَن ترد **لفظ الْفِعْل** الْمُسْتَقْبل إِلَى معنى الْمُضِيّ، فَإِن دخلت عَلَيْهَا (إِن) الشّرطِيَّة بَطل الرَّد، وغلبه معنى الشَّرْط، كَمَا لَو وَقع بعد الشَّرْط لفظ الْمَاضِي.

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/١٤٦

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٢٩٠

وَجَوَاب الشَّرْط معنى الْجُمْلَة الْمُتَقَدّمَة.

وَمعنى الْكَلَام (إِن لم ينفع الشكو جمل الصَّبْر) .

وَجزم (ينفع) (بلم) لَا (بإن) لِأَن (لم) قد ثَبت [أَنَّهَا] عاملة قبل دُخُول (إِن) بِلَا خلاف،." (١)

"وَبَيَانه انك تَقول فِي الْفِعْل: ضرب. فَتحَرك الرَّاء، فيختلف معنى الْمصدر. ثمَّ تَقول: سيضرب. فتدل هَذِه الصِّيغَة على معنى آخر. ثمَّ تَقول: اضْرِب، وتضرب، ونضرب، فتأتي بِهَذِهِ الزَّوَائِد على حُرُوف الاصل وَهِي: الضَّاد وَالرَّاء وَالْبَاء. مَعَ وجودهَا فِي تِلْكَ الامثلة، وَمَعْلُوم ان مَا لَا زِيَادَة فِيهِ أصل لما فِيهِ الزِّيَادَة. .

طَرِيقَة اخرى:

وَهِي ان الْمصدر لَو كَانَ مشتقا من الْفِعْل لادى ذَلِك إِلَى نقص الْمعَانِي الأول، وَذَلِكَ يخل بالأصول.

بَيَانه ان **لفظ الْفِعْل** يشْتَمل على حُرُوف زَائِدَة، وَمَعَان زَائِدَة، وَهِي دلَالَته على الزَّمَان الْمَخْصُوص وعَلى الْفَاعِل الْوَاحِد وَالْجَمَاعَة والمؤنث والحاضر وَالْغَائِب. والمصدر يذهب ذَلِك كُله إِلَّا الدّلَالَة على الْحَدث، وَهَذَا نقض للأوضاع الأول.

الِاشْتِقَاق يَنْبَغِي أَن يُفِيد تشييد الاصول، وتوسعة الْمعَانِي وَهَذَا عكس اشتقاق الْمصدر من الْفِعْل.

وَاحْتج الْآخرُونَ من ثَلَاثَة أوجه:." (٢)

"بَاب

التَّثْنِيَة وَالْجمع

أصل التَّثْنِيَة الْعَطف [مِنْ] قَوْلك ثنيت الْعود إِذا عطفته وَكَانَ الأَصْل أَن يعْطف اسْم على اسْم وَقد جَاءَ [مِنْ] ذَلِك فِي الشّعْر كثير لكِنهمْ اكتفوْا باسم وَاحِد وحرف وجعلوه عوضا من الْأَسْمَاء المعطوفة اختصاراً

فصل

وإنَّما زادوا الْحَرْف دون الْحَرَكَة لوَجْهَيْنِ

أَحدهمَا أنَّ الْحَرَكَة كَانَت فِي آخر الْوَاحِد إعرابا فَلَو أبقوها لم يكن على التَّثْنِيَة دَلِيل

وَالثَّانِي أنَّ الِاسْم الْمَعْطُوف مساوٍ للمعطوف عَلَيْهِ فَكَمَا كَانَ الأوَّل حروفاً كَانَ الدَّلِيل عَلَيْهِ حرفا

---

(١) إعراب لامية الشنفرى العكبري، أبو البقاء ص/١٠٣

(٢) مسائل خلافية في النحو العكبري، أبو البقاء ص/٧٧

فصل

وإنَّما لم تُثَنَّ الْأَفْعَال لخمسة أوجه

أَحدهَا أَن **لفظ الْفِعْل** جنس يَقع بِلَفْظِهِ على كل أَنْوَاعه وَالْغَرَض من التَّثْنِيَة تعدُّد المسمَّيات وَالْجِنْس لَا تعدد فِيهِ." (١)

"أَحدهَا أنَّ قَوْلك هَذَا زيدٌ مُبْتَدأ وَخبر فزيدٌ لَا يصحُّ تحمُّله الضَّمِير كَمَا لَا يعْمل فِي الظَّاهِر

وَالثَّانِي أنَّه لَا يَقع صفة فَلم يكن فِيهِ ضمير

وَالثَّالِث أنَّه قد يُخَالف الْمُبْتَدَأ فِي الْعدَد كَقَوْلِك زيد الْعمرَان أَخَوَاهُ وَالضَّمِير أبدا يكون على وفْق الْمظهر وَلَيْسَ كَذَلِك اسْم الْفَاعِل لما تقدَّم

وَلَا يُقَال قَوْلك زيد أَخُوك فِي معنى مناسبك لأنَّه لَو كَانَ كَذَلِك لعمل فِي الِاسْم الظَّاهِر ولوقع وَصفا وإنَّما هَذَا فِي الْمَعْنى صَحِيح وَالضَّمِير يعْتَمد الْفِعْل أَو مَا كَانَ مشتقاً مِنْهُ أَلا ترى أنَّ قَوْلك مروري بزيد حسن وَهُوَ بِعَمْرو قَبِيح وضربي زيدا حسن وَهُوَ عمرا قَبِيح جَائِز أَن تعْمل الْمصدر وَلَا تعْمل ضَمِيره لأنَّ ضمير الْمصدر لَيْسَ فِيهِ ضمير **لفظ الْفِعْل** وَإِن كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا

فصل

اسْم الْفَاعِل إِذا جرى على غير من هُوَ لزم إبراز ضمير فَاعله كَقَوْلِك زيد عمروٌ ضاربه هُوَ وَقَالَ الكوفيُّون لَا يلْزم." (٢)

"بَاب مَا لم يُسمَّ فَاعله

إنَّما حذف الْفَاعِل لخمسة أوجه

أَحدهَا ألاَّ يكون للمتكلمِّ فِي ذكره غَرَض

وَالثَّانِي أَنْ يُترك ذكره تَعْظِيمًا لَهُ واحتقاراً

وَالثَّالِث أَن يكون الْمُخَاطب قد عرفه

وَالرَّابِع أَن يخَاف عَلَيْهِ من ذكره وَالْخَامِس ألاَّ يكون المتكلِّم يعرفهُ

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٩٦/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ١٣٧/١

فصل

وإنَّما غُيِّرَ **لفظ الْفِعْل** ليدلَّ تَغْيِيره على حذف الْفَاعِل وإنَّما ضُمَّ أوَّله وكُسِر مَا قبل آخِره فِي الْمَاضِي وَفتح الْمُسْتَقْبل لوَجْهَيْنِ

أحدُهما أنَّه خُصَّ بِصِيغَة لَا يكون مثلهَا فِي الْأَسْمَاء وَلَا فِي الْأَفْعَال الَّتِي سمُيّي فاعلها لئلاَّ يلتبس فإنْ قلت كَانَ يجب أَن يُكسر أوَّله ويضَّم مَا قبل آخِره إِذْ لَا نَظِير لَهُ قيل الْخُرُوج من كسر إِلَى ضمّ مستثقل جدّاً بِخِلَاف الْخُرُوج من ضمّ إِلَى." (١)

"واحتجّ الكوفيُّون بأنَّ الْفِعْل يعْمل فِي الْمصدر وَالْعَامِل قبل الْمَعْمُول وَهَذَا لَا يصلح دَلِيلا على مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ من وَجْهَيْن

أَحدهمَا أنّ الِاشْتِقَاق يُوجد من جِهَة الْمعَانِي والتصريف لَا من بَاب الْعَامِل والمعمول وَالثَّانِي أنَّ الْحَرْف يعْمل فِي الِاسْم وَلَيْسَ الْحَرْف مشتّقاً من الِاسْم وَكَذَلِكَ الْفِعْل يعْمل فِي الْأَعْلَام والأجناس الَّتِي لَيست مصَادر وَلَا يقالُ هِيَ مشتقّة مِنْهُ

فصل

وإنَّما سمّي الْمصدر مَفْعُولا مُطلقًا لوَجْهَيْنِ أَحدهمَا أنَّه الْمَفْعُول على التَّحْقِيق أَلا ترى أنَّ قَوْلك (ضربت) أَي أوجدت الضَّرْب بِخِلَاف قَوْلك ضربت زيدا فَإنَّك لم تُوجد زيدا وإنَّما أوجدت بِهِ فعلا

وَالثَّانِي أنَّ لفظ الْمصدر مجرَّد عَن حرف جرّ فَلَا يُقَال (بِهِ) وَلَا (فِيهِ) وَلَا (لَهُ) وَلَا (مَعَه) وإنَّما كَانَ كَذَلِك لأنَّه لَو قيل لَك - وَقد ضربت مثلا - مَا فعلت قلت الضَّرْب وَإِذا قيل لَك بِمن أوقعت الضَّرْب قلت بزيد فقيَّدته بِالْبَاء وَلَو قيل فِي أَي زمَان أَو فِي أَي مَكَان لَقلت فِي يَوْم كَذَا وَفِي مَكَان كَذَا وَلَو قيل لأيّ غَرَض لقيل لكذا وَكَذَا فقد رَأَيْت كَيفَ تقيدت هَذِه المفاعيل بالحروف مَا عدا الْمصدر

فصل

والمصدر يذكر لأحد أَرْبَعَة اشياء

أَحدهَا توكيد الْفِعْل كَقَوْلِك ضربت ضربا ف (ضربا) نَائِب عَن قَوْلك (ضربت) مَرَّةً أُخْرَى لأنَّ التوكيد يكون

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ١٥٧/١

بتكرير اللَّفْظ وإنَّما عدلوا إِلَى الْمصدر كَرَاهِيَة إِعَادَة اللَّفْظ بِعَيْنِه ولأنَّ الْفِعْل الثَّانِي جملَة والمصدر لَيْسَ بجملة فَكَانَ أخصر وَأبْعد من التكرير وَالثَّانِي أَن يذكر لبَيَان النَّوْع كَقَوْلِك ضربت ضربا شَدِيدا ذكرت (ضربا) لتصفه بالشدَّة الَّتِي يدلُّ عَلَيْهَا الْفِعْل

وَالثَّالِث أَن يذكر لتبيين الْعدَد وَيحْتَاج فقي ذَلِك إِلَى زِيَادَة على الْمصدر وَتلك الزِّيَادَة (تَاء) التَّأْنِيث) نَحْو قَوْلك ضربت ضَرْبَة فإنَّ التَّاء تدلُّ على الْمرة وَهنا يثنَّى وَيجمع نَحْو ضربتين وضربات لأنَّ **لفظ الْفِعْل** لَا يدل على الْعدَد فَذكر الْمصدر لتحيل هَذِه الزِّيَادَة." (١)

"فقيدته بِالْبَاء لَو قيل فِي أيِّ زمَان أَو فِي أَي مَكَان لَقلت فِي يَوْم كَذَا وَفِي مَكَان طذا لَو قيل لأيِّ غَرَض لقيل لكذا وَكَذَا فقد رَأَيْت كَيفَ تقيدت هَذِه المفاعيل بالحروف مَا عدا الْمصدر

فصل

والمصدر يذكر لأحد أَرْبَعَة اشياء أَحدهَا توكيد الْفِعْل كَقَوْلِك ضربت ف (ضربا) نَائِب عَن قَوْلك (ضربت) مَّرةً أُخْرَى لأنَّ التوكيد يكون بتنكير اللَّفْظ وإنَّما عدلوا إِلَى الْمصدر كَرَاهِيَة إِعَادَة اللَّفْظ بِعَيْنِه لأنَّ الْفِعْل الثَّانِي جملَة والمصدر لَيْسَ بجملة فَكَانَ أَخْضَر وَأبْعد من التكير وَالثَّانِي أَن يذكر لبَيَان النَّوْع كَقَوْلِك ضربت ضربا شَدِيدا ذكرت (ضربا) لتصفه بالشدَّة الَّتِي يدلُّ عَلَيْهَا الْفِعْل وَالثَّالِث أَن يذكر لتبيين الْعدَد وَيحْتَاج فِي ذَلِك إِلَى زِيَادَة على الْمصدر وَتلك الزِّيَادَة (تَاء التَّأْنِيث) نَحْو قَوْلك ضربت ضَرْبَة فإنَّ التَّاء تدلُّ على الْمرة وَهنا يثنَّى وَيجمع نَحْو ضربتين وضربات لِأَن **لفظ الْفِعْل** لَا يدل على الْعدَد فَذكر الْمصدر لتَحْصِيل هَذِه الزِّيَادَة." (٢)

"فصل

والمنادى مَنْصُوب اللَّفْظ والموضع وَاخْتلف فِي ناصبه فَقَالَ بَعضهم الناصبُ لَهُ فعل مَحْذُوف لم يسْتَعْمل إضهاره وَهُوَ (أنادي وأدعو وأنبِّهُ) وَنَحْو ذَلِك وَذَلِكَ لأنَّ (يَا) حرف وَالْأَصْل فِي الْحُرُوف ألاَّ تعْمل ولأنَّها لَو عملت لَكَانَ لشبهها بِالْفِعْلِ وشبهُها بِالْفِعْلِ ضعيفٌ لقلّة حروفها لَا سيَّما الْهمزَة الَّتِي هِيَ على حرف وَاحِد فتعيَّن أَن يكون الْعَامِل فعلا لكنَّه استغني عَن إِظْهَاره لدلَالَة (يَا) عَلَيْهِ

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٢٦١/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٢٦٢/١

وَقَالَ آخَرُونَ الْعَامِل فِيهِ حرف النداء لأنَّه أشبه الْفِعْل من ثَلَاثَة أوجه أحدُها أنَّ مَعْنَاهُ معنى الْفِعْل بل أقوى من حَيْثُ أنَّ **لفظ الْفِعْل** عبارَة عَن الْفِعْل الحقيقيّ كَقَوْلِك (ضرب) و (يَا) هِيَ الْعَمَل نَفسه وتعبّر عَنهُ ب (نَادَى) وَالثَّانِي أنَّها أميلت وَلَيْسَ ذَاك إلاَّ لشبهها بِالْفِعْلِ وَالثَّالِث أنَّه يعلَّق بهَا حرف الجرّ فِي قَوْلك يالزيد وحرف الجرّ لَا يتعلَّق إلاَّ بِالْفِعْلِ أَو مَا عمل عمله." (١)

"وَالْجَوَاب إنَّ اختلافَ الْمَعْنى فِيمَا ذكرُوا حَاصِل بالإعراب لَا بِعَدَمِ الْإِعْرَاب فإنَّكَ لَو سكَّنت فِي هَذِه الْمَوَاضِع كلّها لعرفتَ الْمَعْنى بدليلٍ آخر فالواو فِي قَوْلك لَا تَأْكُل السّمك وتشرب اللبنَ للْعَطْف فَيحْتَمل أَن يُعطفَ على **لفظِ الفعلِ** الأوَّل فيكونَ نهيا عَنْهُمَا جَمِيعًا مُجْتَمعين ومُنْفَردين فعندَ ذَلِك يُجْزَم على تَقْدِير وَلَا تشرب اللَّبن ويُحتَمل أنْ تُريدَ بِهِ العطفَ على الْموضع وَمعنى الْجمع وَلَا يصحّ ذَلِك إلَّا بِإِرَادَة أنْ ليصير الْمَعْنى لَا تجمعْ بينَ أكلِ السّمك وَشرب اللَّبن وَلَو ظَهرت أنْ لفُهم الْمَعْنى بِدُونِ الْإِعْرَاب وَكَذَلِكَ لَو ظهرتْ لَا فاللَّبْسُ جَاءَ من حذف الْعَامِل فأقمتَ الحركاتِ مقامَ ظُهوره لَا أنَّ معنى الْفِعْل تغيّر بالعامل كَمَا تغيَّر الِاسْم بِالْفِعْلِ فَيكون تَارَة فَاعِلا وَتارة مَفْعُولا وَالْفِعْل مَعَ عَامله قد يكون لَهُ مَوضِع الِاسْم الْمُفْرد المفتقر الى عاملٍ وَمن هَا هُنَا كَانَ الرفعُ فِي قَوْلك فيمنعني البواب هُوَ الوجهُ لِأَنَّك لَو نصبت عطفته على أزورك وَذَلِكَ مُراد والمنعُ ليسَ بِمُرَاد فَيفْسد الْمَعْنى بِسَبَب الْعَطف الْمُوجب للتشريك وَلذَلِك لَو سكنتَ لم يفْسد الْمَعْنى فقد رَأَيْت الْإِعْرَاب بِالنّصب كَيفَ أفسدَ الْمَعْنى وَلَو نصبتْ العربُ الفاعلَ ورفعتِ المفعولَ لحصلَ الفرْقُ وَلَو نصبتْ هُنَا لفسدَ الْمَعْنى لِمَا ذكرنَا وَالرَّفْع فِيهِ لم يتعيَّن ليصحح الْمَعْنى بل النصب هُوَ الْمُتَعَيّن لِفساد الْمَعْنى وَكَذَلِكَ لَا يسعني شَيْء ويعجزَ عَنْك الرفعُ يُفْسِد الْمَعْنى لأنَّه يصير لَا يسعني شَيْء وَلَا يعجزُ عَنْك فبوجود الرّفْع يَفْسُدُ الْمَعْنى وَفِي الْأَسْمَاء بِعَدَمِ الْإِعْرَاب يَفْسُد الْمَعْنى وأما قَوْلك ليضربْ زيد فَلَا يلتبس إذا كَانَ هَذَا الْكَلَام وحدَه بل يكون أمرا لَا محَالة فَإِذا انضمّ إِلَيْهِ كلامٌ آخرُ يَصْلُح أَن يكون عِلَّةً لَهُ فُهِمَ الْمَعْنى وَإِن سكَّنته." (٢)

"كذلك، وإنمّا الإخبارُ بأنّه مالِكٌ للغلام، ومختصٌّ بأُخُوّةِ زيد. وقد ذهب الكوفيون، وعليُّ بن عيسى الرُّمانيّ من المتأخّرين من البصريين، إلى أنه يتحمّل الضميرَ. قالوا: لأنّه، وإن كان اسمًا جامدًا غيرَ صفة، فإنّه في معنَى ما هو صفةٌ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: "زيدٌ أخوك"، و"جعفرٌ غلامُك"، لم تُرِدِ الإخبارَ عن الشخص بأنّه مسمًّى بهذه الأسماء، وإنمّا المرادُ إسنادُ معنَى الأُخوّة، وهي القَرابةُ، ومعنَى الغُلاميّة، وهي

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٣٢٩/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٢٢/٢

الخِدْمةُ، إليه؛ وهذه المعاني معانِي أفعال.

والصحيح الأوّل، وعليه الأكثرُ من أصحابنا؛ لأنّ تحمّلَ الضمير إنّما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق، **ولفظِ الفعل**، وهو معدومٌ ههنا. واعلمْ أن خبرَ المبتدأ إذا كان مفردًا، سواءٌ كان مشتقًّا أو غيرَ مشتقّ، فإنه يكون مرفوعًا مثلَ المبتدأ، لأن الابتداء والتَعَرّيَ، كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه، كذلك رفع الخبرَ، لأنّ تناوُله إيّاه كتناوله المبتدأ، إلَّا أنّ تناولُه المبتدأ بلا واسطةٍ، وتناوله الخبرَ بواسطةِ المبتدأ، فكان المبتدأُ شرطًا لا عِلّةً. وقد تقدّم ذلك.

[أنواع الجملة الخبرية]

قال صاحب الكتاب: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: "زيدٌ ذهب أخوه"، و"عمرو أبوه منطلق"، و"بكر إن تعطه يشكرك"، و"خالد في الدار"".

* * *

قال الشارح: اعلم أن الجملة تكون خبرًا للمبتدأ كما يكون المفردُ، إلَّا أنّها إذا وقعت خبرًا؛ كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعَه، ولذلك يُحْكَم على موضعها بالرفع على معنَى أنَّه لو وقع المفردُ الذي هو الأصلُ موقعَها، لكان مرفوعًا، والذي يدلّ على أنّ المفرد أصلٌ والجملةَ فرعٌ عليه أمران: أحدهما أنّ المفرد بسيطٌ والجملةَ مركَّبٌ، والبسيطُ أوّل والمركّب ثانٍ، فإذا استقلّ المعنى بالاسم المفردِ. ثمّ وقعت الجملةُ موقعه، فالاسمُ المفرد هو الأصلُ، والجملةُ فرعٌ عليه، والأمر الثاني أنّ المبتدأ نظيرُ الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أنّ الفعل مفردٌ، فكذلك خبرُ المبتدأ مفردٌ.

واعلم أنّه قسم الجملة إلى أربعةِ أقسام: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيةٍ، وظرفيّةٍ، وهذه قِسْمَةُ أبي عليّ، وهي قسمةٌ لفظيّةٌ، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّةٌ واسميّةٌ، لأنّ الشرطيّة في التحقيق مركَّبةٌ من جملتَين فعليّتَيْن: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاء فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو "اسْتَقَرَّ"، وهو فعل وفاعلٌ. فمثالُ الجملة الفعليّة: "زيدٌ قام أبوه"، فـ "زيدٌ" مرتفعٌ بالابتداء، و"قَامَ" في موضع خبره، وفيه ضميرٌ." (١)

"غيرِ دلالة على كَمّيّته، أو كَيْفيّته؟ فإذا قلت: "ضربتُ ضَرْبًا"، كان كذلك، فصار بمنزلة "جاءني القومُ كلُّهم" من حيثُ لم يكن في "كلّهم" زيادةٌ على ما في القوم. ويُذْكَر لزيادة فائدة على ما في الفعل، نحو قولك: "ضربتُ ضَرْبة وضربتَيْن"، فالمصدرُ ههنا قد دلّ على الكَمّيّة، لأن بِذْكره عرفت عددَ الضَّرَبات، ولم

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٢٩/١

يكن ذلك معلومًا من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة: "ضربتُه ضربًا شديدًا"، و"قمتُ قِيامًا طويلًا" أفدتَ أنّ الضرب شديدٌ، والقيامَ طويلٌ.

وقوله: "موقَّت" يعني أن له مقدارًا معيَّنًا، وإن لم يتعيّن هو في نفسه كما تقول في الأَزْمِنة: "سِرْتُ يومًا وليلةً"، فيكون لها مقدارٌ معيَّنٌ، وإن لم يتعيّن اليومُ والليلةُ، ومثله في الأمكِنة: "سرتُ فَرْسَخًا ومِيلًا"، فهو موقَّتٌ لأنّ له مقدارًا معيَّنًا، وإن لم يتعيّنا في أنفسهما، فاعرفه.

فصل [ما يأتي مفعولاً مطلقًا]

قال صاحب الكتاب: "وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه، وذلك على نوعين: مصدر وغير المصدر. فالمصدر على نوعين؛ ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وتبتل إليه تبتيلاً﴾ (٢). وما لا يلاقيه فيه، كقولك: "قعدت جلوسًا"، و"حبست منعًا". وغير المصدر نحو قولك: "ضربته أنواعًا من الضرب، وأيَّ ضرب"، ومنه "رجع القهقري"، و"اشتمل الصماء"، و"قعد القرفصاء"، لأنها أنواعٌ من الرجوع والاشتمال والقعود، ومنه "ضربته سوطًا"".

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ المصدر أحدُ المفعولات، ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان؛ لأنّ الفعل يتضمّن كل واحد منهما. والفعلُ إنما ينصب ما كان فيه دلالةٌ عليه، فالفعلُ يعمل في مصدره بلا خلاف، نحو: "قمتُ قيامًا"، و"ضربتُ ضربًا" لقُوّة دلالته عليه إذ كانت دلالته عليه لفظيّةً. وكذلك يعمل فيما كان في معناه وإن لم يكن جاريًا عليه. وهو على ضربين: أحدهما أن يكون من **لفظ الفعل** وحروفه، وهذا معنى قوله: "ما يلاقي الفعلَ في اشتقاقه"، يريد أنّ فيه حروف الفعل. والثاني ما لا يكون فيه **لفظُ الفعل**، ولا فيه حروفه. فالأولُ نحو قولك: "اجْتَوَرُوا تَجاوُرًا" و"تَجاوَرُوا اجْتِوارًا"، لأنّ معنى "اجتوروا" و"تَجاوَروا" واحدٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (٣). ألا ترى أنّ "التبتيل" ليس بمصدر "تَبَتَّلَ"، وإنّما هو مصدر "بَتَّلَ"، فهو فَعَّلَ مثل "كَسَّرَ". ومصدره

---

(١) نوح:١٧.

(٢) المزمل: ٨.

(٣) المزمل: ٨.." [١]

"فكأنّه قال: "أعُوذُ عائذًا بك"، و"أتقوم قائمًا، وأتقعُد قاعدًا". وحَذَفَه استغناءً، وقد أنكره بعضُ النحويّين، وقال: الفعلُ لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من **لفظِ الفعل** لعَدَمِ الفائدة، إذ قد علم أنّه لا يقوم إلَّا قائمًا، ولاَ يقعد إلَّا قاعدًا، لأنّ الفعل قد دلّ عليه، وإذا ورد شيءٌ من ذلك فتأوُّلُه بالمصدر، فيكون تقديرُ "عائذًا"، و"قائمًا" و"قاعدًا" إذا جعلتَ العاملَ "أعوذُ"، و"تقومُ"، و"تقعدُ" بتقديرِ "عِياذٍ" و"قِيام" و"قُعُودٍ"، وهو رأيُ أبي العبّاس. والذي قدّره سيبويه لا يمتنع لأنّ الحال قد يرِدُ مؤكِّدًا كما يرد المصدرُ مؤكِّدًا، وإن كان الفعلُ قد دلّ على ما دلّ عليه اسمُ الفاعل. قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (١)، فذكر "رسولاً" وإن كان الفعلُ قد دلّ عليه على سبيلِ التوكيد.

واعلمْ أنّه لا يجوز إضمارُ الفعل الدالِّ على الحال إلَّا أن تكون الحالُ مشاهَدة تدلّ عليه. لو قلتَ مبتدِئًا من غيرِ حال تدلّ عليه: "قائمًا"، أو "قاعدًا" كما تقول في المصدر: "قِيامًا يا زيدُ" لم يجز، لأنّ المصدر مأخوذٌ من **لفظِ الفعل**، فهو دالٌّ على فعل معيَّن، وليس كذلك الحالُ لأنّه لا يدلّ على فعلٍ مخصوصٍ، لأنّه يجوز أن تقول: "ثَبتَ قائمًا"، أو "جاءَ قائمًا"، أو "ضَحِكَ قائمًا". وإنّما جاز أن تقول: "أقائمًا وقد قعد الناسُ" لِما شُوهد منه من أماراتِ القيام، والتأهُّبِ له، حتّى صار بمنزلةِ الذي رآه في حال قيام وقعودِ، وكذلك "عائذًا بك" كأنّه رأى شيئًا يُتّقى، فصار عند نفسه في حالِ استعاذته، فقال: "عائذًا بك"، كأنّه قال: "أعوذُ عائذًا بك". وإذا ذكرتَ شيئًا من هذا

= ٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣/ ٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ٣٣٨؛ ولسان العرب ٥/ ٩٣ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ١/ ٣١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٠؛ والخصائص ٣/ ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤؛ والمنصف ٢/ ١٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٢، ٢/ ١٩٨.

اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحًا أو حزنًا. قنسري: شيخ كبير. دواري: كثير الدوران والتقلّب من حالة إلى حالة.

المعنى: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟!

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٧٤/١

الإعراب: "أطربًا": الهمزة: حرف استفهام، "طربًا": مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: "أتطرب طربًا". "وأنت": الواو: حالية، "أنت": مبتدأ مرفوع بالضمّة. "قنسري": خبر مرفوع بالضمّة. "والدهر": الواو: للعطف، "الدهر": مبتدأ مرفوع بالضمّة. "بالإنسان": جار ومجرور متعلّقان بالخبر "دواريّ". "دواري": خبر مرفوع بالضمّة.

جملة "أتطرب طربًا": ابتدائية لا محلّ لها. وجملة "أنت قنسريّ": في محلّ نصب حال، وجملة "الدهر دواريّ": معطوفة عليها في محل نصب حال مثلها.

والشاهد فيه قوله: "أطربًا" حيث استخدم مصدر الفعل "تطرب" مفعولاً مطلقاً دون ذكر فعله.

(١) النساء: ٧٩.." (١)

"وإنّما تقول: "جئتُك لزيد، ولإكرامك الزائرَ، ولمخاصَمتك زيدًا أمس". وإنّما وجب النصبُ فيما اجتمع الشرائطُ الثلاثُ المذكورةُ، وامتنع فيما خرج عنه من قِبَل أنّ الفعل لمّا تضمّن المفعولَ له، ودلّ عليه، وكان موجودًا بوجُوده، أشبهَ المصدرَ الذي يكون من **لفظ الفعل**، نحوَ: "ضربتُ ضَرْبَةً، وضَرْبًا"، فكما نصبتَ "ضربةً" و"ضربًا" بـ "ضربتُ" من حيث إن الفعل كان متضمِّنًا ضروبَ المصادر ودالاً عليها، فكذلك نصبتَ المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائطُ المذكورةُ، نحوَ: "ضربتُه تأديبًا"، وصار في حكمِ "أدّبتُه تأديبًا" وجرى مجرَى ما ينتصب به من المصادر، إذ كان نَوْعًا من الأوّل، وإن لم يكن من لفظه، نحوَ: "رَجَعَ القَهْقَرَى"، و"عَدَا الجَمَزَى". فأمّا إذا فُقد منه شرطٌ من هذه الشروط، خرج عن شَبَهِ المصدر، وجرى مجرَى سائر الأسماء الأجْنَبيّةِ، فلم يتعدَّ إليه الفعلُ اللازمُ والمتعدّي في التعدّي إلَّا بحرف جرّ، وخُصَّ باللام، لأنّها تدلّ على الغرض والعلّةِ، فاعرفه.

فصل [جواز تعريفه وتنكيره]

قال صاحب الكتاب: "ويكون معرفة ونكرة. وقد جمعهما العجاج في قوله [من الرجز]:

٢٧١ - يركب كل عاقر جمهور ... مخافة وزعل المحبور

والهول من تهول الهبور"

* * *

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٠٥/١

٢٧١ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤ - ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٤، ١١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧؛ والكتاب ١/ ٣٦٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧، ١٨٩.

اللغة: الجمهور: المتراكب المجتمع. والزعل: النشاط. والمحبور: المسرور. والهول: الفزع. والتهوّل: أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك.

المعنى: شبَّه بعيره بثور وحشي لا يسير إلا في الرمل المتراكب المجتمع الذي لا نبات فيه مخافة الرماة، ولحيويته، واتِّقاده في مختلف الظروف.

الإعراب: "يركب": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. "كلّ": مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. "عاقر": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "جمهور": صفة لـ "عاقر" مجرورة بالكسرة. "مخافة": مفعول لأجله منصوب بالفتحة. "وزعل": الواو: حرف عطف، و"زعل": معطوف على "مخافة"، وهو مضاف. "المحبور": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "والهول": الواو: حرف عطف، و"الهول": معطوف على "مخافة"."من تهوُّل": جار ومجرور متعلقان بـ "الهَول"، وهو مضاف. "الهبور": مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "يركب": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. =." (١)

"من المضمر في الجارّ والمجرور، وهو العاملُ فيها لنِيابَته عن الاستقرار، فهذا العاملُ معنَى فعل، لأنّ لفظ الفعل ليس موجودًا، هذا إذا جعلتَه ظرفا لزيدٍ، ومستقَرًّا له. فإن جعلتَه ظرفًا للقائم، قلت: "زيدٌ في الدار قائمٌ"، فترفع "قائمًا" بالخبر، ويكون الظرفُ صلةً له.

واعلم أنّه إذا كان العاملُ فيها فعلًا جاز تقديمُ الحال عليه، فتقول: "جاء زيدٌ قائمًا"، و"جاء قائمًا زيدٌ"، و"قائمًا جاء زيدٌ". كلُّ ذلك جائزٌ لتصرُّفِ الفعل. وكذلك ما أشْبَهَه من الصفات يجوز تقديمُ الحال عليه إذا كان عاملًا فيها، فتقول: "زيدٌ ضاربٌ عمرًا قائمًا"، و"قائمًا زيدٌ ضاربٌ عمرًا"، وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل. حُكْمُ الجميع شيءٌ واحدٌ.

فإن كان العاملُ في الحال معنَى فعل، لم يجز تقديمُها على العامل. تقول: "فيها زيدٌ مُقِيمًا"، و"عندك عمرٌو جالِسًا"، فـ "زيدٌ" مرتفِعٌ بالابتداء، "وفِيهَا"، الخبرُ قد تقدّم، و"مقيمًا" حالٌ من المضمر في "فِيهَا" والعاملُ فيها الجارُّ والمجرورُ لِنيابَته عن الفعل الذي هو اسْتَقَرَّ، فقولُك: "عندك" ظرفٌ منصوبٌ بِـ "استقرّ"

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤٥٢/١

العاملِ المقدَّرِ. وكذلك "فِيهَا" في محلِّ نصب بِ "استقر" المقدَّرِ، وهذا الظرفُ والضميرُ الذي فيه في محلّ مرفوع على الخبر. وليس الظرفُ خبرًا في الحقيقة إذا كان مفردًا، وليس الأوّلَ، وإنّما هو موضعٌ له ومكانٌ. وإذا كان كذلك، فالعاملُ إذا معنَى الفعل، لا لفظُه. ألا ترى أنّ الفعل ليس موجودًا في اللفظ، ولذلك لا تقول: "مُقيمًا فيها زيدٌ": فتُقدَّمَ الحالَ هنا، إذ كان العاملُ معنًى.

هذا مذهبُ سيبويه (١) في أنّ الاسمَ يُرفَع بالابتداء. وقال الكوفيون (٢): إذا تقدّم الظرفُ ارتفع الاسمُ به، وإذا تأخّرَ ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف، وحُجَّةُ سيبويه أنّا رأيناهم إذا أدخلوا على الظرف "إنَّ" وَنَحْوَها من عوامل الابتداءِ، انتصب الاسمُ بعد الظرف بها، كقولك: "إنّ في الدار زيدًا". فلو كان "في الدَارِ" يرفع "زيدًا" قبلَ دخولِ "إنَّ"، لَمَا غيّرتْها "إنَّ" عن العمل، كما أنا لو قلنا: "أنْ يقومَ زيدٌ". لم يجز أن يبطُل عملُ: "يَقُومَ" في "زيدٍ"، بل يُقال: "أن يقومَ زيدٌ". كذلك "إنَّ في الدار زيدًا".

وممّا يدلّ على بُطْلانِ ما قالوه إجماعُهم على جوازِ "في داره زيدٌ". فلو كان ارتفاعُ "زيد" بالظرف، لم تجز المسألةُ؛ لأنّ فيها إضمارًا قبل الذِّكْر، إذ الظرفُ قد وقع في مَرْتَبته، فلم يجز أن يُنْوَى به التأخيرُ، وإنّما يُجِيز سيبويه وأصحابُه: "في داره زيدٌ" لأنّه خبرٌ قُدّم اتّساعًا، فجاز أن يُنوَى به التأخير إلى موضعه، فاعرفه. فعلى هذا يكون الظرف

---

(١) الكتاب ٢/ ٨٨.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٥١ – ٥٥.." (١)

"قال الشارح: اعلم أنّ المصدر قد يقع في موضع الحال، فيقال: "أتيتُه رَكْضًا"، و"قتلتْه صَبْرًا"، و"لقيتُه فُجاءةً وعِيانًا" و"كلّمتُه مُشافَهةً". والتقدير: أتيتُه راكِضًا، وقتلتُه مصبورًا، إذا كان الحالُ من الهاء، فإن كان من التاء فتقديرُه: قتلتُه صابرًا، ولقيتُه مُفاجِئًا ومُعايِنًا، وكلّمتُه مُشافِها. فهذه المصادرُ وشبْهُها وقعتْ موقعَ الصفة، وانتصبتْ على الحال كما قد تقع الصفةُ في موقع المصدر المؤكِّدِ، نحوَ: "قُمْ قائمًا"، والأصلُ: قُم قِيامًا. ألا ترى أنّه لا يحسن أن يُحمَل على ظاهره، فيقالَ: إنّه حالٌ، لأنّك لا تأمر بفعلٍ مَن هو فيه؟ ومثلُه قوله [من الطويل]:

على حِلْفَةٍ لا أشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ... ولا خارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ

البيت للفَرَزْدَق وقبله:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢/ ٨

أَلَمْ تَرَني عاهَدْتُ رَبِّي وإنّني ... لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ

الشاهد فيه نصبُ "خارجًا من فيّ زورُ كلام". ونَصَبَه لوُقوعه موقع المصدر الموضوع موضعَ الفعل. والتقديرُ: عاهدتُ رَبّي لا يخرُج من فيَّ زورُ كلام خُروجًا. ويجوز أن يكون قوله: "ولا خارجًا" حالًا، والمراد: عاهدتُ ربّي غيرَ شاتمٍ، ولا خارجٍ، أي: عاهدتُه صادقًا. وهو رأيُ عيسى بن عمرو، والمعنى أنّه تابَ عن الهِجاء، وقَذْفِ المُحصَنات، وعاهَدَ اللَّهَ على ذلك بين رِتاجِ الكَعْبة، وهو بابُها ومقامِ إبراهيمَ، صلواتُ الله عليه. والأوّلُ مذهبُ سيبويه، وليس ذلك بقياس مُطّرِد وإنّما يُستعمل فيما استعملته العربُ، لأنّه شيءٌ وضع موضعَ غيره، كما أنّ باب "سَقيًا ورَعْيًا" و"حَمْدًا" لا يطّرِد فيه القياس، فيقال فيه: "طَعامًا وشَرابًا".

وكان أبو العَبّاس يُجِيز هذا في كلّ شيء يدلّ عليه الفعلُ، فأجاز أن تقول: "أتانا رُجْلَةً"، و"أتانا سُرْعَةً"، ولا يقال: "أتانا ضَرْبًا"، ولا "أتانا ضِحْكًا"، لأنّ الضرب والضحكَ ليسا من ضروب الإتيان، لأنّ الآتِيَ ينقسِم إتيانُه إلى سُرْعةٍ، وإبْطاءٍ، وتوسُّطٍ، وينقسم إلى رُجْلَةٍ ورُكوبٍ، ولا ينقسم إلى الضرب، والضحكِ. وكان يقول: إنّ نصبَ "مَشْيًا" وشِبْهِه إنّما هو بالفعل المقدَّر، كأنّه قال: أتانا يَمْشِي مَشْيًا.

والصحيح مذهبُ سيبويه، وعليه الزجّاجِ، لأنّ قولَ القائل: "أتانا زيدٌ مشيًا" يصِحّ أنّ يكون جوابًا لقائلٍ قال: "كيف أتاكم زيدٌ؟ " وممّا يدلّ على صحّةِ مذهب سيبويه أنّه لا يجوز أنّ تقول: "أتانا زيدٌ المَشْيَ" مُعَرَّفًا. وعلى قياس قول أبي العبّاس يلزَم أن يجوز ذلك، لأنّه يكون تقديرُه: أتانا زيد يمشي المشيَ، كما قالوا: "أرْسَلَهَا العِراكَ". والتقديرُ: أرسلها تعترِكُ العراكَ. وقد ذهب السيرافيُّ إلى جوازِ أنّ يكون قولك: "أتانا زيدٌ مَشْيًا" مصدرًا مؤكّدًا، والعاملُ فيه أتانا، لأنّ المَشْيَ نَوْعٌ من الإتيان. ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل، نحو: "أَعْجَبَنِي حُبًّا"، و"كَرِهْتُه بُغْضًا"، و"تَبسّمَتْ." (١)

"وحُكي عن الكِسائيّ أنّه قال: إنّما نصبنا المستثنى، لأنّ تأويله: قام القومُ إلّا أنّ زيدًا لم يقم. وقد رَدَّه الفرّاءُ بأن قال: لو كان هذا النصبُ بأنّه لم يفعل، لكان مع "لا" في قولك: "قام زيدٌ لا عمرٌو" كذلك. وقيل: قولُ الكسائيّ يرجِع إلى قول سيبويه، وإنّما هذا القولُ لتقريرِ معنى الاستثناء، لا لتحقيقِ نفس العامل. فأمّا قولُ صاحب الكتاب: "المستثنى في إعرابه على خمسةِ أضرب: أحدُها منصوبٌ أبدًا، وهو على ثلاثةِ أوجه: ما استُثني بـ "إلّا" من كلام موجَب، وذلك "جاءني القومُ إلّا زيداً""، فإنّه على ما ذكر. وذلك أنّ المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب، منها ما هو منصوبٌ أبداً، فلا يجوز غيرُه من الإعراب، وهو ثلاثةُ أشياءَ: أحدُها ما استُثني بـ "إلّا" من كلام موجَب. و"إلّا" أُمُّ حروف الاستثناء وهي المستوليَةُ على هذا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٢/٢

الباب.

وقوله: "من كلام موجب"، فالموجَبُ من ال كلام ما ليس معه حرفُ نفي، والمُثْبَتُ من الأفعال ما وقع وحدث، فقولُك: "قام زيدٌ" مُوجَبٌ مُثْبَتٌ، موجبٌ لأنّه ليس بمنفيّ، ولا جارٍ مجرَى المنفيّ بأن يكون معه حرفُ نفي، أو استفهامٍ، ومثبتٌ من حيثُ إنّه قد وقع وكان، فكلُّ مثبت موجبٌ، وليس كل موجب مثبتًا. فقولُك: "يقوم زيدٌ" موجبٌ لعدمِ النافي، أو ما يجري مجراه، وليس بمثبتٍ، والعِبْرَةُ في الاستثناء بالموجب سواءً كان مثبتًا، أو غيرَ مثبت. فالمستثنى من الموجب منصوبٌ أبداً، نحو قولك: "أتاني القومُ إلّا زيداً"، و"رأيتُ القومَ إلّا زيدًا"، و"مررتُ بالقوم إلّا زيدًا"، ليس فيه إلّا النصبُ، وإنّما كان منصوبًا لشَبَهِه بالمفعول، ووجهُ الشبه بينهما أنّه يأتي بعد الكلام التامَّ فضلة، وموقعُه من الجملة الآخِرُ كموقعه، وإنّما قلنا: إنّه مشبَّهٌ بالمفعول، ولم نقل إنّه مفعولٌ، لأنّ المستثنى أبدًا بعضُ المستثنى منه، والمفعولُ غيرُ الفاعل، وكذلك قلنا في خبرِ "كان": إنه مشبَّهٌ بالمفعول. ويُؤيِّد ما قلناه أنّه يعمل في المستثنى المعاني، نحوَ قولك: "القومُ في الدار إلّا زيدًا". والمفعولُ الحقيقيُّ لا يعمل فيه إلّا **لفظُ الفعل**، إمّا ظاهرًا، وإمّا مضمَرًا، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: "وبـ "عدا" و"خلا" بعد كل كلام، وبعضهم يجر بـ "خلا"، وقيل: بهما، ولم يورد هذا القول سيبويه، ولا المبرد".

* * *

قال الشارح: ومن ذلك المستثنى بـ "خَلاَ"، و"عَدَا".

فإنّ المستثنى بهما لا يكون إلّا نصبًا، سواء كان الاستثناءُ من موجَبٍ، أو منفيّ. تقول: "قام القوم خلا زيدًا، وعدا عمرًا"، و"ما قام أحدٌ خلا زيدًا، وعدا عمرًا"، وما." (١)

"قال الشارح: و"أفْعَلُ" الذي يراد به التفضيلُ يضاف إلى ما بعده، وحكمُه في الإضافة حكمُ "أَيّ"، لا يضاف إلّا إلى ما هو بعضُه، نحوَ قولك: "زيدٌ أفضلُ الناس، وأفضلُ القومُ"، أضفتَه إليهم، لأنه واحدٌ منهم. وتقول: "حِمارُك أفْرَهُ الحَمِير"، و"عبدُك خيرُ العَبِيد". فإضافةُ "أفعل" إلى ما بعده إضافةُ البعض إلى الكل، والواحد إلى الجنس، ولو قلت: "عبدُك أحسنُ الأحرار"، و"حمارُك أفرهُ البِغال" لم يجز، لأنك لم تُضِفْه إلى ما هو بعضٌ له. وإنّما وجبت إضافتُه إلى ما هو بعضٌ له، لأنك إذا أردت تفضيلَ الشيء على جنسه، فلم يكن بدٌّ من أن تُضيفه إلى الذي تُفضِّله عليه، ليُعلَم أنّه قد فضل أمثالَه من ذلك الجنس. ولو

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤٨/٢

أردتَ تفضيلَه على غيرِ جنسه، لأَتَيْتَ بِ "منْ " فاصلةَ له عن الإضافة، ويكون الأوّل في حكم المنوَّن، فقلت: "عبدُك أحسنُ من الأحرار"، و"حمارُك أفرهُ من البغال".

والذي يدل على أن الأول في حكم المنوّن، إلَّا أنّه لا ينصرف لوزن الفعل والصفةِ أته إذا نقص عن وزن الفعل، يدخله التَنوينُ، نحوَ قولك: "عبدُك خيرٌ من الأحرار"، و"بَغْلُك شرٌّ من الحَمِير"، لمّا حذفت الهمزة تخفيفًا، نقص الاسمُ عن لفظ الفعل، فانصرف، والذي يدل على أن ما لا ينصرف في حكم المنؤن، وإن لم يكن فيه تنوينٌ قولُك: "هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله، وضوارِبُ زيدًا".

واعلمْ أن إضافةَ " أفعلَ" هذه التي يراد بها التفضيلُ من الإضافات المنفصِلة غير المحضة، فلا تفيد تعريفًا، لأن النُيَّة فيها التنوينُ والانفصالُ، لتقديرك فيها "مِنْ". وإنما كانت "مِنْ" فيها مقدرةً، لأن المراد منها التفضيلُ. فإذا قلت: "زيدٌ أفضلُ من عمرو"، فقد زعمتَ أن فَضْلَ زيد ابتدأ من فضلِ عمرو راقِيًا صاعدًا في مَراتِبِ الزيادة، فعُلم بهذا أته أفضلُ من كل مَنْ كان مقدارُ فضله كفضلِ عمرو، وأنه علا من هذا الابتداء، ولم يُعلَم موضعُ الانتهاء، كما تقول: "سار زيدُ من بغدادَ " فعلِم المخاطَبُ ابتداءِ مَسِيره، ولم يعلم أَيْنَ انتهى. فلفا كان معنى الباب الدَلالةَ على ابتداءِ التفضيل على مقدارِ المفضَّل عليه وكل مَن كان في منزلته؛ لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى.

وقد تُحذف "مِنْ" من اللفظ تخفيفًا، ويضاف الاسم الأول إلى الثاني، وهي مرادةٌ مقدَّرةٌ، وإذا كانت "مِنْ" مقدَّرةً، فصلته مما قبله، فلذلك كانت إضافتُه منفصلة، ولا يضاف إلَّا إلى ما هو بعضُه، نحوَ قولك: "زيدٌ أفضلُ الرجال"، لأنه واحدُ منهم.

وتقول: "هو أفضلُ رجلٍ"، وأصله: أفضلُ الرجال، إلَّا أنك خففتَ فنزعتَ الألفَ واللام، وغيرتَ بناءَ الجمع إلى الواحد الشائع دالًّا على النوع مُغْنًى عن لفظ الجمع الدالِّ على ذلك المعنى. وإن أتيتَ بالألف واللام والجمع، فقد حقّقتَ، وجئت بالأصل، وأعطيتَ الكلامَ حقه، وإن آثرتَ التخفيف والاختصارَ، اكتفيتَ بالواحد المنكورِ، لأنه يدل على الجنس، فكان كقولك: "أفضلُ الرجال"، إذ المرادُ بالرجال الجنسُ، لا رجالٌ معهودون، فهو كقولهم: "أهْلَكَ الناسَ الدرهمُ والدينارُ"، أي: حسن الدراهم والدنانيرِ.." (١)

"ألا ترى كيف أدخل "رُبَّ"، وهي من خَواصّ النكرات، على قوله: "غابطنا"، وهو مضافٌ إلى معرفةٍ، وهو كثيرٌ. وكذلك هذه المصادرُ، لمّا كانت في معنى اسم الفاعل، لم تَتعرَّف بالإضافة. ونحوه قول امرئ القيس [من الطويل]:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٥٧/٢

وقد أَغتَدِي والطَّيرُ في وُكُناتِها ... بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ (١)

ألا ترى كيف وصف "منجردًا" بـ "قَيْد الأوابد"، وهو مضافٌ إلى معرفة، إذ المرادُ: مُقَيِّدٍ الأوابدَ. والأوابدُ: الوَحْشيُّ. أي: يُدْرِكها لشدّةِ جَرْيه، فيمنَعُها من الانبعاث، فكأنّه قيدٌ لها. وربّما جاء من ذلك شيءٌ بلفظ الفعل الماضي، قالوا "مررت برجلٍ هَدَّك من رجلٍ". قال القَتالُ الكِلابيُّ [من الطويل]:

٤١٧ - ولي صاحبٌ في الغار هَدُّك صاحبًا ... أخو الجَوْنِ إلّا أنه لا يُعَلَّلُ

= معطوف على "مباعدة" منصوب.

وجملة "يا رب ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لو كان يطلبكم ... " الشرطية: في محلّ رفع خبر المبتدأ وجملة: "كان يطلبكم": جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "يطلبكم": في محلّ نصب خبر "كان". وجملة "لاقى": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: "يا ربّ غابطنا" حيث جرّ اسم الفاعل "غابطنا" المضاف إلى ضمير المتكلّم بـ "ربّ" التي لا تدخل إلّا على النكرة. فدلّ على أن اسم الفاعل "غابط" لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه "ربّ".

(١) تقدم بالرقم ٢٨٦.

٤١٧ - التخريج: البيت للقتال الكلابيّ في ديوانه ص ٧٧؛ ولسان العرب ١٣/ ١٠٤ (جون)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٣٣ (هدد).

شرح المفردات: أخو الجون: كان للقتال أَخ اسمه الجون، فشبَّه النَّمِرَ به، ويروى: أبو الجون، وهو كنية النمر.

الإعراب: "ولي": الواو بحسب ما قبلها، "لي": جاز ومجرور متعلِّقان بخبر مقدّم محذوف. "صاحب": مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. "في الغار": جارّ ومجرور متعلّقان بنعت محذوف من "صاحب". "هدّك" مصدر لإنشاء المدح، نعت "صاحب" مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. "صاحبًا": مفعول به للمصدر، منصوب بالفتحة. "أخو": نعت "صاحب" مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. "الجون": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "إلا": حرف استثناء. "أنه": حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. "لا": حرف نفي. "يعلل": فعل مضارع للمجهول

مرفوع بالضمّة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو والمصدر المؤوّل من "أنّ" ومعموليها في محلّ نصب مستثنى.

وجملة "ولي صاحب موجود في الغار": بحسب الواو. وجملة "يُعَلَّلُ": في محل رفع خبر "أن".

والشاهد فيه قوله: "هدُّك" حيث يجوز فيه الرفع والنصب. فمن رفعه جعله مصدرًا نُعتَ به، ومن نصبه جعله فعلًا ماضيًا فيه ضمير.." (١)

"يُروى برفع "هدّك" ونصبِه، فمن رفع جعله مصدرًا نُعِت به ، ومن فتح، جعله فعلًا ماضيًا فيه ضميرٌ. فعلى هذا تقول: "مررت برجلَيْن هَدَّاك من رجلَيْن، وبرجالٍ هَدُّوك من رجال، وبامرأةٍ هَدَّتْك من امرأة، وبامرأتَيْن هَدَّتَاك من امرأتَيْن، وبنِسْوةٍ هَدَدْنَك من نِساء". وكذلك تقول: "مررت برجلٍ كَفَاك من رجل، وبرجلَيْن كَفَيَاك من رجلَيْن، وبرجالٍ كَفَوْك من رجال، وبامرأةٍ كَفَتْك من امرأةٍ، وبامرأتَيْن كَفَتَاك من امرأتَيْن، وبنسوةٍ كَفَيْنَك من نسوةٍ". فما كان منها مصدرًا معربًا، يتبع الموصوفَ في إعرابه: إن كان الموصوفُ مرفوعًا، فالمصدرُ الذي هو نعتُه مرفوعٌ. وإن كان منصوبًا، فهو منصوبٌ. وإن كان مجرورًا، فهو مجرورٌ. وإن كان فعلًا، فهو **بلفظِ الفعل** الماضي، لا يدخله شيءٌ من الإعراب، فاعرفه.

فصل [الوصف بالجملة]

قال صاحب الكتاب: ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب، وما قوله [من الرجز]:

٤١٨ - [حتي إذا جنَّ الظلام واختلط] ... جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط

---

٤١٨ - التخريج: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩؛ والدرر ٦/ ١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤١؛ ولسان العرب ٤/ ٢٤٨ (خضر)، ١٠/ ٣٤٠ (مذق)؛ والمحتسب ٢/ ١٦٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٦، ٢/ ٥٨٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٧.

اللغة: جنّ الظلام: اشتدّ سواده. اختلط: اعتكر. المذق: اللبن المخلوط بالماء.

المعنى: يقول هاجيًا قومًا بخلاء: لمّا حلّ الظلام، قدّموا لنا لبنًا ممزوجًا بالماء، فصار شبيهًا بلون الذئب

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢/٢٣٩

في كدرته.

الإعراب: "حتى": حرف ابتداء."إذا": ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. "جنّ": فعل ماضٍ. "الظلام": فاعل مرفوع. "واختلط": الواو: حرف عطف، و"اختلط": فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. "جاؤوا": فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. "بمذق": جار ومجرور متعلقان بـ "جاؤوا". "هل": حرف استفهام. "رأيت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. "الذئب": مفعول به منصوب. "قط": ظرف زمان مبني في محل نصب، متعلّق بـ "رأيت". رجملة "إذا جن ... جاؤوا"، الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "جن الظلام": في محل جرّ بالإضافة. رجملة "اختلط": معطوفة على جملة "جنّ". وجملة "جاؤوا ... ": لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة "هل رأيت": في محل نصب مفعول به لفعل القول المحذوف، والتقدير: "بمذق مقول فيه هل رأيت ... ". =." (١)

"فإن قيل: ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحًا؟ قيل: لأنّ هذا الضمير فاعلٌ، وهو متصلٌ بالفعل، فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ لأنّ الفاعل لازمٌ للفعل، لا بدّ له منه، ولذلك تُغيَّر له الفعل، فتقول: "ضربْتُ وضربْنَا"، فتُسكِّن الباء، وقد كانت مفتوحةً. وكونُه متّصلًا غيرَ مستقِل بنفسه يُؤَكِّد ما ذكرنا من شدّةِ اتصاله بالفعل. وربّما كان مستترًا مستكِنًّا في الفعل، نحو: "قُمْ"، و"اضْرِبْ" و"زيدٌ قام، وضرب"، ونحو ذلك. وإذ كان بمنزلةِ جزء منه وحرفٍ من حروفه، قبُح العطفُ عليه؛ لأنّه يصير كالعطف على لفظ الفعل. وعطفُ الاسم على الفعل ممتنِعٌ. وإنّما كان ممتنعًا من قِبَل أنّ المراد من العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل، وعواملُ الأفعال لا تعمل في الأسماء، لا بل ربّما كان الفعلُ مبنيًّا إمّا ماضيًا، وإمّا أمرًا، فلا يكون له عاملٌ، فلذلك قبُح أن تقول: "قمتُ وزيدٌ" حتى تقول: "قمتُ أنا وزيدٌ"، فتُؤَكِّده، فيكون التأكيدُ مُنبِّهًا على الاسم، ويصير العطفُ كأنه على لفظِ الاسم المؤَكِّد، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفًا عليه. إذ لو كان معطوفًا عليه، لكان تأكيدًا مثله. وليس الأمر كذلك، لأن المراد إشراكُه في عملِ الفعل، لا في التأكيد.

وإن كان المضمر المتّصل منصوبَ الموضع، نحو الهاء في "ضربتُه"، والكاف في "ضَرَبَك"، جاز العطفُ عليه من غير تأكيد. فإن أكّدتَه كان أحسنَ شيء. فإن لم تُؤَكِّده، لم يمتنِع العطفُ عليه، فتقول: "ضربتُه وزيدًا"، و"أكرمتُه وعمرًا". قال الشاعر [من الوافر]:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٤٠/٢

فإنّ اللهَ يَعْلَمُنِي ووَهْبًا ... [وَيعلَمُ أنْ سَيَلْقاهُ كِلانا] (١)

عطف "وهبًا" على الياء في "يعلمني" من غيرِ تأكيد، وذلك من قِبَل أنّ الضمير المنصوب فَضْلةٌ في الكلام يقع كالمستغنَى عنه، ولذلك يجوز حذفُه وإسقاطُه، نحو قولك: "ضربتُ"، و"قتلتُ"، ولا تذكر مفعولًا، وإنّما اتّصل بالفعل من جهةِ اللفظ. والتقديرُ فيه الانفصالُ، ولذلك لا تُغيِّر له الفعلَ من جهةِ اللفظ، فتقول: "ضَرَبَكَ"، وَ"ضَرَبَهُ"، فيكون آخِرُ الفعل مفتوحًا، كما كان قبل اتّصالِ الضمير به.

وأمّا إذا كان الضميرُ مخفوضًا، لم يجز العطفُ عليه إلّا بإعادة الخافض، لو قلت: "مررت بك وزيد"، "أو به وخالدٍ" لم يجز حتّى تُعِيدَ الخافضَ، فتقول "مررت بك وبزيدٍ، وبه وبخالدٍ"؛ من قِبَل أنّ الضمير صار عِوَضًا من التنوين. والدليلُ على استوائهما قولُهم: "يا غلامِ"، فيحذفون الياء التي هي ضميرٌ كما يحذفون التنوينَ. وإنّما استويَا؛ لأنّهما يجتمِعان في أنّهما على حرف واحد، وأنّهما يُكمِّلان الاسم الأوّل، ولا يُفصَل بينهما، ولا يصحّ الوقفُ على ما اتّصلا به دونهما. وليس كذلك الظاهرُ المجرورُ، لأنّه قد يُفصَل بالظرف بينهما، نحو قوله [من السريع]:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليومَ مَن لَامَهَا (٢)

---

(١) تقدم بالرقم ٣٦١.

(٢) تقدم بالرقم ١٤٣.." (١)

"وقالوا: "لَيتَنِي"، وقَلَّ في كلامهم: "لَيْتي"، وكان من قبيلِ الضرورة، ومع ذلك، فإنها حروفٌ أجريت مُجرى الفعل في العمل، وليست أفعالاً، فهي بحكم الشَّبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل. ومن حيث هي حروفٌ يجوز إسقاطُ النون منها، لأنّ الحروف في ذلك على ضربَيْن: تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدَها، وذلك نحو قولك: "مِنّي"، و"عَنّي"، فهذه قد لزمتها النون على ما ترى.

وقالوا: "إلَيَّ"، و"بي" من غيرِ نون؛ لأنّ الحروف لا يُكرَه فيها الكسرُ كما كُره في الأفعال، مع أنّهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسِه، نحو قوله [من الوافر]:

٤٤٦ - تَراهُ كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكًا ... يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

وإذا أجازوا حذفَها مع الفعل؛ كان مع الحرف أسْوغَ. فأمّا الفراء، فإنّه احتجّ لسقوطِ النون في "أَنَّ"، و"كَأَنَّ"، و"لَعَلَّ" بأنّها بُعدتْ عن الفعل، إن ليست على لفظه، فضعُف لزومُ النون لها، و"ليْتَ" على

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢/٢٨١

لفظ الفعل، فقوي فيها إثباتُ النون. ألا ترى أنّ أولها مفتوحٌ، وثانيَها حرفُ علّةٍ ساكنٌ، وثالثَها مفتوحٌ، فهو كـ"قَامَ"، و"بَاعَ"؟ وهو قولٌ حسنٌ، إلّا أنّه يلزمه أنّ يقلّ حذفُها مع "أنَّ" المفتوحة؛ لأنّها على وزان الأفعالِ

---

٤٤٦ – التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣؛ والدرر ١/ ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٣؛ والكتاب ٣/ ٥٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ (فلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ٤٥٩؛ ولسان العرب ٢/ ٢٤٦ (حيج)؛ والمنصف ٢/ ٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: الثغام: نبت إذا يبس ابيض لونه. يعل: يشرب بعد الشربة الأولى. يفلي: يفتش في الشعر عن القمل.

المعنى: ترى شعري أصبح مختلطًا أسوده بأبيضه، نعم وهذا ما يسوء الفاليات فيبتعدن عني.

الإعراب: "تراه": فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. "كالثغام": جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. "يعل": فعل مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. "مسكًا": تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. "يسوء": فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. "الفاليات": مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. "إذا": ظرف مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل "يسوء". "فليني": فعل ماضٍ مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون الوقاية: محذوفة، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.

جملة "تراه": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يعل مسكًا": في محل نصب حال. وجملة "يسوء": في محل نصب حال. وجملة "فليني": في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: "فليني" فحذفت نون الوقاية للضرورة والأصل فيه "فلينني"، وبقيت نون النسوة؛ لأنها فاعل.." (١)

"قال الشارح: قد ذكرنا عدةَ الأسماء الموصولة، وقد تقدم الكلام على "الذِي"، و"التي"، وتثنيتهما، وجمعهما.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢/٣٠١

فأمّا الألفُ واللام، فتكون موصولة بمعنَى "الذي" في الصفة نحوِ اسم الفاعل، واسم المفعول، تقول: "هذا الضاربُ زيدًا"، والمراد: الَّذي ضرب زيدًا، و"هذا المضروبُ" والمراد الذي ضُرب، أو يُضرَب. وذلك أنهم أرادوا وصفَ المعرفة بالجملة من الفعل، فلمّا لم يُمكِن ذلك لتَنافِيهما في التعريف والتنكير، توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنَى "الَّذي"، بأن نَوَوْا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة، كما وصلوا "الذي" بها، إلا أنه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم، حوَّلوا **لفظَ الفعل** إلى لفظ الفاعل، أو المفعول، وهم يريدون الفعل. فإذا قلت: "الضاربُ"، فالألفُ واللام اسم في صورة الحرف، واسمُ الفاعل فعل في صورة الاسم. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "هٰذا ضاربٌ زيدًا أمسِ"، فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه ألبتةَ؟ ويجوز أن تقول: "هذا الضاربُ زيدًا أمس"، فتُعمِلُه، لأنّك تنوي بـ "الضارب" الذي ضَرَبَ. ومتى لم تَنوِ بالألف واللام "الذي"، لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه، وصار كسائرِ الأسماء، ويؤيد ما ذكرناه أن الشاعر قد يُضطرَّ، فيُدخِل الألف واللام على **لفظ الفعل** من غيرِ أن ينقُله إلى اسم الفاعل، وما أقَلَّه! قال الشاعر [من الطويل]:

فيُستَخْرَجُ اليَربُوعُ من نافِقائه ... ومن جُحرِهِ ذِي الشيخَةِ اليَتَقَصَّعُ (١)

وقال الآخر [من الطويل]:

٤٩٠ - يقول الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا ... إلى رَبهِ صَوْتُ الحَمارِ اليُجَدَّعُ

= "أنتحين": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم، وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليه. وجملة "أنا عارقه": صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: مجيء "ذو" بمعنى "الذي" في لغة طيئ.

(١) تقدم بالرقم ٣٥.

٤٩٠ - التخريج: البيت لذي الخرق الطهوى في تخليص الشواهد ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢؛ والدرر ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢؛ ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٦٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٠، ورصف المباني ص ٧٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨؛ وكتاب اللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٨٦ (عم)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٩؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: الخنا: الفحش. العجم: جمع أعجم وعجماء وهو من لا ينطق. اليجدع: الذي يجدع: أي: يقطع

أنفه أو أذنه أو شفته.

المعنى: يصف رجلًا بأنه يقول الفحش، ثم يذكر بالآيات الكريمة: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ (١٩)﴾ [لقمان: ١٩]، فيقول: إن أبغض أصوات الحيوانات صوت الحمار الذي يقطع أنفه أو أذنه.

الإعراب:"يقول": فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). "الخنا": مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف."وأبغض": الواو: استئنافية. "أبغض": مبتدأ مرفوع بالضمّة وهو =." (١)

"وإن شئت أتيت به مع الخبر وحدَه، نحوَ: "الذي أخوك غلامُه زيد"، وإن شئت أتيت به معهما، نحوَ: "الذي أبوه أخوه زيد"، و"الذي عَمُّه خالُه عمرٌو".

وأما الصلة إذا كانت ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا؛ فنحو: "الذي عندك زيدٌ"، و"الذي في الدار خالد". واعلم أن الظرف إذا وقع صلة، فإنه يتعلق بفعل محذوف، نحو: "استَقَرَّ" أو"حَل" ونحوِه، ولا يتعلق باسمِ فاعل؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنّما تكون بجملة.

وأكثرُ النحويين يسمي هذه الجملة صِلَة، وسيبويه يسمّيها حَشوًا. فالصلَةُ مصدر كالوَصل من قولك: "وَصَلت الشيءَ وَصلًا وصِلَةً". والمراد أن الجملة وَصْلٌ له، فأمّا تسميةُ سيبويه لها حَشوًا، فمن معنى الزيادة، أي أنها ليست أصلاً، وإنما هي زيادةٌ يُتمم بها الاسم، ويُوضَح بها معناه. ومنه: "فُلان من حَشوِ بني فُلان"، أي: من أَتْباعهم، وليس من صَمِيمهم.

وقوله: "واسم الفاعل في "الضارب" في معنى الفعل"، قد تقدم القول: إن الألف واللام بمعنى "الذي"، واسمَ الفاعل بمعنى الفعل. وذلك أنّهم أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعلية المعرفةَ كما وصفوا بها النكرةَ، فلم يُمْكِنهم ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير، فجاؤوا بالألف واللام، ونَوَوهما بمعنَى "الذي" ولم يمكن إدخالُهما على لفظ الفعل، لأنهما من خصائصِ الأسماء، فحولوا لفظَ الفعل إلى لفظِ اسم الفاعل، فصار اسمًا في اللفظ، وهو فعلٌ في الحكم والتقدير، وفيه ضمير يعود إلى الألف واللام، إذ كانت في تأويلِ "الذي". والصوابُ أنّه عائدٌ إلى مدلولِ الألف واللام، وهو الموصوف باسم الفاعل، واسمُ الفاعل، مع ما فيه من الضمير المرفوع، في تقدير الجملة كسائر الصلات.

قال صاحب الكتاب: وقد يحذف الراجع كما ذكرنا، وسمع الخليل عربياً يقول: "ما أنا بالذي قائل لك شيئاً" (١) ، وقريء: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ (٢) ، بحذف شطر الجملة. وقد جاءت "التي" في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٧٨/٢

قولهم "بعد اللتيا والتي" (٣) محذوفة الصلة بأسرها،

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٨. وفيه: "ما أنا بالذي قائل لك سوءًا".

(٢) الأنعام: ١٥٤؛ وقراءة "أحسنُ" بالضم، هي قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق.

انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٥٥؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٤٢؛ والكشاف ٢/ ٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٣٥.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ١/ ٢٢٣؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٢؛ وفصل المقال ص ٣٧٠، وكتاب الأمثال ص ٢٥٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢٠ (منن)، ١٥/ ٢٤٠ (لتا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٩٢. قيل: هما الداهية الكبيرة والصغيرة، وكَنَّى عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهًا=." [1]

"وقال تعالى: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ (١).

* * *

قال الشارح: قد تقدم أنهم استطالوا الاسم الموصول بصلته، ولاستطالتهم إياه تجزؤوا على تخفيفه من غيرِ جهة واحدة، فتارةً حذفوا الياء منها، واجتزؤوا بالكسرة منها، وقالوا: "اللَّذِ". وتارة يحذفون الياء والكسرة معًا؛ لأنه أبلغُ في التخفيف، فإذا غالَوْا في التخفيف، حذفوا "الذي" نفسَها، واقتصروا على الألف واللام التي في أولها، وأقاموها مقامَ "الذي"، ونووا ذلك فيها، ولم يمكن إدخالُها على نفس الجملة، لأنها من خصائصِ الأسماء، فحولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، وأدخلوا عليه اللامَ، وهم يريدون "الذي"، وقد تقدم ذلك.

وقد فعلوا في المؤنْث مثلَ ذلك، فقالوا: "اللَّتِ"، بكسر التاء، وَ"اللَّتْ" بسكونها، كما كان في المذكّر كذلك، وقالوا:"الضاربتُه هندٌ"، والمراد "التي ضربتْه"، فحذفوا "التي"، واجتزؤوا بالألف واللام، وحَولوا لفظ الفعل إلى اسم الفاعل مبالغة في التخفيف.

وقد حذفوا النون أيضًا تخفيفًا من مثناه ومجموعه، فقالوا: "جاءني اللَّذَا قاما،

= ص ٣٣؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢،

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢/٣٩٠

والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ والمنصف ١/ ٦٧؛ وللأشهب أو لحريث بن مخفض (تصحيف محفض) في الدرر ١/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠؛ والدرر ٥/ ١٣١؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧.

اللغة: فلج: موضع قرب مكة. حانت دماؤهم: ذهبت هدرًا.

المعنى: أن الذين ذهبت دماؤهم هدرًا في فلج، ليسوا قلّة، بل هم القوم جميعًا.

الإعراب: "وإن": الواو: بحسب ما قبلها، و"إن": حرف مشبه بالفعل. "الذي": اسم موصول مبني في محلّ نصب اسم "إن"، وأصله "الذين" وحذفت النون تخفيفًا. "حانت": فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "بفلج": جار ومجرور متعلقان بـ "حانت". "دماؤهم": فاعل "حانت" مرفوع بالضمة، و"هم": ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. "هم": ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. "القوم": خبر مرفوع بالضمّة. "كلّ": صفة "القوم" مرفوعة بالضمّة، وهو مضاف. "القوم": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "يا": حرف نداء. "أم": منادى مضاف منصوب بالفتحة. "خالد": مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة "إن الذي ... ": بحسب ما قبلها. وجملة "حانت": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "هم القوم": في محل رفع خبر"إن". وجملة النداء: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وحقها الابتداء.

والشاهد فيه قوله: "الذي" حيث إن أصله "الذين" فحذف النون تخفيفًا.

(١) التوبة: ٦٩.." (١)

"خُروجًا"، أي: وَشْكَ، و"أُفٍّ" بمعنَى " أَتَضَجرُ"، و"أَوَّه" بمعنَى "أَتَوَجعُ".

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أن بابَ أسماء الأفعال الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأنّ الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ، والاختصار يقتضي حذفًا، والحذفُ يكون مع قوّةِ الحلم بالمحذوف. وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأمر لِما ذكرناه، لأنّ الأمر يُستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكرِ ألفاظِ أفعاله بشواهدِ الأفعال. والخبرُ ليس كالأمر في ذلك، فلذلك قل في الخبر، إلَّا أنه لمّا كان الحذف أيضًا قد يقع في بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد، ووُضوحِ الأمر فيه، وكَونِهِ محذوفًا كمنطوقٍ به لوجودِ الدليل عليه، استُعمل في الخبر بعضُ ذلك، فجاءت فيه كما جاءت في الأمر، ألّا أنّها قليلة بالإضافة إلى ما جاء في الأمر. وبابُه السماع

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٩٥/٢

دون القياس.

فمن ذلك قولهم: "هَيْهاتَ"، وهو اسم لـ "بَعُدَ"، وإن ما عدلوا عن **لفظ ارفعل** لضرب من المبالغة، فإذا قال: "هيهات زيدٌ"، فكأنه قال: "بَعُدَ جِدًّا"، أو"بَعُدَ كُل البُعْدِ". ولعله يخرج في كثيرٍ من الأمر إلى أن يُؤيس (١) منه، وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو "بَعُدَ"، ويقع الاسمُ بعدها مرفوعًا بها ارتفاع الفاعل بفعله، لأنها جارية مجرى الفعل، فاقتضت فاعلًا كاقتضائه الفعلُ. قال جَرِير [من الطويل]:

٥٣١ - فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ وأهْلُهُ ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ

= و"سرعان"، بضم السين وفتحها وكسرها: بمعنى: ما أسرعَ! والإهالة: الشحم. وأصل المثل أن رجلًا التقط شاة عجفاء ضعيفة، فألقى بين يديها كلأً، فرأى رعامها يسيلُ من منخريها، فظنه شحمًا، فقال هذا القول. يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

(١) في الطبعتين: "يؤنس". وهذا تحريف. والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٧.

٥٣١ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٦٥؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٣؛ والخصائص ٣/ ٤٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٨، ٢/ ١٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٣ (هيه)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٧، ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧؛ وسمط اللآلي ص ٣٦٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٥٦؛ والمقرب ١/ ١٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١١.

اللغة والمعنى: هيهات: بَعُد. العقيق: اسم موضع. النحل: الصديق الوفيّ.

يقول: لقد بَعُد عنا العقيق وساكنوه، وبعد خل كانت تربطنا به أواصر المحبّة.

الإعراب: "فهيهات": الفاء: بحسب ما قبلها، "هيهات": اسم فعل ماضٍ بمعنى "بعُد". "هيهات": توكيد للأولى. "العقيق": فاعل مرفوع بالضمّة. "وأهله": الواو: حرف عطف، "أهله": معطوف على "العقيق" مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محل جرّ بالإضافة. "وهيهات": الواو: حرف =." (١)

"لِما ذكرناه من إرادةِ الإيجاز والمبالغة في المعنى، فـ "نَزالِ" أبلغُ في "المعنى" من "انْزِلْ"، و"تَراكِ" أبلغُ من "اتْرُكْ". وإنّما غُير **لفظُ الفعل** الواقعَةِ هذه الأسماءُ موقعه، ليكون ذلك أدَلَّ على الفعل، وأبلغَ في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٩/٣

إفادة معناه، فـ "نَزالِ" بمعنى المُنازَلة، ولذلك كان مؤنّثا في قوله [من الكامل]:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْر (١)

وهو اسمٌ لـ"نازِلْ". وأصلُه أنّه كان إذا التقى خَصْمان، نزلا عن ظهور خَيْلهما، وتَقاتلا، ثمّ اتُّسع فيه حتى قيل لكلِّ متحارِبَيْن: "متنازِلان"، وإن كان راكبَيْن.

وقالوا "تَراكِ" بمعنَى "اتْرُكْ". قال الشاعر [من الرجز]:

٥٥٩ - تَراكِهَا مِن إبِلٍ تَراكِها ... أمَا تَرَى الخَيْلَ لَدَى أوْراكِها

وقالوا: "بَراكِ" بمعنَى "ابْرُكْ". يقال في الحرب: "بَراكِ بَراكِ"، أي: ابْرُكُوا واثْبُتوا، و"البَرَاكاءُ": الثبات في الحرب والجِدُّ فيه. قال بِشْرٌ [من الوافر]:

٥٦٠ - ولا يُنْجِي من الغَمَراتِ إلَّا ... بَراكاءُ القِتالِ أَوِالفِرارُ

---

(١) تقدم بالرقم ٥١٤.

٥٥٩ - التخريج: الرجز لطفيل بن يزيد في خزانة الأدب ٥/ ١٦٠، ١٦٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٠٥ (ترك)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٩٤؛ والكتاب ١/ ٢٤١، ٣/ ٢٧١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٧.

الإعراب: "تراكها": اسم فعل أمر بمعنى "اترك" مبنيّ على الكسر، والفاعل: أنت، و"ها" ضمير في محل نصب مفعول به. "من إبل": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من المفعول به. "تراكها": كسابقتها. "أما": حرف استفتاح أو تنبيه. "ترى": فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. "الخيل": مفعول به منصوب. "لدى": ظرف متعلّق بمحذوف حال من "الخيل"، وهو مضاف. "أوراكها": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها" ضمير في محلّ جر بالإضافة.

جملة "تراكها من إبل ... " الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "تراكها" الثانية: توكيد للجملة الأولى، أو استئنافية. وجملة "ترى" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "تراكها" مرتين، حيث اشتق من الفعل الثلاثيّ الذي هـ و"ترك تحرك" اسما على وزن "فعالِ"، واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناه على الكسر.

٥٦٠ - التخريج: البيت لبشر بن أبي حازم في ديوانه ص ٧٩؛ وجمهرة اللغة ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩١؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٩٨ (برك)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٧؛

وجمهرة اللغة ص ١٢٢٩.

الإعراب: "ولا": الواو: بحسب ما قبلها، "لا": حرف نفي. "ينجي": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. "من الغمرات": جار ومجرور متعلقان بـ "ينجي". "إلا": حرف حصر. "براكاء": فاعل "ينجي" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "القتال": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "أو": حرف عطف. "الفرار": اسم معطوف على "براكاء" مرفوع بالضمة. =." (١)

"وذلك للفرق بين "أفْعَلَ" صفة، وبين ما يجمع عليه من الأسماء، نحوِ: "رُسل"، و"كُتبٍ"، فإن هذا مضمومُ العين، ويجوز إسكانُه، والأولُ ساكنٌ، لا يجوز ضمه إلَّا ضرورة، يُشبهونه بالاسم.

ويُكسر على "فُعْلانَ"، نحوِ: "سُودانٍ"، و"بِيضانٍ"، و"شُمْطان" (١). وذلك أنهم لما جمعوه على "فُعْل" نحوَ جمعِ ما لا زائدَ فيه، نحوِ: "سُود"، و"حُمْر"؛ جمعوه أيضًا على "فُعْلانَ"، نحوِ: "وَغْدٍ"، و"وُغْدانٍ". ولا يجمع المؤنّث من هذا بالألف والتاء، ولا مذكرُه بالواو والنون؛ لأنّه ليس بجارٍ على الفعل. وذلك أن الصفات على ضربَيْن:

أحدُهما: ما كان جاريًا على الفعل كـ "ضارِب"، و"ضارِبَة"، وغير جار كـ "أحْمَر"، ونحوه. فما كان من الأول، فإنه يجمع جمع السلامة، فتقول في المذكر: "قائمون"، و"ضاربون"، وفي المؤنّث: "قائمات"، و"ضاربات". وذلك أنه لما جرى على الفعل؛ شُبّه **بلفظ الفعل** الذي يتصل به ضميرُ الجمع؛ لأن الفعل يسلم ويتغيّر بما يتصل به، فقولُك: "ضاربون" بمنزلةِ "يضربون"، و"ضارباتٌ" بمنزلةِ "يَضْرِبْنَ".

وما كان من الثاني -وهو غيرُ الجاري- فلا يجمع جمع السلامة إلَّا عن ضرورة، نحوِ قوله [من الوافر]:

٧٦٤ - فما وُجِدَتْ بناتُ بني نِزار ... حَلائلَ أحْمَرِينَ وأسْوَدِينَا

= اللغة: الوراد: جمع الوَرد وهو من الخيل ما بين الكميت والأشقر.

المعنى: نادى فتيان المجلس: ألا هبوا وانتقوا من الخيل صاحبات هذين اللونين.

الإعراب: "أيها": منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء، و"ها": للتنبيه. "الفتيان": نعت مرفوع بالضمّة. "في مجلسنا": جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة، و"نا": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. "جردوا": فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو والجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. "منها": جار ومجرور متعلقان بحال مقدمة محذوفة من "واردًا".

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤٧/٣

"ورادًا": مفعول به منصوب بالفتحة. "وشقر": الواو: للعطف، "شقر": اسم معطوف على "ورادًا" منصوب بالفتحة، وسكن لضرورة القافية.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "جردوا": استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "شُقر" حيث ضم الحرف الثاني، والشائع تسكينه، وهذا من الضرورات الشعرية.

(١) شُمطان: جمع أشمط، وهو الذي شابَ شعره. (لسان العرب ٧/ ٣٣٥ (شمط)).

٧٦٤ – التخريج: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦؛ والمقرب ٢/ ٥٠؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١/ ١٧٨؛ والدرر ١/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣؛وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٧١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

اللغة: تميم: قبيلة. الحلائل: ج الحليل، وهو الزوج.

الإعراب: "فما": الفاء: بحسب ما قبلها، و"ما": نافية. "وجدت": فعل ماض مبني على الفتح =." (١)

"قال الشارح: إنّما كان القياس يأبى تصغيرَ الفعل؛ لأنّ الغرض من التصغير وصفُ الاسم بالصِّغَر، والمرادُ المسمّى. والأسماء علاماتٌ على المسمّيات، فصُغّرت ألفاظها، لتكون دليلاً على صِغَر المسمّيات. والأفعالُ ليست كذلك، إنّما هي إخباراتٌ، وليست بسِماتٍ كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنًى كما لم يكن لوصفها معنًى. والذي يؤيّد عندك بُعدَ الفعل من التصغير أنّ اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك: "هذا ضاربٌ زيدًا"، فإذا صغّرته، بطل عملُه، فلا ت قوله: "هذا ضوَيْرِبٌ زيدًا"؛ لبُعْده بالتصغير عن الأفعال، وغَلَبَةِ الاسميّة عليه. وإذا كان كذلك، فتصغيرُ فعل التعجّب من قوله [من البسيط]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا ... من هؤُلَيائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ (١)

شاذٌ خارجٌ عن القياس؛ وذلك أنّهم أرادوا تصغيرَ فاعلِ فِعْل التعجّب، وهو ضمير يرجع إلى "ما"، فلم يجز تصغيرُ الضمير؛ لأنّه مستترٌ لا صورة له، مع أنّ المضمرات كلّها لا تُصغّر، كما لا توصَف لشَبَهها بالحروف. ولم يُمْكِنهم تصغيرُ ما يرجع إليه الضميرُ، وهو"ما"؛ لكونه مبنيًّا على حرفَيْن، ولم يُسمَع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ لئلاّ يبطل معنى التعجّب.

ولم يُصغِّروا مفعول الفعل؛ لأنّ الفعل له في الحقيقة. ألا ترى أنّك إذا قلت: "ما أَمْلَحَ زيدًا! "كأنّك قلت: "مَلُحَ زيدٌ جدًّا"؛ لأنّك لو صغّرته، ربّما تُوهّم أنّ صِغَره لم يكن من جهة الملاحة، إنّما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغّروا **لفظ الفعل**، والمراد الفاعل. فقولُك: "ما أُمَيْلِحَ زيدًا! "كأنّك قلت: "زيدٌ مُلَيّحٌ". وشَبَّهَه

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٠٧/٣

الخليلُ وسيبويه (٢) بقولهم: "بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ"، و"صِيدَ عليه يومان"، والمراد: يطؤهم أهلُ الطريق الذين يمرّون عليه، فحذف "أهلًا" وأقام "الطريق" مُقامه. ومعنى "يطؤهم الطريق"، أي: بُيُوتُهم على الطريق، فمن جاز فيه رآهم، وثقُل عليهم. وقوله: "صِيدَ عليه يومان" معناه: صِيدَ عليه الصَّيْدُ يومَين، فحُذف "الصيد"، وأُقيم "اليومان" مقامه، وإنّما يفعلون ذلك فيما لا يُلبس، فاعرفه.

فصل [ما كان من الأسماء علي بناء التصغير]

قال صاحب الكتاب: من الأسماء ما جرى في الكلام مصغراً، وترك تكبيره؛ لأنه عندهم مستصغرٌ، وذلك نحو: "جميلٍ"، و"كُعيتٍ"، و"كُميتٍ"، وقالوا:

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٨.." (١)

"بل يكون مضافًا إلى ما بعده بحكم الاسميّة، فتقول: "هذا ضاربُ زيد أمسِ"، و"وحشيٌّ قاتلُ حمزةَ يومَ أحد"، بالإضافة، ولا يجوز تنوينه والنصب به، فهو كقولك: "هذا غلامُ زيدٍ"، ولا يجوز: "غلامٌ زيدًا" بالتنوين وإعماله في ما بعده، ولا أن تجمع فيه بين الألف واللام والإضافة، فتقول: "هذا الضاربُ الرجلِ أمس"، كما تقول إذا أردت الحال أو الاستقبال، كما لا تقول: "الغلامُ الرّجلِ". وتقول: "هؤلاء حَواجُّ بيتِ الله أمس" بالخفض لا غير، وتقول: "مررت برجل ضارباه الزيدان"، كما تقول: "أخواه الزيدان".

وذهب الكسائيّ من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وأن يُقال: "هذا ضاربٌ زيدًا أمس"، واحتجّ بأُمورٍ، منها قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (١)، فأعمل "باسط" في "الذراعين"، وهو ماضٍ. ومن ذلك ما حكاه عن العرب: "هذا مارّ بزيد أمس"، فأعملوه في الجارّ والمجرور. ومن ذلك قولهم: "هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا أمس". ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ (٢). ومن ذلك: "هذا الضاربُ زيدًا أمس"، تَعْمِله إذا كان فيه الألف واللام لا محالة.

والجوابُ؛ أمّا الآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (٣) فحكايةُ حال ماضية، كقوله: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ (٤)، ثمّ قال: ﴿هَذَا مِنْ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤٢٩/٣

شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ (٥)، والإشارة بهذَا إنّما يقع إلى حاضرٍ، ولم يكن ذلك حاضرًا وقتَ الخبر عنه.
وأمّا قولهم: "هذا مارٌّ يزيد أمس"، وإنّما أعمله في الجارّ والمجرور، ولم يعمله في مفعول صريح، والجارّ والمجرور يجري مجرى الظرف، والظروفُ يعمل فيها روائحُ الأفعال.
وأمّا ما فيه الألف واللام من نحوِ: "هذا الضارب زيدًا أمس"، فإنّما عمل لأنّ الألف واللام فيه بمعنى "الَّذِي"، واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل، فلمّا كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسم لفظًا، وفعلٌ معنىً. وإنّما حُوّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل، فكان الذي أوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله.
وكان الأخفش يزعم أن المنصوب في قولك: "هذا الضارب زيدًا" إذا كان ماضيًا، إنّما ينتصب كما ينتصب: "هذا الحسنُ الوجهَ" على التشبيه بالمفعول، وليس على المفعول الصريح.

---

(١) الكهف:١٨.
(٢) الأنعام: ٩٦. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وغيرُهم. انظر: البحر المحيط ٤/ ١٨٦؛ وتفسير الطبري ١١/ ٥٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٩٨.
(٣) الكهف: ١٨.
(٤) القصص: ١٥.
(٥) القصص: ١٥.." (١)

"المبهم من الأسماء الألف واللام، قصراه على واحد بعينه، فاشتبها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولاً مبهمَيْن.
ومنها أنه يقع في مواقع الأسماء، ويؤدّي معانيها، نحوَ قولك: "زيدٌ يضرب"، كما تقول: "زيد ضاربٌ"، وتقول في الصفة: "هذا رجلٌ يضرب" كما تقول: "هذا رجلٌ ضاربٌ"، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم، والمعنى فيهما واحد.
والثالث: أنها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم؛ لأنها في الحقيقة لام الابتداء، نحوَ قولك: "إنّ زيدًا لَيقوم"، كما تقول: "إنّ زيدًا لَقائمٌ". ولا يجوز دخولها على الماضي لبُعْدِ ما بينه وبين الاسم، فلا يُقال: "إنّ زيدًا لَقَامَ" على معنى هذه اللام. فلمّا ضارع الاسمَ من هذه الأوجه؛ أُعرب لمضارَعة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤/١٠٠

المعرب.
وإعرابُه بالرفع والنصب والجزم، ولا جرّ فيه كما لا جزمَ في الأسماء، وهذا معنى قوله: "والجزم مكان الجرّ". وسنذكر علّةَ ذلك بعدُ، فاعرفه.

فصل [إعراب الفعل المضارع الذي من الأفعال الخمسة]
قال صاحب الكتاب: وهو إذا كان فاعله ضمير اثنين، أو جماعة، أو مخاطب مؤنث، لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الألف، مفتوحة بعد أختيها، كقولك: هما يفعلان، وأنتما تفعلان، وهم يفعلون، وأنتم تفعلون، وأنت تفعلين. وجعل في حال النصب كغير المتحرك، فقيل "لن يفعلا"، و"لن يفعلوا"، كما قيل "لم يفعلا"، و"لم يفعلوا".
* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأمثلة أعني "يفعلان"، و"تفعلان"، و"يفعلون"، و"تفعلون"، و"تفعلين" ليست تثنية للفعل، ولا جمعًا له في الحقيقة، لأن الأفعال لا تُثنَّى، ولا تجمع، لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، **ولفظُ الفعل** يُعبَّر به عن القليل والكثير، فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع. وذلك نحو قولك: "قام زيدٌ"، و"ضرب زيدٌ عمرًا"، فيجوز أن يكون قد قام مرّة، ويجوز أن يكون قد قام مرارًا، وكذلك الضرب. ولو وجبت تثنيةُ الفعل أو جمعُه إذا أُسند إلى فاعلَيْن أو جماعةٍ، لجازت تثنيته إذا أُسند إلى واحد، وتكرّر الفعلُ منه، فكان يُقال: "قَامَا زيدٌ" وذلك فاسد.
فإذا كان الفعل نفسُه لا يثنّى ولا يجمع؛ فالتثنيةُ في قولك: "يفعلان"، والجمع في قولك: "يفعلون" إنمّا هي للفاعل لا للفعل، والألفُ في قولك: "يضربان" اسمٌ، وهي." (١)
"يقوم" أن يُقال: "قائمًا" وفي "جعل يضرب": "ضاربًا"، وفي "طلق يأكل": "آكلًا"، وإنما عُدل عن الاسم إلى **لفظ الفعل** لغرض. وذلك الغرض إرادةُ الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباسِ به، فإذا قلت: "كدتُ أفعل"، كأنّك قلت: "مقارِبًا لفعله آخِذًا في أسباب الوقوع فيه"، ولستَ بمنزلةِ من لم يَتعاطه، بل قربتَ من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلّا مواقَعتُه. وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم.
والذي يدلّ على صحّة ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب، فتقول هي في محل نصب، والمراد أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوبًا، ونظيرُ ذلك "عَسَى"، نحوُ قولك: "عسى زيدٌ أن يقوم"،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢١١/٤

والتقدير: عسى زيد القيامَ، وإن كان المصدر غير مستعمل. ونظائرُ ذلك كثيرة، فأمّا بيت الحماسة [من الطويل]:

فأُبْتُ إلى فَهْم وما كِدْتُ آئِبًا ... وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصْفِرُ

فالبيت لتأبط شرًا، ويروى: "ولم أكُ آئِبًا". فمن قال: "ولم أكُ آئبًا"، لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ، والمراد: ولم أك آئبًا في نظرهم، لأنهم كانوا قد أحاطوا به. ومن روى: "وما كدت آئبًا"، وهي الرواية الصحيحة المختارة، فالشاهد أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمالِ موضعَ الفعل الذي هو فرعٌ، وذلك أن قولك: "كدتُ أقوم"، أصله: "كدت قائمًا"، والمعنى: وما كدتُ أؤُوب إلى أهلي، وهم بنو فهم، لأنه أحيط بي، وأشفيتُ على التَّلَف، وقاربتُ أن لا أرجع إليهم. ومثله في مراجَعة الأصل المرفوض قوله [من الرجز]:

٩٦٠ - أكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائِمَا ... لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائمَا

---

٩٦٠ - التخريج: الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢؛ والخصائص ١/ ٨٣؛ والدرر ٢/ ١٤٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: العذل: اللوم. ملحًّا: ملجًّا.

الإعراب: "أكثرت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. "في العذل": جار ومجرور متعلّقان بـ"أكثرت". "ملحًا": حال منصوبة. "دائمًا": نعت "ملحًا" منصوب. "لا": ناهية جازمة. "تكثرن": فعل مضارع مبني على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون: للتوكيد، وهو في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. "إنّي": حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم "إنّ". "عسيت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبني في محل رفع اسم "عسى"."صائمًا": خبر "عسى" منصوب.

جملة "أكثرت": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "لا تكثرن": استئنافية لا محل لها من =." (١)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٢٢/٤

"الفعل الأول، عدلوا عن الظاهر، وأضمروا مصدره، إذ الفعل يدل على المصدر، فاضطُروا لذلك إلى إضمار "أنْ" لِما ذكرت لك.

وأمّا مجيئه بعد غير الفعل فهو أسهل في اعتقاد المصدر، لأنه ليس هناك فعل يجوز عطف هذا الفعل المتأخر عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: "أيْنَ بيتُك؟ " ليس هناك فعل يعطف عليه "أزورك"، فحمل على المعنى؛ لأنّ معناه "ليكنْ تعريفُ بيتك منك فزيارةٌ منّي"؛ لأنّ معنَى "أين بيتك": "عَرِّفْنِي".

واعلم أن هذه الفاء التي يجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلهما جملة واحدة، كما يفعل حرفُ الشرط، ولو قلت: "ما تزورُني، فتحدّثُني"، فرفعتَ "تحدّثني"، لم يكن الكلام جملة واحدة، بل جملتين، لأنّ التقدير: "ما تزورُني، وما تحدّثُني"، فقولك: "ما تزورني" جملة على حِيالها، و"ما تحدّثني" جملة ثانية كذلك. والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه: إنه منصوب على الصرف، وهذا الكلام، إن كان المراد به أنّه لمّا لم يُرَد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول، صُرف عن الفعليّة إلى معنى الاسميّة بأن أضمروا "أنْ"، ونصبوا بها، فهو كلام صحيح. وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عامل، فهو باطل، لأنّ المعاني لا تعمل في الأفعال النصبَ، إنما المعنى يعمل فيها الرفع، وهو وقوعه موقعَ الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم، فاعرفه.

فصل [معنيا الجملة المتضمّنة فاء السببيّة]

قال صاحب الكتاب: ولقولك: "ما تأتينا فتحدثنا" معنيان أحدهما "ما تأتينا فكيف تحدثنا" أي "لو أتيتنا لحدثتنا، والآخر "ما تأتينا أبدًا إلا لم تحدثنا"، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك وهذا تفسير سيبويه (١).

* * *

قال الشارح: إذا قلت: "ما تأتينا فتُحدِّثَنا"، فيجوز في الفعل الثاني النصب والرفع، فالنصب يشتمل على معنيَيْن يجمعهما أن الثاني مخالف للأوّل. فأحدُ المعنيين: ما تأتينا مُحدِّثًا، أي: ما تأتينا إلَّا لم تُحدِّثْنا، أي: قد يكون منك إتيانٌ، ولا يكون منك حديث.

والوجه الآخر: ما تاتينا، فكيف تحدّثنا؟ فهذا معنى غير المعنى الأوّل، لأنّ معناه: لو زُرْتَنا، لَحدّثتَنا، فأنت الآنَ نافٍ للزيارة، ومُعْلِمٌ أن الزيارة لو كانت، لكان الحديثُ. وأمّا الرفع، فعلى وجهين أيضًا:

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠.." (١)

"أحدهما: أن يكون الفعل الآخِر شريكًا للأول داخلاً معه في النفي، كأنّك قلت: ما تأتينا، وما تحدّثُنا، فهما جملتان مَنفِيتان.

والوجه الثاني: أن يكون معنى: "ما تأتينا فتحدّثُنا"، أي: ما تأتينا فأنت تحدّثُنا، كقولك: "ما تُعْطِيني، فأشكرُك"، أي: ما تعطيني، فأنا أشكرك على كلّ حال. ومثلُه في الجزم: "لم تُعْطِني فأشكرُك"، أراد: لم تعطني، فيكون شكرٌ. فإن أراد العطف على الأول؛ قال: "لم أُعْطِك، فتشكرْني" بالجزم؛ فأمّا قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (١)، فهو على قولك: "لا تأتيني، فأُعْطِيَك"، على أن تكون "لا" نافية، أي: لو أتيتَني، لأعْطَيْتُك؛ فأمّا قوله تعالى: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢) فالرفعُ لا غير؛ لأنه لم يجعل "فيكون" جوابًا من هذا الباب؛ لأنه ليس ها هنا شرط.

فصل [ظهور "أنْ" مع لام "كي"]

قال صاحب الكتاب: ويمتنع إظهار "أن" مع هذه الأحرف، إلا اللام إذا كانت لام "كي"، فإن الإظهار جائز معها، وواجب إذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه "لا"، كقولك: "لئلا تعطيني"؛ وأما المؤكدة فليس معها إلا التزام الإضمار.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على هذه الحروف، وأنَّها ليست الناصبة بأنفسها، وإنما النصب بإضمار "أن" بعدها، وأتينا على العلّة في امتناع ظهور "أنْ" بعدها؛ فأما اللام، فإن الفعل ينتصب بعدها بإضمار "أنْ"، كقوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾ (٣) و ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (٤). ويجوز ظهورُ "أنْ" بعدها، فتقول: "جئتُك لأنّ تُكرِمَني"، و"قصدتُك لأن تزورَني". ولا خلاف بين أصحابنا في صحة استعمال ذلك، ولا أعلمُه جاء في التنزيل، وإنما جاز ظهورُ "أنْ" بعد اللام في الموجب، لأنّ "أنْ" والفعل مصدرٌ، واللام تدخل على المصادر التي هي أغراضُ الفاعلين، وهي قابلةٌ أن يسأل بها عن كل فعل، فيقال: "لِمَ فعلتَ"؟ فتقول: "لكذا"؛ لأنّ لكلّ فاعل غرضًا في فعله، وباللام يُتوصل إلى ذلك، ولذلك كنت مخيَّرًا بين حذفها وإظهارها.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤/٢٤١

فأمّا مع "لا" النافية، فيجب ظهورُ "أنْ"، ولا يحسن حذفها، كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (٥). والعلّةُ في ذلك أن هذه اللام هي اللام في قوله: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ (٦)، لكنّها في الموجب باشرتْ **لفظَ الفعل**، وأصلُها أن تدخل على الاسم، إذ

---

(١) فاطر: ٣٦.

(٢) البقرة: ١١٧.

(٣) الجن: ٢٨.

(٤) نوح:٧.

(٥) الحديد: ٢٩.

(٦) يوسف:٥٢.." (١)

"كانت حرف جرّ، وحروفُ الجرّ مختصة بالاسم، فباشروا باللام هنا **لفظَ الفعل**؛ لأنّ "أنْ" حاجزٌ مقدر بينهما مع أن الفعل مُشابِهٌ للاسم وخصوصًا المضارعُ، وتالٍ له في المرتبة، فلم يجيزوا دخولَه على الحرف لبُعْده من الاسم، بخلاف **لفظ الفعل**. ووجه ثان، وهو أنهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظَ "لا"، فيتوالى لامان، وذلك مستثقَل، فأظهروا "أنْ" ليزول ذلك الثقلُ، لأنّ حذف "أنْ" إنما كان لضرب من التخفيف، فلمّا أدّى إلى ثقل من جهة أُخرى؛ عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أوْلى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف "أنِ" الناصبة.

وأمّا المؤكّدة، وهي لام الجحود، فهي تكون مع النفي في باب "كَانَ" الناقصة، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (١). وهذه اللام هي اللام في قولك: "جئتُ لتُعْطِيَنِي"، وهي التي أجازوا معها إظهارَ "أنْ". فلمّا اعترض الكلامَ النفيُ، وطال شيئًا، لزم الإضمارُ مع النفي؛ لأنه جوابٌ، ونفيٌ لإيجاب فيه حرفٌ غير عامل في الفعل، فوجب أن يكون بإزائه حرفٌ غير عامل، فقولك: "سيفعل زيدٌ"، أو "سوف يفعل"، فإنّ نَفْيه "ما كان زيد لِيفعلَ". ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (٢)، فيُباشِر الفعلَ في حال النفي حرفٌ غير عامل فيه، كما كان كذلك في حال الإيجاب.

ووجه ثان، وهو أنه إنما قبح ظهورُ "أنْ" بعد لام الجَحْد، لأنه نقيضُ فعل ليس تقديره تقديرَ اسم، ولا لفظه لفظَ اسم، وذلك أنّا إذا قلنا: "ما كان زيد لِيخرجَ"، فهو قبل الجحد كان "زيد سيخرج، وسوف يخرج". فلو

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٤٢/٤

قلنا: "ما كان زيد لأنْ يخرج" بإظهارِ "أنْ"؛ لكُنّا قد جعلنا مُقابِلَ "سوف يخرج"، و"سيخرج" اسمًا، فكرهوا إظهار "أنْ" لذلك؛ لأنّ النفي يكون على حسب الإثبات. وقال الكوفيون (٣) لام الجحد هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام، نحوَ قولك: "ما كنتُ زيداً لأضربَ"، وأنشدوا [من الطويل]:

٩٧٢ - لقد وعدتْنِي أُمُّ عمرو ولم أكُنْ ... مَقالَتَها ما كنتُ حَيًّا لأسْمَعَا

---

(١) آل عمران: ١٧٩.

(٢) الأنفال: ٣٣.

(٣) انظر المسألة الثانية والثمانين في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين". ص ٥٩٣ - ٥٩٧.

٩٧٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٥٧٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٦.

اللغة: عذل: لام وعاتب.

المعنى: لقد عاتبتني أم عمرو مع أنني لم أكن يومًا لأسمع عتابها ولومها لي.

الإعراب: "لقد": اللام حرف ابتداء وتوكيد، "قد": حرف تحقيق. "وعدتني": "وعد": فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، التاء: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، والنون للوقاية، والياء:=." (١)

"مفعول. وإذا كان الفعل يتعدّي إلى مفعول واحد، وجئت بالظرف، وجعلته مفعولًا به على السعة، صار كالأفعال المتعدّية إلى مفعولَيْن. وإذا كان الفعل يتعدّي إلى مفعولين، وجئت بالظرف، وجعلته مفعولًا به، صار كالأفعال المتعدّية إلى ثلاثة. فإذا كان الفعل يتعدّي إلى ثلاثة مفعولين، ثمّ جئت بالظرف، فمن النحويين من يأبى الاتساع في الظرف حينئذ، لأنّ الثلاثة نهايةُ التعدي، وليس وراءَها ما يُلْحَق به. ومنهم من أجاز ذلك؛ لأنه لا يخرج عن حكم الظرفية، بدليل جواز تعدّي الفعل اللازم، والمنتهى في التعدي إليه، فاعرف ذلك.

فصل [عمل الفعل المتعدي وغير المتعدي في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة]

قال صاحب الكتاب: والمتعدي وغير المتعدي سيّان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤/٢٤٣

وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن كما تنصب ذلك بنحو: ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب.

* * *

قال الشارح: يريد أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعلَ والذي يتعدّاه جميعًا يشتركان في التعدّي إلى المفاعيل الأربعة، وهي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال، نحوَ قولك في اللازم: "قام زيد قيامًا يومَ الجمعة عندك ضاحكًا"، وتقول في المتعدي: "أكرم زيد عمرًا اليومَ خلفَك مستبشرًا".

وإنما اشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة، لأنّ المتعدي إذا انتهى في التعدي، واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل، صار بمنزلةِ ما لا يتعدّي، وكل ما لا يتعدّى يعمل في هذه الأشياء لدلالته عليها، واقتضائه إياها.

وما يدل عليه صيغةُ الفعل أقوى مما لا يدل عليه الصيغة، فَتَعدّيه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان؛ لأنّ الفاعل قد فعله، وأحدثه، ولم يفعل الزمانَ، إنما فعل فيه.

والزمان أقوى من المكان، لأنّ دلالة الفعل على الزمان دلالةٌ لفظية، ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ، فدلالتُه عليه تضمين، ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنما هي من خارج، فهي التزام، ودلالةُ التضمين أقوى، فأنت إذا قلت: "ذهب"، فهذا اللفظ بُني ليدل على حصول الذهاب في زمن ماض، وإذا: قلت: "يذهب"، فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض، وليس كذلك المكان، فإن **لفظ الفعل** لا يدل عليه، ولا يُحَصل لك مكانًا دون مكان. ولذلك يعمل الفعل في كل شيء من الزمان عَمَلَه، ولا يعمل في كل شيء من المكان هذا العمل.." (١)

"وتقول في اللغة الثالثة: "قُولَ القَولُ"، فتُبْقِي ضمة القاف حرصًا علي بناء الكلمة، فعلى هذا تكون قد حُذفت كسرة الواو حذفًا من غير نقل.

وما كان من ذوات الياء، ففيه ثلاثةُ أوجه أيضًا:

أحدها: "بِيعَ المتاع"، والأصل: "بيعَ" بضم الباء وكسر الياء، فنقلت الكسرة من الياء إلى الباء من غير قلب.

وتقول في الوجه الثاني: "بِيعَ" بإشمام الباء شيئًا من الضمة. وقرأ الكسائي ﴿وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ (١) بالإشمام، وقرأ غيره من القُراء بإخلاص الكسرة على الوجه الأوّل.

وفي الوجه الثالث: "بُوعَ المتاع"، كاتك أبقيتَ ضمةَ الباء (٢) إشعارا بالأصل، ومحافَظة على البناء، وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا في الواو، فصار اللفظ "بُوعَ المتاع"، فتستوي ذوات الياء والواو، وأنشد ابن الأعرابي [من الرجز]:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٠٤/٤

٩٩٩ - لَيتَ وما ينفَع شيئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبابًا بوعَ فاشْتَرَيْت

فإن قيل: ولِمَ وجب تغيير الـفعل إذا لم يسم فاعله؟ قيل: لأنّ المفعول يصح أن يكون فاعلاً للفعل، فلو لم يُغير الفعل، لم يُعلَم هل هو فاعل حقيقي، أو مفعول أقيم مقام الفاعل، ولهذا وجب تغييره.

فإن قيل: ولِمَ وجب التغيير إلى هذا البناء المضمومِ الأول المكسورِ ما قبل الآخر؟ قيل: لأنّ الفعل لما حُذف فاعله الذي لا يخلو منه، جعل **لفظ الفعل** علي بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سمي فاعلوها خوف الإشكال، وقيل: إنما ضُم أوّله؛ لأنّ الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالا على فاعله، فوجب أن يحرك بحركةِ ما يدل عليه.

---

(١) هود: ٤٤.

(٢) في الطبعتين "القاف"، وهذا خطأ.

٩٩٩ - التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧١؛ والدرر ٤/ ٢٦، ٦/ ٢٦٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨١٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ٩٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٥؛ ومغنى اللبيب ٢/ ٦٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٦٥.

الإعراب: "ليت": حرف مشبه بالفعل. "وما": الواو حرف استئناف، "ما": حرف استفهام. "ينفع": فعل مضارع مرفوع. "شيئًا": مفعول به منصوب. "ليت": فاعل "ينفع". "ليت": حرف مشبه بالفعل مؤكد للأوّل. "شبابًا": اسم "ليت" منصوب. "بوع": فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هو". "فاشتريت": الفاء حرف عطف، "اشتريت": فعل ماضٍ والتاء: ضمر متصل مبنيّ في محل رفع فاعل.

وجملة "ليت ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما ينفع ..... ": اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "بوع": في محل رفع خبر "ليت". وجملة "اشريت": معطوفة على جملة "بوع".

والشاهد فيه قوله: "بوع" على لغة بعض العرب، والمشهور "بيع".." (١)

"تقوله إلّا لمَن هو على حدّ الفعل كالداخل فيه، لا زمانَ بينه وبين دخوله فيه. قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ (١). ومن كلام العرب: "كاد النعامُ يطير".

وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر حملًا لها على "كانَ"؛ لدخولها على المبتدأ والخبر وإفادةِ معناها في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٠٨/٤

الخبر. واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قربَ وقوع الفعل، فأتوا **بلفظ الفعل** ليكون أدلّ على الغرض، وجُرّد ذلك الفعل من "أن"؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، وإن تَصرّف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافُع المعنيَين. ولمّا كان الخبر فعلاً محضًا مجرّدًا من "أنْ"، قدّروه باسم الفاعل، لأنّ الفعل يقع فى الخبر موقعَ اسم الفاعل، نحو: "زيدٌ يقوم"، والمراد. قائمٌ، ودل على أنه منصوب قول الشاعر [من الطويل]:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا

كما دلّ قولهم: "عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا" على أنّ موضعَ "أن يَبْأسَ" نصبٌ. فأما البيت، فهو لتأبّط شرًّا، ويروى: "ولم أكُ آئبًا"، فلا يكون فيه شاهدٌ. والرواية الأُولى أقيسُ من جهة المعنى؛ لأنّ المراد: رجعت إلى فهم- وهي قبيلة- وكدتُ لا أؤُوبُ لمشارَفتي التَّلَفَ. قال ابن الأعرابيّ الرواية: ما كدت آئبًا، وروايةُ من روى: "ولم أكُ آئبًا" خطأ. وأرى أنها جائزةٌ، والمعنى: ولم أك في نظري واعتقادي أنّني أسلمُ. وقصّته معروفة. وأما قولهم في المثل: "عسى الغوير أبؤسًا"، قال الأصمعيّ: إنه كان غارٌ فيه ناسٌ، فانهارَ عليهم، أو أتاهم فيه عدوٌّ، فقتلوهم، فصار مثلًا لكلّ شيء يُخاف أن يأتي منه شرٌّ. قال ابن الكَلْبيّ: الغوير ماءٌ لكَلْب. وهذا المثلُ تَكلّمت به الزبّاءُ لمّا تَنكّب قَصِيرٌ اللَّخميُّ بالأجمال الطريقَ المَهْيَعَ، وأخذ على الغُوَيْر.

فإن قيل: فهلّا منعتم "كَادَ" من التصرّف كما فعلتم ذلك بـ"عسى"، إذ معناهما واحدٌ قيل: له جوابان:

أحدهما: أن "كَادَ" قد يُخبَر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل، نحوَ قولك: "كاد زيدٌ يقوم أمس"، و"يكاد يخرج غدًا". فلمّا أُريد بها معنى المُضيّ والاستقبال، أُتي لها بالأمثلة التي تدلّ على الأزمنة، وهو بناء الماضي والمضارع. ولمّا كانت "عَسَى" طمعًا، والطمع يختصّ بالمستقبل فقط، اختير له أخفُّ الأبنية، وهو مثال الماضي، ولم تكن حاجة إلى تكلُّف زيادة المضارع.

والجواب الثاني: أنهم قد غالوا في "عَسَى"، فاستعملوها موجبةً، ولم تأتِ في

---

(١) النور: ٤٣.." (١)

"جرى مجرى المثل، فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: "يا رجلان أكرم بزيد"، و"يا رجال أكرم بزيد".

* * *

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٧٧/٤

قال الشارح: اعلم أن هذا الفعل منقول من "أَفْعَلَ" التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل، من قولهم: "أنْحزَ الرجل" إذا صار ذا مال فيها النُّحاز، و"أجْرَبَ" إذا كان ذا إبل فيها الجَرَب، و"أغَدَّ البعير" إذا صار ذا غُدَّةٍ. فكذلك لمّا أرادوا التعجّبَ من الكَرَم والحُسْن، نقلوه إلى "أَكْرَمَ" و"أحسن"، ثمّ تَعجّبوا منه بصيغة الأمر، فقالوا: "أَكْرِمْ"، و"أَحْسِنْ". اللفظُ لفظ الأمر في قطع همزته وإسكانِ آخِره، ومعناه الخبر. فالنقلُ هنا نظير النقل في "ما أكرم زيدًا! " ألا ترى أنك ما عدّيتَه بالهمزة إلّا بعد أن نقلتَه إلى "أَفْعَلَ" التي معناها المبالغة؛ لأن التعجّب لا يكون إلّا فيما قد ثبت واستقرّ حتى فاق أشكالَه، وخرج عن العادة، فلا يُقال لمن أنفق درهمًا: "ما أكرمه! " ولا لمن ضرب مرة: "ما أضربه! " إنما يُقال ذلك لمن قدُمَ تكرُّر الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة، وذلك قولك: "يا زيدُ أَكْرِمْ بعمرو"، و"يا هندُ أكرم بعمرو"، و"يا رجلان أكرم بعمرو". وكذلك جماعةُ الرجال والنساء؟ قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (١)، والمعنى: ما أسْمَعَهم، وما أبْصَرَهُم، وحّدتَ **لفظ الفعل**، وذكرته، لأنك لست تأمر المخاطَبين الذين تُحدِّثهم، ولا تسألُهم أن يُكْرِموا أحدًا، إنما تُخْبِرهم أن عمرًا كريمٌ. وقولك: "يا زيدُ" إنما هو تنبية له على استماع كلامك وحديثِك. والفعلُ الذي هو "أَكْرِمْ" ليس لزيد، فيتأنّثَ بتأنيثه، ويتذكرَ بتذكيره، ويُثَنَّى له، ويُجمَعَ، وإنما هو لعمرو. والمجرورُ بالباء فموضعُه رفعٌ، والباء زائدة على حد زيادتها في ﴿وَكَفَى بِاللهِ﴾ (٢) والمراد: وكَفى الله، والذي يدلّ على ذلك أنك إذا أسقطت الباء، ارتفع ا لاسمُ. قال [من الطويل]:

كفى الشيبُ والإِسلامُ للمَرْءِ ناهِيا (٣)

وإنّما قلنا: إن المجرور في "أحسنْ بزيد" هو الفاعل؛ لأنه لا فِعْلَ إلّا بفاعلٍ، وليس معنى ما يصلح أن يكون فاعلًا إلّا المجرورُ بالباء، وهو الذي قد كرم وحسن، فاللفظُ محتمِلٌ والمعنى عليه. ولزمت الباء هنا لتُؤْذِن بمعنى التعجّب بمخالَفة سائر الأخبار.

فإن قيل: فكيف صار الفاعل هنا المتعجَّب منه فاعلاً، وهو في قولك: "ما أكرم زيدًا" مفعول؟ فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئًا غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: "ما أحسن زيدًا"، فتقديره: شيءٌ حسّن زيدًا، وذلك الشيء ليس غير زيد؟ فإن الحسن لو

---

(١) مريم: ٣٨.

(٢) النساء: ٦، وغيرها كثير.

(٣) تقدم بالرقم ٣٣٩.." [١]

"قال الله تعالى في النفي: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (١)، وقال: ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ (٢)، وقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (٣).

وتقول: "فارقني زيدٌ لكنّ عمرًا حاضرٌ"، فكلّ واحدة من الجملتين إيجابٌ، إلّا أنّ معناهما متغايرٌ، فاكتُفي بمعنى الخبر الثاني عن تقدُّم النافي. ونظائرُ ذلك كثيرةٌ. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ (٤)، فيحتمل أمرَيْن، أحدهما: ما ذكره وهو أن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ في معنى: ما أراكهم كثيرًا لوجودِ السلامة ممّا ذكر. والثاني أنّه أتي به موجبًا؛ لأنّ الأوّل منفيٌّ؛ لأنّ ما بعد "لَوْ" يكون منفيًا، فصار المعنى: ما أراكهم كثيرًا، وما فشلتم ولا تنازعتم، ولكن الله سلم.

فصل [تخفيف "لكن"]

قال صاحب الكتاب: وتخفف، فيبطل عملها كما يبطل عمل "إن"، و"أن". وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانها إن شاء الله تعالى.

* * *

قال الشارح: اعلم أنهم قد يخفّفون "لكِنَّ" بالحذف لأجل التضعيف، كما يخفّفون "إنْ"، و"أنّ"، فيسكن آخِرُها، كما يسكن آخرُهما؛ لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما، فبقي الحرف الأوّل على سكونه. ولا نعلمها أُعْملت مخفّفةً كما أعملتْ "إنْ"، وذلك أنّ شَبَهَها بالأفعال بزيادة لفظها على **لفظ الفعل**؛ فلذلك لمّا خُفّفت وأُسكن آخِرها، بطل عملُها، إلّا أنّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله. ولذلك دخلت في باب العطف، إذ كان حكمُها أن تقع بين كلامَيْن متغايرَيْن، وهي في العطف كذلك. قال أبو حاتم: إذا كانت "لكن" بغير واو في أوّلها؛ فالتخفيف فيها هو الوجه، نحوُ: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (٥) ونحوِه؛ لأنها بمنزلةِ "بَل" من جهةِ أنها لا تدخل عليها الواو؛ لأنها من حروف العطف. وإذا كانت الواو في أوّلها، فالتشديد فيها هو الوجه، وإن كان الوجهان جائزَيْن فيها.

وكان يونس يذهب إلى أنّها إذا خُفّفت لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثلَ "إنْ"، و"أنْ"، فكما أنّهما بالتخفيف لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤/٤١٩

(١) الأنفال: ١٧.

(٢) الحج:٢.

(٣) البقرة: ٢٥١.

(٤) الأنفال: ٤٣.

(٥) النساء: ١٦٢.." [١]

"فصل ["لا"]

قال صاحب الكتاب: و"لا" لنفي المستقبل في قولك: "لا يفعل". قال سيبويه (١): وأما "لا" فتكون نفياً لقول القائل: "هو يفعل"، ولم يقع الفعل. وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ (٢) ، وقوله [من الرجز]:

فأي أمر سيىءٍ لا فعله (٣)

وينفي بها نفياً عاماً في قولك: "لا رجل في الدار"، وغير عام في قولك: "لا رجل في الدار ولا امرأة"، و"لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ"، ولنفي الأمر في قولك: "لا تفعل" ويسمى النهي، والدعاء في قولك: "لا رعاك الله".

* * *

قال الشارح: وأمّا "لا"، فحرفٌ نافٍ أيضًا موضوع لنفي الفعل المستقبل، قال سيبويه: وإذا قال: "هو يفعل"، ولم يكن الفعل واقعًا؛ فنفيُه: "لا يفعل"، فـ "لا" جوابُ "هو يفعل" إذا أُريد به المستقبل، فإذا قال القائل: "يقوم زيدٌ غدًا"، وأُريد نفيُه، قيل. "لا يقوم"؛ لأن "لا" حرفٌ موضوعٌ لنفي المستقبل، وكذلك إذا قال: "لَيَفعَلَنَّ"، وأُريد النفي، قيل: "لا يفعل"؛ لأن النون تصرف الفعلَ للاستقبال، وربما نفوا بها الماضي، نحوَ قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ (٤)، أي: لم يصدق، ولم يصل. ومنه قوله تعالى أيضًا: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ (٥) أي: لم يقتحم، وكذلك قوله [من الرجز]:

فأي أمر سيّئ لا فعله (٦)

حملوا "لا" في ذلك على "لَمْ"، إلَّا أنهم لم يغيروا **لفظ الفعل** بعد "لا"كما غيروه بعد "لَمْ"؛ لأن "لا" غير عاملة، و"لَمْ" عاملة، فلذلك غيروا **لفظَ الفعل** إلى المضارع، ليظهر فيه أثرُ العمل.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤/٥٦٢

وقد تدخل الأسماءَ، فيُنفَى بها نفيًا عامًا، نحوَ: "لا رجلَ في الدار"، و"لا غلامَ لك"، وغير عامّ، نحو قولك: "لا رجلٌ عندك ولا امرأة" و"لا زيدٌ عندك ولا عمرو"، كأنّه جوابُ: "هل رجلٌ عندك أم امرأةٌ"، وهل "زيدٌ عندك أم عمرو؟ " ولذلك لا يكون الرفع إلا مع التكرار. وقد شرحنا ذلك فيما تقدم وخلاف أبي العباس فيه بما أغنى عن إعادته.

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٧.

(٢) القيامة: ٣١.

(٣) تقدم بالرقم ١٥١.

(٤) القيامة: ٣١.

(٥) البلد: ١١.

(٦) تقدم بالرقم ١٥١.." [1]

"ومن أصناف الحرف تاءُ التأنيث الساكنة

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي التاء في "ضربت". ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، وحقها السكون ولتحركها في "رمتا" لم ترد الألف الساقطة؛ لكونها عارضة إلا في لغة رديئه يقول أهلها: "رماتا".

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه التاء تلحق **لفظَ الفعل** الماضي، نحوَ قولك: "قامتُ هندُ"، و"قعدت جُمْلُ". وهي تُخالِف تاءَ التأنيث من جهتَين: من جهة المعنى ومن جهة اللفظ. فأمّا المعنى، فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء إنّما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه، نحوَ قولك: "قائمةٌ"، و"قاعدةٌ"، و"امرأةٌ". واللاحقةُ الأفعالَ إنّما تدخل لتأنيث الفاعل إيذانًا منهم بأنّه مؤنّثٌ، فيُعلَم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذِكْرِه.

والذي يدلّ على أنّ المقصود بالتأنيث إنّما هو الفاعل لا الفعل أنّ الفعل لا يصحّ فيه معنى التأنيث، وذلك من قبل أنّه دالٌ على الجنس، والجنسُ مذكّرٌ لشِياعه وعمومِه. والشيءُ كلّما شاع وعمّ فالتذكيرُ أوْلى به من التأنيث، ألا ترى أنّ شَيئًا مذكّرةٌ، وهو أعمُّ الأشياء وأشيعُها، ولذلك قال سيبويه: لو سمّيت امرأةً بـ "نِعْمَ"

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٥/٣٣

و"بِئسَ" لم تصرفهما؛ لأنّ الأفعال كلّها مذكّرٌ لا يصحّ تأنيثُها. وأيضًا فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله؛ لجاز "قامتْ زيدٌ"، كما تقول: "قام زيدٌ ثمَّتَ عمروٌ"، و"رُبَّتَ رجلٍ لقيتُ". فلمّا لم يجز ذلك، صحّ أنّ التاء في "قامت هندٌ" لتأنيث الفاعل الذي يصحّ تأنيثُه، لا لتأنيث الفعل الذي لا يصحّ تأنيثُه.
أمّا اللفظ، فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تكون متحرّكة في الوصل، نحوَ قولك: "هذه امرأةٌ قائمةٌ يا فَتى"، و"رأيت امرأةً قائمةً يا فتى"، و"مررت بامرأةٍ قائمةٍ يا فتى"، والتاء التي تلحق الأفعالَ لا تكون إلَّا ساكنة وَصلًا ووَقفًا. وذلك قولك "قامتْ هندٌ"، "هندٌ قامت". فإن لَقِيَها ساكنٌ بعدها، حُرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين، نحوَ قولك:." (١)

"وأمّا "العِلْباء"، فهو عَصَبُ العنق، وهما عِلباوانِ بينهما مَنْبِتُ العُرْف، فالهمزةُ فيه زائدة؛ لقولهم: "عَلِب البعيرُ"، إذا أخذه داءٌ في جانبَيْ عنقه، و"بعيرٌ معلَّبٌ" موسومٌ في علبائه. والحقُّ أن الهمزة بدلٌ من الألف. ومثلُه: "حِرْباءٌ" و"عِزهاءٌ"، الأصلُ: "عِلبايٌ"، و"حِرْبايٌ"، و"عِزْهايٌ"، ثمّ وقعت الياء طرفًا بعد ألف زائدة للمدّ، فقُلبت ألفًا، ثمّ قُلبت الألف هْمزةً كما تقدّم في "كساء" و"رداء". والذي يدلّ على أنّ الأصل في "حرباء". "حربايٌ"، وفي "علباء": "علبايٌ" بالياء، دون أن يكون "علباوًا" بالواو، أنّ العرب لمّا أَنثت هذا الضرب بالتاء، فأظهروا الحرفَ، لم يكن إلّا بالياء، وذلك نحو: "دِرْحايَةٍ"، و"دِعْكايَةٍ" وهو القصير السمين، فصحّت الياء عند لحاق تاء التأنيث، كما صحّت في نحو: "الشَّقاوة"، و"العَباية". وذلك أنّ هاء التأنيث قد حصّنت الواوَ والياء عن القلب والإعلال؛ لأنّهم يقلبونهما إذا كانتا طرفًا ضعيفتين. فأمّا إذا تحصّنتا وقويتا بوقوع الهاء بعدهما لم يجب الإعلالُ.
وأمّا "قائلٌ" و"بائِعٌ"، فالهمزة فيهما بدلٌ من عين الفعل وما قبله، فالهمزه فيه بدلٌ من اللام، فالأصلُ فيهما: "قاوِلٌ" و"بايِعٌ"، فأُريد إعلالُهما لاعتلال فعلَيْهما. والإعلالُ يكون إمّا بالحذف أو بالقلب، فلم يجز الحذفُ؛ لأنه يُزيل صيغةَ الفاعل، ويصيّره إلى لفظ الفعل. ولا يكفى الإعرابُ فاصلًا بينهما؛ لأنه قد يطرأ عليه الوقفُ، فيزيله، فيبقى الالتباسُ على حاله، وكانت الواو والياء بعد ألف زائدة وهما مُجاوِرتا الطرفِ، فقُلبتا همزةً بعد قلبها ألفًا على حد العمل في "كساء" و"رداء". وكما قلبوا العين في "صُيَّم"، و"قُيَّم" تشبيهًا بـ "عصِيّ" و"حُقِيّ". والذي يدل أنّ الإعلال ههنا إنّما كان لاعتلال الفعل أنّه إذا صحّت الواو والياء في الفعل، صحّتا في اسم الفاعل، نحو: "عاوِرٌ". ألا تراك تقول: "عاوِرٌ"، و"حاولٌ"، و"صايِدٌ"؛ لقولك في الفعل: "عَوِرَ"، و"حَوِلَ"، و"صَيِدَ"؟

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٥/١٥٠

فأمّا إبدالها من الواو، ففي الواقعة أوّلًا مشفوعةً بأخرى لازمةٍ، نحو: "أَواصِلَ"، و"أَواقٍ"، والأصلُ: "وواصِلُ"، و"وَواق"، والعلّةُ في ذلك أنّ التضعيف في أوائل الكلم قليلٌ، وإنّما جاء منه ألفاظٌ يسيرةٌ من نحو: "دَدَنٍ". وأكثرُ ما يجيء مع الفصل، نحو: "كَوكَبٍ"، و"دَيْدَنٍ". فلمّا ندر في الحروف الصِّحاح، امتنع في الواو لثقلها مع أنّها تكون مُعرَّضة لدخول واو العطف، وواوِ القسم، فيجتمع ثلاثُ واوات، وذلك مستثقَلٌ، فلذلك قالوا في جمع "واصِلةٍ": "أواصِلُ". قال الشاعر [من الخفيف]:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالت ... يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَوَاقِي

وكذلك لو بنيتَ من "وَعَدَ" و"وَزَنَ" مثلَ: "جَوْرَبٍ"، و"دَوْكَسٍ"، لقلت: "أَوْعَدٌ"، و"أَوْزَنٌ". ولو سمّيت بهما، لانصرفا في المعرفة؛ لأنّهما "فَوْعَلٌ" كـ"كَوْثَرٍ" و"جَوْهَرٍ"،." (١)

"فالمراد: "عُباب"، فأبدل الهمزةَ من العين لقُرْب مَخْرَجَيْهما، كما أُبدلت العين من الهمزة في نحو قوله [من البسيط]:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِن خَرْقاءَ منزلةً ... ماءُ الصَّبابةِ من عينَيْك مَسْجُومُ (١)

وأشباهِه. وقيل: إنّ الهمزة أصلٌ، وليست بدلًا، وإنَّما هي من "أبَّ الرجلُ" إذا تَجهّز للذهاب، وذلك أنّ البَحْر يتهيّأ لِما يَزْخَر به.

فصل [إبدال الألف]

قال صاحب الكتاب: والألف أبدلت من أختيها، ومن الهمزة والنون، فإبدالها من أختيها مطرد في نحو: "قال" و"باع" و"دعا" و"رمى" و"باب" و"ناب"، مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يمنع ما منع من الإبدال في نحو: "رميا" و"دعوا" إلا ما شذ من نحو: "القود" و"الصيد".

* * *

قال الشارح: قد أُبدلت الألف من أربعة أحرف، وهي: الواو والياء، وهما المراد بقوله أختيها، ومن الهمزة والنون. وإنّما كانت الواو والياء أختيها لاجتماعهنّ في المدّ وإبدالها منهما، نحو قولك: "قال"، و"باع"، وأصله: "قَوَلَ"، و"بَيَعَ"، فقلبوا الواو والياء ألفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وكذلك "طالَ"، و"هابَ"، و"خافَ"، والأصلُ: "طَوُلَ"، و"هَيِبَ"، و"خَوِفَ"، فأُبدلتا ألفَيْن لِما ذكرنا، وكذلك "عَصًا" و"رَحى" أصلُهما: "عَصَوٌ"، و"رَحَيٌ". وكذلك "دَعَا" و"رَمَى" أصلُهما "دَعَوَ" و"رَمَيَ"، فصارا إلى الإبدال لِما ذكرنا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٥١/٥

من تحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلهما. والعلّةُ في هذا القلب اجتماعُ الأشباه والأمثال، وذلك أنّ الواو تُعَدّ بضمّتَيْن، وكذلك الياء بكسرتَيْن، وهي في نفسها متحرّكة وقبلها فتحةٌ، فاجتمع أربعةُ أمثال، واجتماعُ الأمثال عندهم مكروهٌ، ولذلك وجب الادّغامُ في مثل "شَدَّ"، و"مَدَّ"، فهربوا والحالةُ هذه إلى الألف؛ لأنّه حرفٌ يُؤْمَن معه الحركةُ. وسوّغ ذلك انفتاحُ ما قبلها، إذ الفتحةُ بعضُ الألف، وأوّل لها، وكان اللفظ لفظَ الفعل، فإنّ الفعل يكون "فَعَلَ"، و"فَعِلَ"، و"فَعُلَ"، والأفعالُ بابُها التصرّف والتغيّر لتنقُّلها في الأزمنة بالمضِيّ والحال والاستقبال، ولذلك لم يقلبوا نحو: "عِوَض"، و"حَوِلٍ"، و"العُيَبَة"، و"الغَيَب"؛ لخروجها عن لفظ الفعل، مع أنّا لو قلبناها في نحو: "عِوَضٍ"، لَصرنا إلى الياء للكسرة قبلها، ولو قلبنا في "العُيَبَة"، لصرنا إلى الواو لضمّ ما قبلها، وهما لفظٌ لا تُؤْمَن معه الحركةُ، فلم ينتفعوا بالقلب.

---

(١) تقدم بالرقم ١١٢٠.." (١)

"و"دَعَا يَدْعُو"، و"عَطَا يَعْطُو"، فقلبوا الواو فيها ياءً حملًا على المضارع الذي هو "يُغزِي"، و"يُدْعِي"، و"يُعْطِي" طلبًا لتماثُل ألفاظها وتشاكُلِها من حيث إن حكم كلها جنسٌ واحدٌ، وكذلك ما كان من الياء، نحو: "يَبِيع"، و"يَعِيب"، الأصل: "يَبْيِع"، و"يَعْيِب" بكسر العين، فنُقلت الكسرة إلى الفاء إعلالًا له حملًا على الماضي في "باعَ" و"عابَ"، على ما ذكرناه في ذوات الواو.

وكذلك مضارعُ ما كان على "فَعِلَ يَفْعَل" منهما، نحو: "يخاف"، و"يَهاب"، الأصل: "يَخوَف"، و"يَهْيَب"، فأرادوا إعلالَه على ما تقدّم، فنقلوا الفتحةَ إلى الخاء والهاء، ثمّ قلبوا الواو والياء ألفًا لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن. ومن ذلك أسماء الفاعلين، لما اعتلّت عينُ "فَعَلَ"، ووقعت بعد ألف "فاعل" همزة، نحو: "قائمٍ"، و"خائِفٍ"، و"بائعٍ"، وجميعُ ما اعتل فعلُه ف "فاعلٌ" منه معتل، وذلك ل أنّ العين كانت قد اعتلّت، فانقلبت في "قالَ" و"باعَ" ألفًا، فلمّا جئتَ إلى اسم الفاعل، صارت قبل عينه ألف "فاعِلٍ"، والعينُ قد كانت ألفًا في الماضي، فالتقى في اسم الفاعل ألفان، نحو: قَاامٌ، وذلك ممّا لا يمكن النطقُ به، فوجب حذفُ أحدهما أو تحريكُه، فلم يجز الحذفُ لئلّا يعود إلى لفظِ "قَام"، فحُرّكت الثانية التي هي عين، كما حُرّكت راء "ضارِب"، فانقلبت همزة لأنّ الألف إذا حُرّكت صارت همزةً، فصار "قائمٌ" و"بائعٌ" كما ترى.

ووجهٌ ثانٍ أنّه لما كان بينه وبين الفعل مضارَعةٌ ومناسَبةٌ من حيث إنّه جارٍ عليه في حَرَكاته وسَكَناته وعدد حروفه، ويَعْمَلَ عَمَلَه، اعتل أيضًا باعتلاله، ولولا اعتلالُ فعله لَما اعتلّ، فلذلك قلتَ: "قائم"، و"خائفُ"،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٦٢/٥

و"بائعٌ"، والأصل: "قاوِمٌ"، و"خاوِفٌ"، و"بايعٌ"، فأرادوا إعلالَها لاعتلال أفعالها. وإعلالُها إمّا بالحذف، وإمّا بالقلب. فلم يجز الحذفُ؛ لأنّه يُزيل صيغةَ الفاعل، ويصير إلى **لفظ الفعل**، فيلتبس الاسمُ بالفعل. فإن قيل: الإعرابُ يفصل بينهما، قيل: الإعرابُ لا يكفي فارقًا؛ لأنّه قد يطرَأ عليه الوقفُ، فيُزيله، لمحيبقى الالتباسُ على حاله، فكانت الواو والياء بعد ألف زائدة، وهما مُجاوِرتا الطرف، فقُلبتا همزةً بعد قلبهما ألفًا على حدّ قلبهما في "كِساء" و"رداء". ومثلُه "أوائلُ". كما قلبوا العين في "قُيِّم"، و"صُيَّمٍ" لمجاوَرة الطرف على حدّ قلبهما في "عُصِيّ"، و"حُقِيّ".

فإن كان اسمُ الفاعل من "أَقالَ" و"أَباعَ"، فاسمُ الفاعل منه "مُقِيلٌ"، و"مُبِيعٌ"، والأصل: "مُقْوِلٌ"، و"مُبْيِعٌ" فنُقلت الكسرة من العين إلى الفاء، ثمّ قُلبت الواو إن كانت من ذوات الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلها، ونُقلت الكسرة من الياء في "مُبْيِع" إلى ما قبلها، فصار فيما كان من ذوات الواو نقلٌ وقلبٌ، وفي ذوات الياء نقل فقط.

وكذلك اسمُ المفعول يعتلّ باعتلال الفعل أيضًا، لأنّه في حكم الجاري على." (١)

"لسكونِ ما قبل الواو صحّت العينُ في "عَوِرَ"، و"حَوِلَ"، و"صَيِدَ"، فصارت صحّةُ العين في "عَوِرَ" أمارةً على أنّه في معنى "اعْوَرَّ" ولو لم تُرِد هذا المعنى لأعللتَه، وقلتَ: "عارت عينُه"، و"صاد البعيرُ"، وقد قالوا: "عارت عينُه تَعارُ"، وهو قليل مسموع ولا يقال في "حَوِلَت عينُه" حالت قال الشاعر [من الوافر]:

تُسائِل بابْنِ أَحْمَرَ مَن رَآهُ ... أَعارَت عينُه أم لم تَعارا

كأنَّه "تَعارَنْ" بالنون الخفيفة المؤكّدة، وإنّما أبدل منها ألف الوقف. ومن ذلك: "اعْتَوَنُوا"، و"ازْدَوَجُوا"، و"اجْتَوَرُوا"، والمراد: تَعاونوا، وتَزاوجوا، وتَجاوروا، فلمّا صحّت فيما ذكرناه لوقوع الألف قبلها، فلم يمكن نقلُ حركة العين إليها مع أنّك لو قلبتَ الواو لالتقت مع الألف قبلها فكان يؤدّي إلى حذف إحداهما فيؤول اللفظ إلى "تَعانوا"، و"تَزاجوا" فيزول بناء "تَفاعلوا" وهم يريدون معناه، ثمّ صحّحوا ما كان في معناه ليكون أمارة على ذلك كما قلنا في "عَوِرَ"، و"حَوِلَ". وكذلك إذا لحقته الزيادة؛ نحو: الهمزة، للنقل في قولِهم: "أَعْوَرَ الله عينه"، و"أَصْيَدَ بعيرَه" فإنّك لا تُعِلّه بقلبه ألفًا كما أعللتَه في "أَقام"، و"أَباع" إئما اعتلّا لاعتلالِ فَعَلَ منهما قبل النقلِ، ألا ترى أنّ الأصل قامَ، وباعَ، ثم نقلتَ الفعل بهمزة، فقلت: "أقام"، و"أباع"، و"أعْوَرَ" لم ينقل من "عارَ" فيجبَ إعلالُه لاعتلالِ "فَعِلَ" منه بغير زيادة. ولو بنيت منه "استفعلت" لقلت: "استعوَرْتُ" فكنت تُصحِّحه ولا تُعِّله كما تُعِلّ "استقمتُ" لصحّةِ "عَوِرَ" واعتلالِ "قامَ". وأمّا "لَيَسَ" فإنّها مخفّفة من

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤٣٤/٥

"لَيسَ" مثلَ "عَلْمَ" وإنّما قلنا ذلك، لأنّها فعلٌ إذ كان الضمير المرفوع يتّصل بها على حدّ اتّصاله بالأفعال؛ من نحو: لسْتُ، ولَسْنَا، ولَسْتُمْ، فإذا ثبت أنّها فعلٌ فلا يجوز أن تكون "فَعَلَ" بالفتح، لأنّ هذا لا يجوز إسكانه لخفّة الفتحة ألا ترى أنّ من قال في "عَلِمَ"، "عَلْمَ" بسكون اللام، وفي "عَضُدٍ": "عَضْدٌ" بسكون الضاد لم يقل في مثلِ "قَتَلَ": "قَتْلَ". ولم تكن "فَعُلَ" بالضمّ لأنّ هذا المثال لا يكون في ذوات الياء. وإذا بطل هذا تَعيّن أنّ تكون "فَعِلَ" كـ"صَيْدَ البعيرُ"، وأصله صَيِدَ بالكسر إلاّ أنّك في صيد تستعمل الأصلَ والفرعَ لأنّه متصرّف، و"لَيسَ" لمّا لم يريدوا فيها التصرّفَ ألزموها السكونَ، وأجروها مجرى ما لا تصرّفَ له وهو "لَيْتَ".

وقوله: لم يجعلوها على لفظَ "صَيِدَ" ولا "هَابَ" يعني لمّا لم يَرِدْ في "لَيْسَ" التصرّفُ لغَلَبة شَبَه حرف النفي عليه سلبوه ما للأفعال من التصرّف، ونَقْلِ حركة العين إلى الفاء كما فعلوا ذلك في نحو: هِبْتُ، وكِدْتُ، حتّى سلبوه لفظَ الفعل مبالغةً في الإيذان بقوّة معنى الحرفيّة عليه، فلم يجعلوه كـ"صَيِدَ" ونحوه ممّا صحّ، ولا كـ"هَابَ" ونحوه ممّا اعتلّ بل على لفظ الحرف المحض كلَيْتَ. وقد بالغ في ذلك من منعه العملَ، وقال: "ليس الطِيبُ إلاّ المِسْكُ" وقد صحّحوا "أَفْعَلَ" التعجّبِ أيضًا في نحو قولهم: "ما أَقْوَمَهُ"، و"ما أَبْيَعَهُ" وذلك حين أرادوا جمودَه، وعدمَ تصرُّفه، ولذلك لم يأتوا له." (١)

"وينبغي أن تعلم أن قولنا: "هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلًا من هذا الآخر"، في جميع ما تقدم، إنما نعني بذلك إذا استويا في كل شيء، إِلَّا في تلك الرتبة التي فضل بها. فأمَّا إذا عرضت عوارض توجب تغليب غيره عليه، فالحكم للأغلب.

واعلم أن الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياءَ، وهي الأربعة التي ذكرنا١ لا يدخلها تصريف، وثلاثة من غيرها. وهي: الأسماء النادرة كـ"طُوبالة"٢، فإنها لندورها لا يحفظ لها ما ترجع إليه. واللغات المتداخلة، نحو الجَوْن للأسود والأبيض؛ للتناقض الذي بينهما لا يمكن رد أحدهما إلى الآخر. والأسماء الخماسية؛ لامتناع تصرف الأفعال منها، فليس لها من أجل ذلك مصادر.

وأصل الاشتقاق وجُلُّه [٥أ] إنما يكون من المصادر، وأصدق ما يكون: في الأفعال المزيدة؛ لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة. وفي الصفات كلها؛ لأنها جارية على الأفعال، أو في حكم الجارية. وفي٣ أسماء الزمان والمكان المأخوذة من لفظ الفعل، فإنها جارية عليه أيضًا، وفي الأسماء الأعلام؛ لأنها منقولة في الأكثر، وقد تكون مشتقة قبل النقل، فتبقى على ذلك بعد النقل.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤٤٧/٥

وأصعب الاشتقاق وأدقه في أسماء الأجناس؛ لأنها أسماء أُوَلٌ أُوقِعت على مسمياتها٤، من غير أن تكون منقولة من شيء. فإن وجد منها ما يمكن اشتقاقه حمل على أنه مشتق. إلَّا أن ذلك قليل فيها جدًّا. بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقة، نحو تراب وحجر وماء، وغير ذلك من أسماء الأجناس.
فممَّا٥ يمكن أن يكون منها مشتقًّا غراب، فإنه يمكن أن يكون مأخوذًا من الاغتراب؛ فإن العرب تتشاءم به، وتزعم أنه دال على الفراق. وكذلك جرادة، يمكن أن تكون مشتقة من الجَرْد؛ لأنَّ الجرد واقع منها كثيرًا. وقد روي أن النابغة نظر، فإذا على ثوبه جرادة، فقال "جرادةٌ تَجرُدُ٦، وذات ألوان"٧. فتطيَّر ورجع عن حاجته.

---

١ في ص٣٥.
٢ في حاشية ف بخط مغاير: "الطوبالة: النعجة. ولا يقال للكبش: طوبال. قاله ج". يريد أن الجوهري قال ذلك. انظر الصَّحاح "طبل".
٣ ينتهي ههنا الخرم في م، ليبدأ الخط المغاير ثانية فينتهي عند بيت جران العود.
٤ م: مستمياتها.
٥ م: فما.
٦ م: تجريد.
٧ في الحيوان ٥: ٤٤٧ أن النابغة أراد الغزو مع صهره زبّان بن سيّار، ورأى جرادة على ثوبه، فقال: جرادة تجرد، وذات لونين، غيري من خرج في هذا الوجه". فتطير ورجع عن الغزو. وانظر الحيوان ٣: ٤٤٧.." (١)

"وقد يُفعل ذلك بالياء والواو، وإن كانتا بعد ألف غير زائدة، نحو قولهم في آية وثاية١ وطاية٢ في النسب: [٣١ ب] آئيّ وثائيّ وطائيّ، تشبيهًا للألف غير الزائدة بالألف الزائدة.
ومن هذا القبيل أيضًا، عندي٣، إبدالُهم الهمزةَ من الياء والواو، إذا وقعتا عينينِ في اسم الفاعل بعد ألف زائدة، بشرط أن يكون الفعل الذي أُخذ منه اسم الفاعل قد اعتلَّت عينه، نحو: قائم وبائع. الأصل فيهما "قاوِمٌ" و"بايِعٌ"، فتحرَّكت الواو [والياء] ٤ وقبلهما فتحة، وليس بينها وبينهما حاجز إلَّا الألف الزائدة –وهي كما تَقَدَّم حاجزٌ غيرُ حصينٍ– وقد كانت الياء والواو قد اعتلَّتا في الفعل في "قامَ" و"باعَ"، فاعتلَّتاه في

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ابن عُصْفُور ص/٤٤

اسم الفاعل حملًا على الفعل، فقُلبتا٦ ألفًا فاجتمع ساكنان، فأُبدل من الثانية همزة، وحُرِّكت ٧ هروبًا من التقاء الساكنين. وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وزعم٨ المبرّد أن أرف "فاعِل" أُدخلت قبل الألف المنقلبة، في "قالَ" و"باعَ" وأمثالهما، فالتقى ألفان – وهما لا يكونان إلَّا ساكنين– فلزم الحذفُ لالتقاء الساكنين أو التحريكُ. فلو حذفتَ لالتبس٩ الكلام وذهب البناء، وصار الاسم على **لفظ الفعل**. فتحرَّكت العين لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا تحرَّكت صارت همزة.

فإن صحَّ حرف العِلَّة في الفعل صحَّ في اسم الفاعل، نحو: عاوِر١٠، المأخوذ من "عَوِرَ"١١، على ما يُحكم في باب القلب١٢.

فالهمزة في هذا الفصل والذي قبله، وإن كانت مبدلة من الياء والواو، من جنس ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف؛ لأنهما لا تُبدل منهما همزةٌ إلَّا بعد قَلبهما ألفًا كما تَقَدَّم، ولا يجوز اللفظ بالأصل في "قائم" وبائع" وبابهما، لا تقول "قاوِمٌ" ولا "بايِعٌ"١٣.

---

١ الثاية: مأوى الغنم والبقر.

٢ الطاية: مربد التمر.

٣ سقط من م.

٤ من م.

٥ في النسختين: فاعتلت.

٦ في النسختين: فقلبت.

٧ م: وحركة.

٨ سقط حتى قوله "صارت همزة" من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف على طيارة. وقد نقل جهل مالكي النسخة هذا الطيارة إلى موضع آخر من الكتاب، فأثبتناها هنا على الصواب. وانظر المقتضب ١: ٩٩.

٩ ف: لا التبس.

١٠ ف: مُعاوِد.

١١ ف: عاوَدَ.

١٢ كذا. وفي باب القلب أحال على ما هنا، دون بيان. انظر الورقة ٤٢.

١٣ ويجوز فيما كانت فاؤه أن تبدل الهمزة بعد الألف فيه ياء، نحو: آيِبٌ وآيِمٌ وآيِلٌ وآيِنٌ.." (١)

"وإن كانَ على وزن "افعَلَّ" أو "افعالَّ"، نحو: ابيَضَّ وابياضَّ، واعوَرَّ واعوارَّ، فإنَّ العين تصحُّ ولا تَعتلُّ١. وإنَّما لم تعتلَّ؛ لأنَّك لو أعللتَ "ابيَضَّ" و٢ "اعوَرَّ" لقلتَ "باضَّ" و"عارَّ"، فيلتبس بـ"فاعَلَ". وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن، وتقلب الواو والياء ألفًا، لتحرُّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ.

وكذلك لو أَعللَت "ابياضَّ" واعوارَّ" لَلزمك أن تقول "باضَّ" و"عارَّ" فيلتبس بـ"فاعَلَ". وذلك أنك إذا فعلت بهما٣ ما فعلتَ بـ"افعَلَّ" التقى ساكنان: ألف "افعالَّ" والألفُ المبدلة، فتحذف إحداهما، فيصير اللفظ "باضَّ" و"عارَّ".

وممّا يوجب أيضًا تصحيحَ "افعلَّ" و"افعالَّ" أنَّ المزيد إنَّما اعتلَّ بالحمل على غير المزيد، [وغيرُ المزيد] ٤ ممّا هو في معنى "افعَلَّ" و"افعالَّ" لا يعتلُّ٥ نحو: عَوِرَ وصَيِدَ. فليس لـ"افعَلَّ" و"افعالَّ" ما يُحملان عليه في الإعلال.

فإن كان الاسم على أزيدَ من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون موافقًا للفعل في وزنه، أو لا يكون. فإن كان موافقًا للفعل في وزنه٦ –وأعني بذلك أن يكون عدد حروفه موافقًا لعدد حروف الفعل، وحركاتُه كحركاته وسكناتُه كسكناته– فلا يخلو من أن يكون موافقًا للفعل في جنس الزيادة فلا٧ يخلو من أن يكون إعلاله إعلالَ الفعل مصيّرًا له على **لفظ الفعل**، أو لا يكون.

فإن لم يكن مصيّرًا له على لفظه أعللته لأمن اللَّبس. وذلك نحو أن تبني من القول اسمًا على "يُفْعُلٍ" بضمّ الياء والعين، فإنك تقول "يُقُوْلٌ". وكذلك إن بنيته من البيع قلتَ "يُبِيْعٌ". والأصل "يُبْيُعٌ"، فنقلت الضَّمَّة من الياء إلى الباء، فصارت الياء ساكنة بعد ضمَّةٍ، فقلبت الضَّمَّة كسرة لتصحَّ الياء، كما فعلوا في بِيْض ومَبِيع، في مذهب٨ [سيبويه في إعلالهما. هذا مذهب جماعة

---

١ المنصف ١: ٣٠٤-٣٠٥.

٢ م: أو.

٣ م: به.

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ابن عُصْفُور ص/٢١٨

٤ من م.

٥ علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: "قد نبهنا على هذا قبل، فانظره". يريد أن ابن عصفور حمل ههنا المزيد على غير المزيد في الاعتلال، مع أنه كان قد حمل من قبلُ غير المزيد على المزيد في ذلك. انظر ص٣٠٥ و٣٠٧ و٣٦٢.

٦ سقط "أو لا يكون ... في وزنه" من م.

٧ سقط من النسختين إلى قوله "لم يعلَّ لئلّا يلتبس"، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

٨ انظر الكتاب ٢: ٣٦٥-٣٦٦.." (١)

"النحويّينَ ... لكونه] ١ ليس مبنيًّا على فعل. والصحيح ما ذهب إليه من أنك تُعلُّ، لموافقته "يُفعلُ" في الوزن، وإن لم يكن مبنيًّا على الفعل. وسيقام الدليل على صحّة ذلك، فيما زيادته مخالفة لزيادة الفعل. وإن كان الإعلال مصيّرًا له على لفظ الفعل لم يُعلَّ، لئلّا يلتبس الاسم بالفعل. وذلك نحو قولك:٢ هذا أطوَلُ منك؛ ألا ترى أنك لو أعللتَ فقلت "أطالَ" لالتبس بلفظ الفعل؟ وكذلك٣ لو بَنَيتَ مثل "يَفْعَلٍ"٤ و"تَفعَلٍ"، من القول والبيع، لقلت "يَقْوَلٌ"٥ و"يَبْيَعٌ"٦، و"تَقْوَلٌ" و"تَبْيَعٌ". وكذلك أيضًا لو ألحقتَ التاء لم تَعتدَّ بها، وصَحَّحتَ الاسم، فكنت تقول "يَقْوَلَةٌ"٧ و"يَبْيَعةٌ"٨، و"تَقْوَلَةٌ" و"تَبْيَعةٌ".

أو٩ أَلِفَي التأنيث أو الألف والنون الزائدتين المشبهتين لهما أو ياءي النسب أو علامة التثنية [والجمع السالم] ، لم تعتدَّ بهما وصححت الاسم. قالوا: تَدوِرةٌ، في اسم مكان. وقالوا أخيَليٌّ، في النسب إلى أخيل، وأبيضِيٌّ، ويومٌ أروَنانٌ وهَيّنٌ وأهوِناءُ. وقالوا في اسم موضع: [أبْيَنُ، وفي جمع بَيِّن] : أبْيِناءُ. وقال بعضهم أبِيْناءُ، فأعلّ وهو شاذٌّ، ووجهه أنه أعلّه لكونه على وزن الفعل، واعتدَّ بأَلِفَي التأنيث في رفع العلَّة الموجبة للتصحيح قبل لحاقها. وهو خوف اللبس بالفعل؛ ألا ترى أنه لا يمكن التباسه بالفعل بعد لحاقهما؟ وكذلك حكم ما لفظه لفظ الفعل١٠، وزيادتُه كزيادة الفعل. قال الشاعر١١:

جاءُوا بِتَدْوِرةٍ، يُضيءُ وُجُوهَنا ... دَسَمُ السَّلِيطِ، علَى فَتِيلِ ذُبالِ

فأمَّا١٢ "يَزِيدُ" اسمَ رجلٍ فإنَّما اعتلَّ من قِبَل أنه كان فِعلًا لَزِمَه الإعلال، ثمَّ نُقِلَ من الفعل فسُمِّي به. فهو في المعتلِّ نظيرُ "يَشكُرَ" في الصحيح. وكذلك "تَزِيدُ" بالتاء.

---

١ ما بين معقوفين مخروم تتعذر قراءته.

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ابن عُصْفُور ص/٣١٢

٢ م: قوله.

٣ الكتاب ٢: ٣٦٥. وانظر المنصف ١: ٣٢٢.

٤ الكتاب: تُفعل.

٥ الكتاب: تُقول.

٦ الكتاب: تُبيع.

٧ الكتاب: تَقوِلة.

٨ الكتاب: تَبيِعة.

٩ العطف على "التاء". وسقطت الفقرة من النسختين وألحقها أبو حيان بحاشية ف.

١٠ المنصف ١: ٣٢٤-٣٢٥. وفي النسختين: "ما هو على وزن الفعل". والتصويب من حاشية ف.

١١ ابن مقبل. ديوانه ص٢٥٧ والكتاب ٢: ٣٦٥ والمنصف ١: ٣٢٤ واللسان "دور" و"ذبل". والتدورة: مكان مستدير تحيط به جبال. والسليط: الزيت.

١٢ من المنصف ١: ٢٧٩ حتى قوله "في الصحيح".." (١)

"وغَيور١ فإنَّهما لو أبدلا عند سكون ما بعدهما لالتقى ساكنان، وعند التقائهما يلزم أحد الأمرين: إمَّا حذف أحدهما فيَلتبس مثال بمثال؛ لأنَّ"بَيَاناً وَعَوَاناً" يصيران لو أُعِلاَّ:"بَانا وعَانا".

وإمَّا تحريك أحدهما وذلك رجوع إلى ما ترك من التصحيح، فتعين استصحابه٢.

فلو كانت الواو والياء لاماً مضمومة أو مكسورة قبل واو أو ياء ساكنة مفردة حذفت بعد قلبها ألفاً٣ نحو: جاءني الأعْلَون، ورأيت الأَعْلَيْن، والأصل "الأعْلَيُون، والأَعْلَيِيْن".

ولم يمنع إعلال هذه الياء ونحوها سكونُ ما بعدها؛ لأنَّها لام.

) وحَذْف) ٤ اللام لساكن منفصل كثير، فإذا حذفت لساكن متصل كما هو في الجمع المذكور فليس بمنكور.

وأيضاً فإنَّ اللام أقبل لتأثير أسباب الإعلال من العين، ولذلك صحَّت واو"عِوَض"وياء "عُيَبَة"٥ وأعلت واو "شَجِيَة"٦ وياء

---

١ الغيور من الغيرة، يقال: رجل غَيُور وغيران. ينظر الصحاح "غير".

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ابن عُصْفُور ص/٣١٣

٢ أي الحرف الأصلي.

٣ ينظر المساعد٤/١٦٢، وشفاء العليل٣/١٠٩٨، ومنجد الطالبين ص١٤٠.

٤ في ب: "وحذفت".

٥ في اللسان "عيب": ورجل عَيَّاب وعَيَّابة وعُيَبَة: كثير العيب للناس. والرواية في ب: "غيبة"، وفي الصحاح واللسان "غيب"، "وجمع الغائب غُيَّب، وغُيَّاب، وغَيَب أيضاً، وإنَّما ثبتت فيه الياء مع التحريك؛ لأنَّه شبه بصَيَد، وإن كان جمعاً، وصيد مصدر ... " وقال المصنف في التعريف في ضروري التصريف ص ٥٠: "أو يقصد به التنبيه على الأصل كقود وغَيب". وقال ابن يعيش في شرحه للملوكي ص ٢٢٠: "ألا تراهم لم يقلبوا عِوَض وطِوَل، ونحو "العُيبة "لخروجها عن **لفظ الفعل** مع أنَّك لو قلبت في "عِوَض "ونحو لصرت إلى الياء للكسرة قبلها، ولو قلبت في "العُيبَة "لصرت إلى الواو للضمة قبلها، وهي لفظ لا تؤمن معه الحركة". وينظر الكتاب ٤/٣٥٩، وشرح الشافية للرضي ٣/٨٧، ١٦٥.

٦ الشجو الهم و الحزن. ينظر اللسان "شجو".." (١)

"ولضعفها بمباينة لفظها **لفظ الفعل**، لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على ما خفف من إنّ وأنّ وكأنّ، ورأيهما في ذلك ضعيف.

وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة:

ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا ونصفه فقد

قال ابن برهان مشيرا إلى هذا البيت: الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال.

قلت: من رفع جعل ما كافة ليت كما كفت إنْ ما الحجازية، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو: (عما قليلٍ) و: (فبما رحمة من الله).

وأجاز سيبويه كون ليت في بيت النابغة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فما اسم ليت، وهو مبتدأ محذوف، وخبره هذا، والجملة صلة ما أوصفتها، فليت بهذا التوجيه عاملة في الروايتين. هي حقيقة بذلك، لأن اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت ليتما بقاء العمل دون إنما وكأنما ولكنما ولعلما، وهذا هو مذهب سيبويه.

وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسا. وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ابن مالك ص/١٦٧

زيدا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ.." (١)

"يريد المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحثّ أجله ولا يشْعر.

وقد يوقع فعل ضمير متصل على موصول بفعل مسند إلى مفسر الضمير نحو ما أراد زيد أخذه، فما في موضع نصب بأخذ، وزيد فاعل أراد وهما صلة لما، وفاعل أخذ ضمير زيد، وجاز هذا لأن التقدير أخذ زيد ما أراد. ومثله قول الشاعر:

ما جَنت النفسُ مما راقَ منظره ... رامتْ ولم يَنْهَها بأسٌ ولا حَذَرُ

ص: يجوز الاقتصار قياسا على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه أو سببه أو مقارنه أو الوعد أو السؤال عنه بلفظه (أو معناه) وعن متعلقه، وبطلبه وبالرد على نافيه أو الناهي عنه أو على مثبته أو الآمر به. فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم. وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف ثاني الجزءين.

ش: المقصود هنا التنبيه على حذف الفعل وفاعله والاقتصار على المفعول به، لأن الباب له، لكني ذكرت لفظا صالحا للمفعول به وغيره م ن منصوبات الفعل، لأنها كلها متساوية في صحة النصب بفعل محذوف كقولك: زيدا، لمن قال: مَن ضربت؟ وكقولك: حين ظلم، لمن قال: متى، وكقولك: ضربا يردعه، لمن قال أيّ ضرب ضربته، وكقولك تأديبا، لمن قال: لمَ ضربته، وكقولك مكتوفا، لمن قال كيف ضربته؟ ولغير المفعول به مواضع يستوفى فيها بعون الله بيان ما يحتاج إليه.

ومثال الاستغناء عن **لفظ الفعل** بحضور معناه قولك لمن شرع في إعطاء: زيدا بإضمار أعْطِ، ولمن شرع في ذكر رؤيا: خيرا لنا وشرّا لعدونا، بإضمار رأيت، ولمن قطع حديثا: حديثك بإضمار تمّم أو نحو ذلك. ومثال الاستغناء بسبب الفعل قول الشاعر:." (٢)

"الفعل، ولا موقع ما يوصل بالفعل. ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل أو تبيين نوعه أو مرّاته.

والثاني من ضربي اسم المصدر ما ساواه في المعنى والشياع وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٣٨

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/١٥٥

الفعل، أو موقع ما يوصل بالفعل، وخالفه بخلوّه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في الفعل، كوضوء وغسل فإنهما مساويان للتوضؤ والاغتسال في المعنى والشياع وجميع ما نُفي عن العَلَم، وخالفه بخلوه دون عوض من بعض ما في فعليهما، وهما توضّأ واغتسل. وحق المصدر أن يتضمن حروف الفعل بمساواة كقولك توضأ توضؤًا، أو بزيادة عليه كأعلم إعلاما ودحرج دحرجة. وقلت لفظا وتقديرا احترازا من فِعال مصدر فاعل كقتال فإنه مصدر مع خلوه من المدّة الفاصلة بين فاء فعله وعينه، لأنها حذفت لفظا واكتفى بتقديرها بعد الكسرة. وقد تثبت فيقال قيتال. وقلت دون عوض احترازا من عدة، فإنه مصدر وعد مع خلوه من الواو، لأن التاء في آخره عوض منها، فكأنها باقية.

وكذا تعليم مصدر علّم مع خلوه من التضعيف، ولكن جعلنا التاء في أوله عوضا من التضعيف، فكأنه باق؛ ولذلك جيء بالمصدر مضعفا ككذّب كِذّابا، استغنى عن التاء ونسب التعويض إلى تاء تعليم، لأن ياءه مساوية لألف إكرام وإسماع وانطلاق واستخراج ونحوها م المزيدات التي قصد بها ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تعويض. ومن المحكوم بمصدريته مع خلوه من بعض حروف فعله كينونة فأصلة كيونونة ثم عومل معاملة ميّت وميْت، فحذفت عينه وعوض منها الياء والتاء. ومن المحكوم بمصدريته ثواب وعطاء أصلهما إثواب وإعطاء. فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال والمصدرية باقية كطاعة وطاقة وجابة والأصل إطاعة وإطاقة وإجابة، لأنها مصادر أطاع وأطاق وأجاب، فحذفت الهمزة واكتفى بالتقدير.

هذه وأمثالها مصادر لقرب ما بينها وبين أصلها بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعد وتفاوت كعون وعِشرة وكِبْر وعُمر وغرق وكلام، بالنسبة إلى إعانة ومعاشرة وتكبّر وتعمير وإغراق وتكليم. فهذه وأمثالها أسماء مصادر. وأما ما ليس فيه الإغرابة وزنه كدعابة ورعْيا وغلوّ فهو مصدر، وجعله اسم مصدر تحكم بغير دليل. ومن إعمال ثواب." (١)

"يسلم، لأن المراد التعريف بثبوت السير والقتل على كل تقدير إلا عند غروب الشمس، وإسلام الكافر، فما بعد أو منه مخرج من الأصناف الثابت معها السير والقتل، فحقه أن يكون مخرجا بإلا، ولكن أقاموا "أو" مقامها لقربها منها، وكان ما بعد أو مخالفا في الشك لما قبلها، كما كان ما بعد إلا مخالفا لما قبلها، فإذا جاء الفعل بعد "أو" هذه فهو منصوب، ما لم يُبْنَ على مبتدأ محذوف فيرفع.

ونصبه عند البصريين ليس بأو، لأنها حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل شيئا، بل بأن مضمرة، قال

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ١٢٢/٣

سيبويه بعد إنشاده قول امرئ القيس:

فقلتُ له لا تَبْكِ عينُك إنّما ... نحاول مُلْكا أو نموت فنُعْذَرا

المعنى: إلا أن نموت فنعذر، ولو رفعه لكان عربيا جائزا على وجهين: على أن يشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول تقديره: أو نحن نموت. ثم مثل بقوله: اضربه أو يستقيم، وبقوْل زياد: كسرت كعوبها أو تستقيم. ثم قال: المعنى إلا أن تستقيم. وإن شئت رفعت على الأمر على الابتداء، لأنه لا سبيل إلى الاشتراك، فحمل الرفع في المخالف على إضمار مبتدأ، والنصب على إضمار أن، بناء على أنها مع صلتها في تأويل اسم معطوف على ما قبل أو لتأوله بمصدر معمول لفعل محذوف تقديره فيما مثلنا: ليكونن سير مني أو غروب الشمس، وليكونن قتل مني للكافر أو إسلام منه. إلا أنهم لا يظهرون أن استكراها لعطف لفظ الاسم على **لفظ الفعل**.

ص: وتضمر أيضا لزوما بعد فاء السبب جوابا لأمر، أو نهي، أو دعاء، بفعل أصيل في ذلك، أو لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل، أو لنفي محض أو مؤول، أو عرض، أو تحضيض، أو تمن، أو رجاء.." (١)

"كَ ((مَضْرُوب)) فاشتقاقه من الضَّرْب١.

وَالرَّابِع وَالْعشْرُونَ: متغير بتبدل المصحوب مَعَ اتِّحَاد اللَّفْظَيْنِ كَ ((طَلَبَ وضَحِكَ)) فَإِنَّهُمَا مشتقان من الطَّلَبِ والضَّحِكِ٢.

هَذَا شرح مَا حضرني، وَالْحَمْد لله أَولا وآخراً، وظاهراً، وَبَاطنا، عدد ماخلق، وَعدد مَا هُوَ خَالق، حمداً يوافي نعمه الجسيمة، ويكافئ مننه الْعَظِيمَة، وَصلَاته وَسَلَامه على سيدنَا مُحَمَّد النَّبِي الْأُمِّي، وعَلى آله وَأَصْحَابه، وَالتَّابِعِينَ لَهُم بِإِحْسَان، والمقتدين بهم فِي كل زمَان، مَا ذكره الذاكرون، وَمَا غفل عَن ذكره الغافلون.

---

١ زَادَت فِيهِ الْمِيم وَالْوَاو وتحركت الرَّاء الَّتِي كَانَت سَاكِنة وسكنت الضَّاد الَّتِي كَانَت متحركة.

٢ اتَّحد **لفظ الْفِعْل** والمصدر فِي الْكَلِمَتَيْنِ فهما فِي الْأَوليين فعلان وَفِي الْأَخِيرَتَيْنِ مصدران، وَوزن طَلَب وضحك مُخْتَلف وَمن هُنَا جَاءَ التغاير بَين المصحوب ومصاحبه.." (٢)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٤/٢٦

(٢) من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق ابن مالك ص/٣٣٩

"والمطرد[1] في أخبار هذا[2] الباب ورودها **بلفظ الفعل** المضارع مجردًا من "أن" بعد "جعل" و"أخذ" و"طفق" و"طبق" و"علق" و"هب" و"أنشأ".

وهذه السبعة هي للشروع[3] في الفعل.

ويقرن بـ"أن" مع "حرى" و"اخلولق" و"أولى" عند من أثبتها مستشهدًا بما أنشد[4] الأصمعي[5] من قول الشاعر:

١٩٨-

فعادى بين هاديتين منها ... وأولى أن يزيد على الثلاث

أي: قارب

واستعمل الخبر بالتجريد أو الاقتران بعد "عسى" و"كاد"

---

١ ع "وهو المطرد".

٢ ع تكرر "هذا".

٣ ع "المشروع".

٤ ك وع "أنشده".

٥ عبد الملك بن قريب بن أصمع أبو سعيد، الباهلي، إمام في اللغة، والنحو، وأشعار العرب وأخبارها توفي سنة ٢١٦ هـ.

١٩٨- من الوافر أنشده الأصمعي، ولم يعزه كما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة ٦/ ١٤١ ولم ينسبه أيضًا، و"أولى" هنا غير "أولى" المستعمل مع اللام في قولهم "أولى له" فهو اسم للوعيد أما هنا فهو أفعل تفضيل من الولي وهو القرب.

عادى: والى بين الصيدين يصرع أحدهما على إثر الآخر هاديتين: تثنية هادية وهي أول الوحش، أولى أن يزيد على الثلاث: كاد يفعل ذلك.." (١)

"على فاعله، غير صالح للإضافة إليه كـ"ضارب" و"مكرم و"مستخرج".

ويعمل عمل فعله إن لم يكن ماضي المعنى، وكان بعداستفهام أو نفي نحو: "أمكرم زيد عمرا" و"ما هو تارك برا اليوم أو غدا".

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٤٥٣/١

وكذا١ إن كان خبرا أو نعتا، أو حالا نحو: "زيد مكرم رجلا طالبا علما" و"جاء أخوك قاصدا خيرا".
وتناول المسوق٢ للإخبار٣ خبر المبتدأ، وخبر إن و"كان" وثاني مفعولي "ظننت"٤.
ولو قصد باسم الفاعل المضي لم يعمل، لأنه لم٥ يشبه لفظه **لفظ الفعل** الذي هو بمعناه.
بخلاف المقصود به الحال أو الاستقبال فإن لفظه شبيه **بلفظ الفعل** المدلول به على الحال أو٦ الاستقبال، وهو المضارع.

---

١ ع وك "وكذلك".
٢ هـ "المسبوق".
٣ يقصد في قوله "أوسيق للإخبار".
٤ ع وك "ظن".
٥ ع وك "لا يشبه".
٦ ع وك "والاستقبال".." (١)

"الياء الثالثة كان سيبويه يمنه صرفه، لأنه وإن زال وَزْنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسْياً، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبه عليه، كما منع صرف نحو يعد ويروى اتفاقاً، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوباً، وكان عيسى بن عمر يصرفه، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرْأس، فإن النقص فيه غير لازم (١) وليس بشئ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسْياً، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذْفَ ياء قاض ومع اللام والإضافة يردها كالأُحَيِّيِ، قال الفارسي: إنما فعل ذلك لمشابهته في **اللفظ الفعل**، فكأنه اسم جار عليه مثل المحيى وكذا يلزمه أن يقول في يصغير يَحْيى يُحَيٍّ، ورد سيبويه على ابن العلاء بقولهم في عَطَاء: عطى، بحذف الثالثة

---

(١) انه أخف من أحمر وصرفت أرأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت أرس.
وأما أبو عمرو فكان يقول: أحى (أي بالادغام وحذف الثالثة معتدا بها فيعربه كقاض) ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لانها ياء كهذه الياء وهى بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية سقيبة وشا وشوى.

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١٠٢٨/٢

وأما يونس فقوله: هذا أحى (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب " اه.

قال السيرافي: " ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سيبويه بأصم قال: لان أصم لم يذهب منه شئ لان حركة الميم الاولى في أصمم قد ألقيت على الصاد، وليس هذا بشئ، لان سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد، والمانع من الصرف لا يوجب صرف، وأصم أخف من أصمم الذي هو الاصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلا بيضع ويعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل " اه (١) الا رأس العظيم الرأس. والانثى رأسي، وقد خفف الا رأس بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الارس – بفتح الهمزة والراء –

وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل إجماعا (*)." [(١)]

"[بعض ما لا يعل من الصيغ وسبب ذلك] :

قوله: "وصح باب ما أَفْعَلَهُ....١" [إلى آخره٢.

أي: وصح باب ما أفعله٣] ، نحو: ما أَقْوَلَه٤، وما أبيعه٥؛ لعدم تصرفه تصريف الأفعال أو للفرق٦ بين باب التعجب وغيره في المعتل العين.

وصح "أَفْعِلْ به" في التعجب، نحو "أَقْوِلْ به" حملًا له على "ما أَفْعَلَه".

وصح أفعل التفضيل، نحو: زيد أقول وأبيع منك؛ حملًا٧ له على: ما أفعله؛ لأن بابي التعجب وأفعل التفضيل يجريان مجرى واحدا٨ فيما يجوز ويجب ويمتنع، أو للفرق بين لفظ الاسم **ولفظ الفعل** المتصرف نحو: أقام، وأباع لما اتفقا في الحروف؛ لئلا يحصل الالتباس بينهما، فحمل٩ المصنف أفعل التفضيل في التصحيح على فعل التعجب.

---

١ عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلَهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ، وَأَفْعَلُ منه محمول عليه أو للّبس بالفعل". "الشافية، ص١٢".

٢ إلى آخره: ساقط من "هـ".

٣ ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

٤ في "هـ": ما أوقله. تحريف.

٥ في "ق": وما بيعه. تحريف.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٢٣٣/١

٦ في "هـ": وللفرق.

٧ له: ساقط من "هـ".

٨ في "ق": واحد.

٩ في "هـ": حمل.." (١)

"وَقَوْلنَا طلب يَشْمَل الْأَمر وَالنَّهْي وَالدُّعَاء وَالْعرض والتحضيض وَالتَّمَنِّي والاستفهام فَهَذِهِ سَبْعَة مَعَ النَّفْي صَارَت ثَمَانِيَة

وَهَذِه الْمَسْأَلَة الَّتِي يعبر عَنْهَا بِمَسْأَلَة الْأَجْوِبَة الثَّمَانِية وَلكُل مِنْهَا نصيب من القَوْل يَخُصُّهُ فلنتكلم على ذَلِك بِمَا يكْشف اشكاله فَنَقُول أما النَّفْي فنحو قَوْلك مَا تَأتِينِي فأكرمك وَلَك فِي هَذَا أَرْبَعَة أوجه أَحدهَا أَن تقدر الْفَاء لمُجَرّد عطف **لفظ الْفِعْل** على لفظ مَا قبلهَا فَيكون شَرِيكه فِي اعرابه فَيجب هُنَا الرّفْع لِأَن الْفِعْل الَّذِي قبلهَا." (٢)

"فنكرمك بِالنّصب هَذَا قَول الْجُمْهُور وَخَالفهُم الْكسَائي فَأجَاز النصب مُطلقًا وفصل ابْن جني وَابْن عُصْفُور فأجازاه اذا كَانَ اسْم الْفِعْل من **لفظ الْفِعْل** نَحْو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لَفظه نَحْو صه فنكرمك وَمَا أَحْرَى هَذَا القَوْل بِأَن يكون صَوَابا

وَأما النَّهْي فكقولك لَا تفعل شرا فأعاقبك وَقَول الله تَعَالَى ﴿لَا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بِعَذَاب﴾ ﴿وَلَا تطغوا فِيهِ فَيحل عَلَيْكُم غَضَبي﴾ وَلَو نقضت النَّهْي بإلا قبل الْفَاء لم تنصب نَحْو لَا تضرب الا عمرا فيغضب فَيجب فِي يغْضب الرّفْع

وَأما الدُّعَاء فكقولك اللَّهُمَّ تب عَليّ فأتوب وَقَول الله تَعَالَى ﴿رَبنَا اطْمِسْ على أَمْوَالهم وَاشْدُدْ على قُلُوبهم فَلَا يُؤمنُوا حَتَّى يرَوا الْعَذَاب الْأَلِيم﴾ وَقَول الشَّاعِر." (٣)

"وَأَقُول إِنَّمَا أخرت هَذَا عَن الظّرْف وَالْمَجْرُور وَإِن كَانَ مأخوذا من **لفظ الْفِعْل** لِأَن عمله فِي الْمَرْفُوع الظَّاهِر لَيْسَ مطردا كَمَا ترَاهُ الْآن

وأشرت بالتمثيل بِأَفْضَل وَأعلم الى أَنه يبْنى من الْقَاصِر والمتعدي

وَمِثَال إعماله فِي التَّمْيِيز ﴿أَنا أَكثر مِنْك مَالا وأعز نَفرا﴾ ﴿هم أحسن أثاثا ورئيا﴾

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي الأستراباذي، ركن الدين ٢/٧٦٠

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين ابن هشام ص/٣٩٠

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين ابن هشام ص/٣٩٥

وَمِثَال إعماله فِي الْحَال زيد أحسن النَّاس مُتَبَسِّمًا وَهَذَا بسرا أطيب مِنْهُ رطبا
وَمِثَال إعماله فِي الظّرْف قَول الشَّاعِر
(فَإِنَّا وجدنَا الْعرض أحْوج سَاعَة ... إِلَى الصون من ريط يمَان مسهم)." (١)
"أَحدهَا أقوم من نَحْو قَوْلك إِن قَامَ زيد أقوم وَذَلِكَ لِأَن الْمبرد يرى أَنه على إِضْمَار الْفَاء وسيبويه بَرِيء أَنه مُؤخر من تَقْدِيم وَأَن الأَصْل أقوم إِن قَامَ زيد وَأَن جَوَاب الشَّرْط مَحْذُوف وَيُؤَيّدهُ التزامهم فِي مثل ذَلِك كَون الشَّرْط مَاضِيا
وَيَنْبَنِي على هَذَا مَسْأَلَتَانِ
إِحْدَاهمَا أَنه هَل يجوز زيدا إِن أَتَانِي أكْرمه بِنصب زيدا فسيبويه يُجِيزهُ كَمَا يُجِيز زيدا أكْرمه إِن أَتَانِي وَالْقِيَاس أَن الْمبرد يمنعهُ لِأَنَّهُ فِي سِيَاق أَدَاة الشَّرْط فَلَا يعْمل فِيمَا تقدم على الشَّرْط فَلَا يُفَسر عَاملا فِيهِ
وَالثَّانِيَة أَنه إِذا جِيءَ بعد هَذَا الْفِعْل الْمَرْفُوع بِفعل مَعْطُوف هَل يجْزم أم لَا فعلى قَول سِيبَوَيْهٍ لَا يجوز الْجَزْم وعَلى قَول الْمبرد يَنْبَغِي أَن يجوز الرّفْع بالْعَطْف على **لفظ الْفِعْل** والجزم بالْعَطْف على مَحل الْفَاء الْمقدرَة وَمَا بعْدهَا
الثَّانِي مذ ومنذ وَمَا بعدهمَا فِي نَحْو مَا رَأَيْته مذ يَوْمَانِ فَقَالَ السيرافي فِي مَوضِع نصب على الْحَال وَلَيْسَ بِشَيْء لعدم الرابط وَقَالَ الْجُمْهُور مستأنفة جَوَابا لسؤال تَقْدِيره عِنْد من قدر مذ مُبْتَدأ مَا أمد ذَلِك وَعند من قدرهَا خَبرا مَا بَيْنك وَبَين لِقَائِه
الثَّالِث جملَة أَفعَال الِاسْتِثْنَاء لَيْسَ وَلَا يكون وخلا وَعدا وحاشا فَقَالَ السيرافي حَال إِذْ الْمَعْنى قَامَ الْقَوْم خالين عَن زيد وَجوز الِاسْتِئْنَاف وأوجبه ابْن عُصْفُور فَإِن قلت جَاءَنِي رجال لَيْسُوا زيدا فالجملة صفة وَلَا يمْتَنع عِنْدِي أَن يُقَال جاؤوني لَيْسُوا زيدا على الْحَال." (٢)
"قيل اكْتفى بِكَلِمَة بِهِ الثَّانِيَة فَيكون كَقَوْلِه
٧٥٥ - (وَلَو أَن مَا عَالَجت لين فؤادها ... فقسا استلين بِهِ للان الجندل)
قُلْنَا قد جوز على هَذَا الْوَجْه عود بِهِ الْمَذْكُورَة إِلَى الرَّسُول لَا إِلَى مَا
وَالْخَامِس أَنه سمى ضمير آتيتكم مَفْعُولا ثَانِيًا وَإِنَّمَا هُوَ مفعول أول
مَسْأَلَة

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين ابن هشام ص/٥٣١
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٥٠٥

زعم الْأَخْفَش فِي قَوْله

٧٥٦ - (إِذا قَالَ قدني قَالَ بِاللَّه حلفة ... لتغني عني ذَا إنائك أجمعا)

أَن لتغني جَوَاب الْقسم وَكَذَا قَالَ فِي ﴿ولتصغى إِلَيْهِ أَفْئِدَة الَّذين لَا يُؤمنُونَ بِالآخِرَة﴾ لِأَن قبله ﴿وَكَذَلِكَ جعلنَا لكل نَبِي عدوا﴾ الْآيَة وَلَيْسَ فِيهِ مَا يكون ﴿ولتصغى﴾ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ وَالصَّوَاب خلاف قَوْله لِأَن الْجَوَاب لَا يكون إِلَّا جملَة وَلَام كي وَمَا بعْدهَا فِي تَأْوِيل الْمُفْرد وَأما مَا اسْتدلَّ بِهِ فمتعلق اللَّام فِيهِ مَحْذُوف أَي لتشربن لتغني عني وفعلنَا ذَلِك لتصغى

٥ - الْجُمْلَة الْخَامِسَة الْوَاقِعَة جَوَابا لشرط غير جازم مُطلقًا أَو جازم وَلم تقترن بِالْفَاءِ وَلَا بإذا الفجائية فَالْأول جَوَاب لَو وَلَوْلَا ولما وَكَيف وَالثَّانِي نَحْو إِن تقم أقِم وَإِن قُمْت قُمْت أما الأول فلظهور الْجَزْم فِي لفظ الْفِعْل وَأما الثَّانِي فَلِأَن الْمَحْكُوم لموضعه بِالْجَزْمِ الْفِعْل لَا الْجُمْلَة بأسرها

٦ - الْجُمْلَة السَّادِسَة الْوَاقِعَة صلَة لاسم أَو حرف فَالْأول نَحْو جَاءَ الَّذِي." (١)

"[تخفف لكن فتهمل وجوبا] :

مسألة:

وتخفف "لكن" فتهمل وجوبا١، نحو: ﴿وَلَكِنِ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ٢ وعن يونس والأخفش جواز الإعمال٣.

---

١ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل عليها وعلى الفعلية، وعلى المفرد، ومعناها باقٍ، وهو الاستدراك، وأما "لعل" فلا يجوز تخفيف لامها مطلقا. حاشية الصبان: ١/ ٢٩٤، والتصريح: ١/ ٢٣٥.

٢ "٨" سورة الأنفال، الآية: ١٧.

موطن الشاهد: ﴿وَلَكِنِ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ .

وجه الاستشهاد: مجيء "لكن" مخففة من الثقيلة مهملة؛ لِزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمباينة لفظها لفظ الفعل "لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم، وحكم إلغائها الوجوب عند الجمهور، وجاء عن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسا على "أن" المخففة، ولم يسمع عن العرب، والفرق بينها وبين "أن" زوال الاختصاص. شرح التصريح: ١/ ٢٣٥.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٥٣٤

٣ أي قياسا على "أن" المخففة العاملة، ومذهبهما في هذه المسألة فاسد ل ا يؤخذ به لما أوضحناه.." (١)

"واشترطت فِي الطّلب أَن يكون بِالْفِعْلِ احْتِرَازًا من نَحْو قَوْلك نزال فنكرمك وصه فنحدثك خلافًا للكسائي فِي إجَازَة ذَلِك مُطلقًا وَلابْن جني وَابْن عُصْفُور فِي إجَازَته بعد نزال ودراك وَنَحْوهمَا مِمَّا فِيهِ لفظ الْفِعْل دون صه ومه وَنَحْوهمَا مِمَّا فِيهِ معنى الْفِعْل دون حُرُوفه وَقد صرحت بِهَذِهِ الْمَسْأَلَة فِي الْمُقدمَة فِي بَاب اسْم الْفِعْل الْمَسْأَلَة الرَّابِعَة بعد وَاو الْمَعِيَّة إِذا كَانَت مسبوقة بِمَا قدمنَا ذكره مِثَال ذَلِك قَوْله تَعَالَى وَلما يعلم الله الَّذين جاهدوا مِنْكُم وَيعلم الصابرين يَا ليتنا نرد وَلَا نكذب بآيَات رَبنَا ونكون من الْمُؤمنِينَ فِي قِرَاءَة حَمْزَة وَابْن عَامر وَحَفْص وَقَالَ الشَّاعِر ألم أك جَاركم وَيكون بيني وَبَيْنكُم الْمَوَدَّة والإخاء." (٢)

"الثَّالِث أَن لَا يكون مضمرا فَلَا تَقول ضربي زيدا حسن وَهُوَ عمرا قَبِيح لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ لفظ الْفِعْل وَأَجَازَ ذَلِك الْكُوفِيُّونَ وَاسْتَدَلُّوا بقوله وَمَا الْحَرْب إِلَّا مَا علمْتُم وذقتم وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ المرجم." (٣)

"تقديره إن هلك منفس (١) والله أعلم

= وقبل: أن نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب " منفس " يروى برفعه.

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيبويه ١ – ٦٨، ومفصل الزمخشري ١ – ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية، لان " منفسا " حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفسا أهلكته.

والرواية الثانية برفع " منفس " وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن " منفس " مبتدأ، وجملة " أهلكته " خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد " إن " و" إذا " الشرطيين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الاداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلا لنفس الفعل المذكور بعده في نحو " إن زيد يزورك فأكرمه " بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له، فأما البصريون فلا يسلمون أولا رواية الرفع، ثم يقولون: إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط،

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٦٦/١

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى جمال الدين ابن هشام ص/٧٦

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى جمال الدين ابن هشام ص/٢٦٢

ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله، لان واحدا من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الاول قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك) وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في تقدير العامل في المشغول عنه (في ص ٥١٨) ، ثم انظر ما ذكرناه في باب الفاعل

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت، ولو أنه قال: " وتقديره عند البصريين إن هلك منفس " لاستقام الكلام.." (١)

"zالذي هو الإعراب "بالنون الثقيلة" أو هو بالمذكر المؤكد بالنون الثقيلة "في الصورة" وإن لم يلتبس حقيقة إذ أحد النونين مخفف والآخر مشدد أو إحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والأخرى بالثقيلة "ولا" يفرق أيضا "بحذف النون" من تضربين "حتى لا يلتبس بالمذكر" المخاطب خصه بالذكر وإن كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة وبالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التأنيث وإن كانت حاصلة إلا أن البحث لما كان في الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر والمخاطبة "و" يستتر الضمير المتصل وجوبا "في المضارع المتكلم" مطلقا "نحو" أنا "أضرب" في المتكلم وحده "و" نحن "نضرب" في المتكلم مع غيره "و" يستتر جوازا "في الصفة" مطلقا "نحو" أنا أو أنت أو هو "ضارب" أو نحن أو أنتما أو هما "ضاربان" أو نحن أو أنتم أو هم "ضاربون إلى آخره" أي أنا أو أنت أو هي ضاربة ونحن أو أنتما أو هما ضاربتان ونحن أو أنتن أو هن ضاربات "استتر" أي وقع الاستتار "في" الضمير "المرفوع دون المنصوب والمجرور؛ لأنه" أي المرفوع "بمنزلة جزء الفعل"؛ لأنه فاعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل؛ لأن الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر، فاكتفوا **بلفظ الفعل** كما يحذف من آخره الكلمة المشتهرة بشيء ويكون فيما أبقى دليل على ما أبقى كما في الترخيم، وليس المراد أن الدال على الفاعل هو الفعل، وإلا لزم أن يكون نحو: ضرب فعلا واسما؛ لأنه حينئذ كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان، فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان، بل المراد أن الدال على الفاعل هو ذلك الضمير إلا أنه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ **بلفظ الفعل**، وليس المراد أيضا من قولهم: إن الفاعل في زيد

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل ٢/١٣٤

ضرب هو هو أن المقدر ذلك المصرح به؛ لأنه لا بد أن يكون ضمير المفرد أقل من ضمير المثنى مع أن لفظة هو أكثر من ألف الضمير في ضربا، وأيضا لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم أن لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع أن ذلك جائز، نحو: ما ضرب إلا هو، وإنما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم في ذلك؛ لأنه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر

"بالنون الثقيلة" حق العبارة أن يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة لكنه تسامح بناء على ظهور المراد "في الصورة" أي في صورة الكتابة لا في التلفظ؛ لأن النون الثقيلة التي تدخل المخاطب مشددة ونون المخاطبة مخففة قوله: "ولا بحذف النون" عطف على قوله: بحركة ما قبل النون، ولفظة لا زائدة لتأكيد النفي؛ أي لم يفرق بينه وبين جمعه على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة "بالمذكر" المخاطب؛ فإنك إذا قلت: تضرب لم يعلم أنه مخاطب مفرد أو مخاطبة مفردة، وأيضا يلتبس بالغائبة المفردة، لكنه صرح بالمذكر للمناسبة الخطابية بينهما لنفي ما عداه مع أن المقصود يتم به "وفي المضارع المتكلم" سواء كان وحده أو مع غيره "نحو" أنا "أضرب و" نحن "نضرب" وكذا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب ولم أضرب ولن تضرب ولا نضرب "وفي الصفة" المراد بالصفة ها هنا ما يكون اسما مشتقا وهو أربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، وإنما سميت صفة لدلالتها على اتصاف الذات بالمصدر، فإن معنى قولك: ضارب مثلا ذات متصف بالضرب؛ يعني يستتر الضمير في الصفة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا، مذكرا كان أو مؤنثا "نحو" زيد "ضارب و" زيدان "ضاربان و" زيدون "ضاربون" وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات، وقس عليه سائر الصفات، قال بعض المحققين: وإنما استتر في الصفات؛ لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل، بل اقتضاؤها له لمشابهتها الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل، وقال بعضهم: إنما استتر في الصفات؛ لأن الألف والواو في التثنية والجمع ليسا بضمير كما يجيء، فلو برز الألف في التثنية والواو في الجمع يلزم اجتماع الألفين والواوين فاستتر الألف في المثنى والواو في الجمع المذكورين وكذا استتر النون في ضاربات ومضروبات تبعا للمذكر؛ إذ هو الأصل فإذا استتر في المثنى والجمع كان الاستتار في المفرد أجدر وأولى فيلزم الاستتار في الكل فلا ترى ضميرا بارزا في الصفات وهو المطلوب" ومما يجب أن يعلم أن الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث إنها لا تتغير عند تبديل ضمائرها غيبة وخطابا وتكلما فالمستتر فيه جاز أن يكون غائبا ومخاطبا ومتكلما، فيجوز أن يقال: زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وكذا في التثنية والجمع، فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر المصنف

الظروف والجار والمجرور وأسماء الأفعال مع أن الضمير المرفوع المتصل يستتر فيها؟ قلت: إنما لم يذكرها؛ لأن نظره مقصور على المشتقات كما أشرنا إليه في صدر الكتاب، وهذه الثلاثة ليست منها "واستتر في المرفوع" أي وقع الاستتار في الضمير المرفوع "دون" الضمير "المنصوب والمجرور؛ لأنه بمنزلة جزء الفعل" يعني لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع؛ لأن المنصوب والمجرور فضلة في الكلام فإنهما مفعولان والمرفوع فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل كما مر فيكون أشد اتصالا وامتزاجا فاستتر هو دونهما. ولما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل شرع في بيان علة استتارة في تلك المواضع فقال:." (١)

"z"لمكان وقع فيه الفعل" يخرج به غير المحدود، وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان أحكامه، وأحال تعريف اسم الزمان، وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة أحكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان، ولما جاز أن يتوهم لذلك أن هذه الصيغة حقيقة في المكان، ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقدير اسم الزمان؛ دفعا لذلك التوهم، وإشارة إلى أن الصيغة مشتركة بينهما "فزيدت الميم" موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت "في المفعول لمناسبة بينهما"؛ أي صيغة اسم المكان "من باب يفعل" بفتح العين من الأقسام كلها "مفعل" مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة "كالمذهب" بالفتح من يذهب "إلا من المثال" الواوي كما يدل عليه منه المثال، ولما خص استثناء حكم المثال الواوي بالذكر علم أن حكم المثال اليائي كحكم الصحيح، فإن كان من يفعل بفتح العين فمفعل بالفتح، نحو: ميئس وميقظ صرح به صاحب المغرب، وإن كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة، نحو: الميسر من اليسر وهو لعب القمار، وإن كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح، نحو: الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجيء إن شاء الله تعالى، كما أن الصحيح كذلك، وأما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو: مود من وديود صرح به صاحب المغرب أيضا، ويدل هذا على أن حكم دمي كما نقل بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين، وفي كلام صاحب المفتاح أيضا إيماء إلى ذلك حيث قال: اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة، وبكسر العين منه في المثال وفي غيره أيضا إن كان من باب يضرب وإلا فتحت تم كلامه، وأراد بباب يضرب الصحيح، ولذا لم يقل من يفعل فبقي قوله: وإلا فتحت شاملا للمعتلات بأسرها غير المذكور، ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه، وفي كلام بعضهم تصريح بأن حكم وفي مثل حكم وعد في هذا الباب، إلا أن اعتبارهم

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ديكنقوز ص/٤٢

بلام الفعل في أمثال هذا الحكم وإن حكم طوى مثل رمى يرجح الأول، وأيضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه، ويرشدك أيضا مجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح "فإنه"؛ أي اسم المكان "بكسر العين فيه"؛ أي في المثال الواوي الغير المضاف من جميع الأبواب "نحو" الموعد في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته، ولأنه على أصله والموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته و"الموجل" في مفتوح العين، وإنما كسر في الجميع ولم يفتح "حتى لا يظن أن وزنه فوعل" بفتح الفاء والعين؛ إذ لو فتح لظن أن وزنه فوعل "مثل جورب ولا يظن في الكسر" أن وزنه فوعل بالكسر "لأن فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم" وقيل:

"لمكان وقع فيه الفعل" قوله: اسم يشمل جميع الأسماء مشتقة وغير مشتقة، قوله: مشتق من يفعل، يخرج غير المشتقات واسم المفعول، وقوله لمكان وقع فيه الفعل يخرج ما عدا اسم المكان، وقوله: "فزيدت الميم كما في المفعول لمناسبة بينهما" إشارة إلى كيفية بناء اسم المكان وتحقيقه لما كان الفعل يدل على المكان بالالتزام اشتق بناء من **لفظ الفعل** جار عليه في الحركات والسكنات وعدم الحروف، فزادوا ميما في أوله مع أن حروف العلة أولى بالزيادة؛ لأن الأصل فيه الظرف وهو مفعول فيه، فأجري مجرى المفعول به في إلحاق الميم أوله أمارة عليه، كما لحقت في المفعول به أمارة عليه، وإنما اشتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول وإن اقتضت المناسبة في المفعولية ذلك؛ لأن اسم المكان لما كان اسم الذات لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل، فيكون وضعه على الإطلاق؛ أي لا من حيث ملاحظة العمل فاشتق مما هو الأصل، وهو المعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما، ولذلك قالوا: إن اسم الفاعل يجري على المعلوم واسم المفعول يجري على المجهول من المضارع؛ لأن ضمة الميم مقدرة، والواو ناشئ من الإشباع كذا قيل "ولم يزد الواو" في اسم المكان كما زيد في المفعول "حتى لا يلتبس" اسم المكان "به"؛ أي المفعول "وصيغته من باب يفعل"؛ أي مما كان عين مضارعه مفتوحا، وهو بابان الثالث والرابع "مفعل" بفتح العين فلا تباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام اليام المفتوحة "كالمذهب" من يذهب بالفتح "إلا من المثال فإنه"؛ أي اسم المكان "بكسر العين فيه"؛ أي في المثال مطلقا مع أن القياس الفتح "نحو الموجل" بكسر الجيم من يوجل بالفتح، وإنما كسر العين في المثال مع أنه خلاف القياس "حتى لا يظن أو وزنه فوعل" بفتح الفاء والعين زعما أن الميم من نفس بناء الكلمة لا زائد عليه "مثل جورب"، وإنما لم يجز أن يكون وزن اسم المكان فوعل مثل: جورب "لأنه"؛ أي جورب "ليس من" قسم

"اسم المكان و" لا من "الزمان" فيلتبس المكان بما ليس بمكان "ولا يظن في الكسر" أن وزنه فوعل بكسر العين "لأن فوعل لا يوجد في كلامهم" وهذا الدليل ليس بسديد؛ لأن المكان من الفعل الصحيح مثل المذهب قد يظن أن وزنه فعلل مثل جعفر، وهو ليس بمكان مع أنه لم يكسر بل أبقي على حاله، والأولى ما ذكره المحققون من أنهم كسروا العين في المعتل الفاء؛ لأن." (١)

"أوزان الأفعال.

ثم القائلون باسميتها اختلفوا في مدلولها فقيل١: مدلولها **لفظ الفعل**.

وقيل٢: مدلولها المصدر. وقيل٣: مدلولها مدلول الفعل وهو الحدث والزمان

فإذا قلت: (صه) مثلا فعلى الأول٤ هو اسم لقولك: اسكت. وعلى الثاني اسم لقولك: سكوتا. وعلى الثالث اسم لمعنى الأول٥. إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان بالوضع.

واختلفوا أيضا في إعرابها:

فقيل: لا موضع لها من الإعراب، ونسب إلى الجمهور٦.

وقيل: في موضع نصب٧.

---

١ نسب هذا القول إلى جمهور البصريين.

وقد ضعّفه الرضي وردّه، شرح الكافية للرضي ٦٧/٢ والتصريح ١٩٥/٢.

٢ هذا قول جماعة من البصريين. ينظر التصريح ١٩٥/٢.

٣ هذا قول ابن أبي العلج صاحب البسيط، قال وهو ظاهر قول سيبويه.

ينظر التصريح ١٩٥/٢ وهمع الهوامع ١٠٥/٢.

٤ أي على القول الأول.

٥ وهو الفعل (اسكت) ، وينظر توضيح المقاصد ٧٥/٤.

٦ وهو قول الأخفش واختاره ابن مالك والرضي. شرح الكافية الشافية ١٣٨٣/٣ وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢ والأشموني ١٩٦/٣.

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ديكنقوز ص/٧٦

٧ نسب هذا القول لسيبويه والمازني، ولم أجده في الكتاب.
ينظر ارتشاف الضرب ٢١٤/٣ والتصريح ١٩٥/٢ والأشموني ١٩٦/٣.." (١)

"إن التقدير: هذه خولان؛ وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبهه، وما لا يعمل لا يفسر عاملا.

وقال ابن السيد وابن بابشاذ: يختار الرفع في العموم كالآية، والنصب في الخصوص ك"زيدا اضربه".

"وَ" الثاني: أن تقع "بعدما إيلاؤه الفعل غلب" أي: بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل، فإيلاؤه: مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، والفعل: مفعول أول؛ لأنه الفاعل في المعنى، والذي يليه الفعل غالبا أشياء: منها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ ١ فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع، نحو: "أأنت زيد تضربه"، إلا في نحو: "أكل يوم زيدا تضربه"؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل. وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع، نحو: "أزيد ضربته أم عمرو"، وحكم بشذوذ النصب في قوله "من الوافر":

٣٩٥-

أثعلبة الفوارس أم رياحا ... عدلت بهم طهية والخشابا

---

١ القمر: ٢٤.

٣٩٥- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص٨١٤؛ والأزهية ص١١٤؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٥٧؛ وجمهرة اللغة ص٢٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٠٠؛ والكتاب ١/ ١٠٢، ٣/ ١٨٣؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٥ "خشب"، ١٥/ ١٧ "طها"؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٣؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص١٠٥.

شرح المفردات: ثعلبة ورياح: قبيلتان. عدلت: سوت. طهية: حي من بني تميم. الخشاب: قوم من بني مالك بن حنظلة.

المعنى: يفخر الشاعر بأبطال قومه، ويسمي أسماءهم، ويسخر من قوم الفرزدق.

الإعراب: "أثعلبة": الهمزة للاستفهام، "ثعلبة": مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده تقديره: "أأهنت ثعلبة" مثلا. "الفوارس": نعت "ثعلبة" منصوب. "أم": حرف عطف. "رياحا": معطوف على "ثعلبة". "عدلت": فعل ماض، والتاء فاعل. "بهم": جار ومجرور متعلقان بـ"عدلت". "طهية": مفعول به.

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري الجوجري ٧١١/٢

"والخشابا": الواو حرف عطف، "الخشابا": معطوف على طهية، والألف للإطلاق.

وجملة: "أأهنت" المقدرة الابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "عدلت" تفسيرية.

الشاهد: قوله: "أثعلبة الفوارس" حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام مع أن الاستفهام عن الاسم، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده، وهو "عدلت بهم"، وليس المحذوف من لفظ الفعل المذكور، بل هو من معناه، والتقدير: "أأهنت ثعلبة"، أو "أأظلمت ثعلبة"، أو نحو ذلك. وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه، وذهب ابن الطراوة إلى أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع.." (١)

"إذ الثاني توكيد، وإلا فسد اللفظ؛ إذ حقه حينئذ أن يقول: "أتاك أتوك"، أو "أتوك أتاك"؛ ومن نحو "من الطويل":

٤٠٧-

"ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة" ... كفاني ولم أطلب قليل من المال

فإن الثاني لم يطلب "قليل"، وإلا فسد المعنى؛ إذ المراد: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

= مذكر سالم. احبس: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر منعا من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنت". احبس: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسرة مراعاة للروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنت".

وجملة: "احبس" الثانية توكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: "أتاك أتاك" و"احبس احبس"، ففي كل من العبارتين توكيد لفظي. وإنما في الأولى تكرير للفظ الفعل ومفعوله، وفي الثانية تكرير للفظ الجملة المؤلفة من الفعل وفاعله الضمير المستتر فيه وجوبا.

٤٠٧- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢؛ وشرح قطر الندى ص١٩٩؛ والكتاب ١/ ٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١.

اللغة والمعنى: أسعى: أجد، أعمل. أدنى معيشة: حياة عادية.

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٤٣٢/١

يقول: لو أنه يسعى لحياة عادية لكفاه قليل من المال، ولكنه يسعى في طلب الملك والسيادة لذلك يتوجب عليه الجد والسعي المستمر.

الإعراب: ولو: الواو: بحسب ما قبلها، لو: حرف امتناع لامتناع. أن: حرف مشبه بالفعل. ما: حرف مصدري. أسعى: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، والفاعل: أنا، والمصدر المؤول من "ما وما بعدها" في محل نصب اسم "أن". لأدنى: جار ومجرور متعلقان بخبر "أن" المحذوف، والمصدر المؤول من "أن واسمها وخبره ا" في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: "لو ثبت كون سعيي". معيشة: مضاف إليه مجرور. كفاني: فعل ماض، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. ولم: الواو: حرف اعتراض، لم: حرف نفي وجزم وقلب. أطلب: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: أنا، والمفعول به محذوف تقديره "ولم أطلب الملك ... ". قليل: فاعل "كفى" مرفوع. من المال: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ"قليل".

وجملة "لو أسعى ... " بحسب ما قبلها. وجملة "كفاني ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة "لم أطلب" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: "كفاني ولم أطلب قليل"، حيث جاء قوله: "قليل" فاعلا لـ"كفاني"، وليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحا، والأمر ههنا ليس كذلك، لأن القليل ليس مطلوبا.." (١)

"المفعول له:

"تعريفه":

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله.

وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق؛ بكونه مصدرا؛ كما أشار إلى ذلك بقوله:

٢٩٨-

ينصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلا كـ"جد شكرا ودن"

٢٩٩-

وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتا وفاعلا وإن شرط فقد

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٤٥١/١

-٣٠٠

فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط كلزهد ذا قنع

"ينصب مفعولا له المصدر" أي القلبي "إن أبان تعليلا" أي: أفهم كونه علة للحدث، ويشترط كونه من غير لفظ الفعل "كجد شكرا"، أي: لأجل الشكر، فلو كان من لفظ الفعل ك"حيل محيلا" كان انتصابه على المصدرية "ودن" طاعة "وهو" أي: المفعول له "بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا" الجملة حالية، و"وقتا وفاعلا" نصب بنزع الخافض، أي: يشترط لنصب المفعول له -مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل- أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل.." (١)

"أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ:

"حقيقة اسم الفعل":

-٦٢٧

ما ناب عن فعل كشتان وصه ... هو اسم فعل وكذا أوه ومه

"مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ" في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة "كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ".

فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، والقيد الأوَّل -وهو لم يتأثر بالعوامل- فصل يخرج المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما، والقيد الثاني -وهو لم يكن فضلة- لإخراج الحروف؛ فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحدّ: فشتان: ينوب عن افترق، وصه ينوب عن اسكت، و"أوَّه": عن أتوجع، و"مهْ" عن انكفف، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها.

تنبيهان: الأوَّل كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه، وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل: مدلولها المصادر، وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدًا ودونك زيدًا، وما عداه فعل كنزال وصهْ، وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل.

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ١/٤٨٠

الثاني: ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه." (١)

"والمعنى على الأول: رب وجه يلوح لونه، وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة.

"وإن كانت الجملة فعلية فصلت بـ"لم"" في المضارع المنفي. "أو "قد"" في الماضي المثبت، فالأول "نحو: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ " [يونس: ٢٤] ، "و" الثاني "نحو قوله": [من الخفيف]

٢٥٩-

"لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ... ب فمحذورها كأن قد ألما"

ففصل بين "كأن" و"ألما" بـ"قد" والهول: الفزع، يقال: هاله الأمر يهوله إذا أفزعه، ولظى الحرب: نارها، والاصطلاء، من اصطليت بالنار: تدفأت بها، والمحذور: من الحذر، وهو: ما يخاف منه، وألم: ماض من الإلمام، وهو النزول: ألم به أمر إذا نزل به.

"مسألة:

وتخفف "لكن" فتهمل وجوبًا" لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وليباين لفظها **لفظ الفعل**، "نحو:" ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ "وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] ، وعن يونس والأخفش جواز الإعمال" قياسًا على "أن" ولم يسمع من العرب: ما قام زيد لكن عمرًا قائم، بنصب عمرو، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين "إن" زوال الاختصاص.

٢٥٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٩، وسر صناعة الإعراب ص٤١٩، ٤٣٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٨، وشرح شذور الذهب ص٢٨٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٦.." (٢)

"بالعين والراء المهملتين، من: عراه الأمر: إذا غشيه، و"قلبه" مفعول "يعر" و"شيء" فاعله، و"بل" للإضراب، و"أعظم الوجد" شدة الشوق.

"أو" أجيب به "استفهام محقق"، أي: ملفوظ به، "نحو: نعم زيد، جوابًا لمن قال: هل جاءك أحد؟ " فـ"زيد" فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال، "ومنه: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ " [الزخرف: ٨٧] ، فـ"الله" فاعل بفعل

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٩١/٣

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٣٣٥/١

محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، والتقدير: خلقنا الله؛ لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤال محقق، قاله التفتازاني١، وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه، ثم قال: والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩] ا. هـ.

وهو معارض بالمثل، فيقال: والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣] ، إلى قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٦٤] وما يقال: إنه قدم لإفادة الاختصاص ممنوع؛ لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح، والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية.

"أو" أجيب به استفهام "مقدر" يدل على تقديره **لفظ الفعل** المبني للمفعول، قاله السيد عبد الله، "كقراءة الشامي وأبي بكر٢: "يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، رِجَالٌ" [النور: ٣٦، ٣٧] ، فـ"يسبح" مضارع مبني للمفعول، و"له" نائب الفاعل، وأوجبه الخفاف لخفاء الإعراب، وعدم القرينة.

وقال الموضح في الحواشي لا يجب، بل هو أولى مما بعده. و"الآصال" جمع أصل، بضمتين، و"أصل" جمع أصيل، ويجمع آصال على أصائل، و"رجال" فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، وكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدو والآصال، قيل: من يسبحه، فقيل، يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار "يسبح" المبني للمفعول به، ولا يصح إسناد "رجال" إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين، بفتح الباء، بل مسبحين بكسرها، فالوقف دونهم.

---

١ انظر المطول "شرح التلخيص" ٢/ ١٤.

٢ انظر القراءة في النشر ٢/ ٣٣٢.." (١)

"-٣٧٣-

تمرون الديار....... ... .

فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام، فتقول: الديار ممرورة، ولكنه ليس بمطرد، فلا يكون "مر" متعديًا.

"و" المتعدي "حكمه أن ينصب المفعول به كـ: ضربت زيدًا، وتدبرت الكتب" أي: تأملتها "إلا إن ناب"

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ١/ ٤٠٠

المفعول به "عن الفاعل" فإنه يرفع على النيابة عن الفاعل "ك: ضربت زيد، وتدبرت الكتب" برفعهما، وبناء الفعلين للمفعول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٦٨-

فانصب به مفعوله إن لم ينب ... عن فاعل..........................

وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين، واختلف قول الكوفيين١ فقال هشام: الناصب له الفاعل، وقال الفراء: كلاهما. وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية، ولكل حجة، فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال، وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدما، والدوران يفيد العلية، وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، **ولفظ الفعل** غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها، ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره٢، وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به، أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم، بخلاف المفعول به فإنه لا ينصبه إلا المتعدي.

النوع "الثالث: اللازم وله اثنتا عشرة علامة" اثنتان عدميتان، وعشر٣ وجودية، "وهي" مطردة.

٣٧٣- تمام البيت:

"تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذن حرام"

وهو لجرير في ديوانه ص٢٧٨، والاقتضاب ص٣٧٠، وتخليص الشواهد ص٥٠٣، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١، والدرر٢/ ٢٦٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١، ولسان العرب ٥/ ١٦٥، "مرر" والمقاصد النحوية ٢/ ٥٦٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، ٨/ ٢٥٢، وخزانة الأدب ٧/ ١٥٨، ورصف المباني ص٢٤٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣، ومغني اللبيب ١/ ١٠٠، والمقرب ١/ ١١٥، وهمع الهوامع، ٢/ ٨٣.

١ سقط من "ب": "واختلف قول الكوفيين".

٢ انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف ١/ ٧٨-٨٠، المسألة رقم ١١.

٣ في "أ"، "ب": "عشرة".." (١)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٤٦٣/١

""وإن لم يكن " اسم الفاعل صلة لـ"أل" "عمل" عمل فعله "بشرطين" عدميين، وبشرطين وجوديين: فالعدميان: أحدهما: أن لا يوصف، والثاني: أن لا يصغر، خلافًا للكسائي فيهما. والوجوديان:

"أحدهما: كونه للحال أو للاستقبال"؛ لأنه إنما عمل حملا على المضارع؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي؛ "لا للماضي"؛ لأنه لم يشبه **لفظ الفعل** الذي هو بمعناه، "خلافًا للكسائي" في إجازة عمله بمعنى الماضي، وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] وجه الدلالة منه أن "باسط" بمعنى الماضي وعمل في "ذراعيه" النصب. "وقال" المانعون: "لا حجة له ولهم في "باسط ذراعيه" لأنه على" إرادة "حكاية الحال" الماضية، "فالمعنى: يبسط ذراعيه"، فيصح وقوع المضارع موقعه "بدليل" أن الواو في "وكلبهم" واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك. ولا يحسن: وأبوه ضحك؛ "و" لذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨] بالمضارع الدال على الحال. "ولم يقل: وقلبناهم"، بالماضي، ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقًا.

"و" الشرط الثاني: "اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف" أو ذي حال؛ فالاستفهام والنفي "نحو: أضارب زيد عمرًا، وما ضارب زيد عمرًا، و" المخبر عنه نحو: "زيد ضارب أبوه عمرًا، و" الموصوف نحو: "مررت برجل ضارب أبوه عمرا" وذي الحال نحو: جاء زيد راكبا أبوه فرسًا.

"والاعتماد على المقدر" من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال. "كالاعتماد على الملفوظ به" من ذلك "نحو: مهين زيد عمر أم مكرمه" فـ"مهين" رفع زيدا ونصب عما اعتمادًا على الاستفهام المقدر "أي: أمهين، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل: ٦٩] فـ"مختلف" رفع "ألوانه" اعتمادا على الموصوف المقدر "أي: صنف مختلف ألوانه، وقوله"؛ وهو الأعشى ميمون: "من البسيط"

٥٨٦-

كناطح صخرة يومًا ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

٥٨٦- البيت للأعشى في ديوانه ص١١١، وتاج العروس "وعل"، وشرح ابن الناظم ص٣٠٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٩، وبلا نسبة في الأغاني ٩/ ١٤٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٨، والرد على النحاة، ٧٤،

وشرح الأشموني ٢/ ٣٤١، وشرح شذور الذهب ص٣٩٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٠.." (١)

"المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي١ **ولفظ الفعل** المبني للمفعول، لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل "ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح، نحو: ما أسرع نفاس هند، وأسرع بنفاسها" قاله الشارح٢.

"وأما الفعل الناقص فإن قلنا: له مصدر"؛ وهو الصحيح؛ "فمن النوع الأول"، فيؤتى له بمصدر صريح، "وإلا" نقل: له مصدر، "فمن" النوع "الثاني"، فيؤتى له بمصدر مؤول، "تقول" على الأول: "ما أشد كونه جميلا، أو" تقول على الثاني: "ما أكثر ما كان محسنًا، وأشدد وأكثر بذلك" أي: بكونه جميلا، وبما كان محسنًا.

"وأما الجامد" نحو: نعم وبئس ويدع ويذر، "والذي لا يتفاوت معناه" نحو: مات وفني، "فلا يتعجب منهما البتة"، فلا يتوصل إلى التعجب منهما بشيء، أما الجامد فلأنه لا مصدر له فينصب أو يجر، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل إلا إذا أريد٣ وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات زيد: ما أفجع موته، وأفجع بموته، كما يرشد إليه كلام الشارح٤.

ولا يختص التوصل بـ: أشد، مما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط، فتقول: ما أشد ضرب زيد لعمرو، وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه، وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ، ونبه عليها في النظم بقوله:

٤٨٢-

وبالندور احكم لغير ما ذكر ... ولا تقس على الذي منه أثر

---

١ في "ب": "المنفي".

٢ شرح ابن الناظم ص٣٣١.

٣ في "ب"، "ط": "إن".

٤ شرح ابن الناظم ص٣٣٠.." (٢)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ١٢/٢

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٧٤/٢

"واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرًا بالهمزة، ومن النفي المتلو بنفي آخر. ومن النفي المنتقض بإلا. فالأول نحو: ألم تأتني فأحسن إليك، بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه.

قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره: "معنى قولنا الهمزة للتقرير، أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان، تقول: أضربت زيدًا، ولا يكون غرضك أن يعلمك أمرًا لم تكن تعلمه، ولكن أردت أن تقرره أي تحمله على أن يقر بفعل قد فعله". انتهى.

والمعنى: أنت أتيتني فأحسنت إليك. على حد قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] أي: الله كاف عبده، لأن نفي النفي إثبات. قال في التخليص١: "وهذا مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير، أي بما دخله النفي لا بالنفي". انتهى.

فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل، فلا ينصب المضارع في جوابه، لعدم تمحض النفي. وما ورد منه٢ منصوبًا فلمراعاة صورة النفي وإن كان تقريرًا، أو لأنه جواب الاستفهام.

"و" الثاني "نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، و" الثالث نحو: "ما تأتينا إلا وتحدثنا". فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما. أما الأول فلأن "زال" للنفي، وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات. وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا. ولك في نحو: ما تأتينا٣ فأكرمك، أربع أوجه:

أحدها: أن تقدر الفاء لمجرد عطف **لفظ الفعل**٤ على لفظ ما قبلها، فليكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه، وكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمك، فهو شريكه في النفي الداخل عليه.

الثاني: أن يقدره٥ الفاء لمجرد السببية، ويقدره٥ الفعل الذي بعدها مستأنفًا،

---

١ التخليص في علوم البلاغة ص١٦٦.

٢ سقطت من "ب".

٣ في "ب"، "ط"، "تأتيني".

٤ في "ط": "النفي للفعل" مكان "**لفظ الفعل**".

٥ في "ب"، "ط": "تقدر".." (١)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٣٧٩/٢

"وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب، لصح الجزم بعد النفي قياسًا على النصب. و"يصبك": بدل من "تشرف"، أو "تتطاول". و"يضرب" مدغم. وفي رد القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي. كما تقدم.

"وألحق الكسائي في جواز النصب بالأمر"، بالفعل، "ما دل على معناه، أي الأمر، "من اسم فعل"[1] مطلقًا، سواء أكان فيه **لفظ الفعل** أم لا، "نحو: نزال فنكرمك"، و: صه فنحدثك.

ووافقه بن جني، وابن عصفور بعد: نزال وتراك، ونحوه، مما فيه معنى الفعل وحروفه، ومنعاه بعد: صه ومه ونحوهما، مما فيه معنى الفعل دون حروفه[2]، "أو" ما دل على الأمر "من خبر" مثبت"، "نحو: حسبك حديث فينام الناس"، بنصب "ينام" عند الكسائي خاصة[3]، فـ"حسبك: مبتدأ، وحديث: خبره، والجملة متضمنة معنى اكفف. وعبر الموضح بنحو دون، كقولهم لأن المسموع حسبك ينام الناس[4].

واختلف في إعرابه؛ فقال المرادي[5]: مبتدأ وخبره محذوف، أي: حسبك السكوت، وهو لا يظهر.

وقال جماعة منهم ابن طاهر[6]: إنه مبتدأ وبلا نسبة في خبر. لأنه في معنى ما لا يخبر عنه.

ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت، لأن النصب إنما هو بإضمار أن، والفاء عاطفة على مصدر متوهم، و"نزال"، و"حسبك"، ونحوهما، لا تدل على مصدر لأنها غير مشتقة، "ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما"، أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت "إذا سقطت الفاء"، لعدم مقتضى السبك. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٦٩١-

والأمر إن كان بغير افعل فلا ... تنصب جوابه وجزمه اقبلا

"كقوله"، وهو عمرو بن الإطنابة الأنصاري [من الوافر]

---

١ في "ب": "الفعل".

٢ انظر شرح قطر الندى ص٧٦، وشرح شذور الذهب ص٣٠٥.

٣ شرح ابن الناظم ص٤٨٧، وشرح شذور الذهب ص٣٠٥.

٤ شرح ابن الناظم ص٤٨٧.

٥ شرح المرادي ٤/ ٢١٧.
٦ الارتشاف ٢/ ٤١٩.." (١)
"أَي وَكَأن قد زَالَت
[لَكِن المخففة]
ص وَلَكِن فَلَا تعْمل خلافًا ليونس ش تخفف لَكِن فَلَا تعْمل أصلا لعدم سَمَاعه وَعلل بمباينة لَفظهَا **للفظ الْفِعْل** وبزوال مُوجب إعمالها وَهُوَ الِاخْتِصَاص إِذْ صَارَت يَليهَا الِاسْم وَالْفِعْل وَأَجَازَ يُونُس والأخفش إعمالها قِيَاسا على إِن وَأَن وَكَأن
[لَعَلَّ المخففة]
ص لَا لَعَلَّ وَجوزهُ أَبُو عَليّ وَيَنْوِي الشَّأْن ش لَا تخفف لَعَلَّ وَقَالَ الْفَارِسِي تخفف وتعمل فِي ضمير الشَّأْن محذوفا ص مَسْأَلَة تلِي مَا لَيْت فتعمل وتهمل وَلَا يَليهَا الْفِعْل بِحَال فِي الْأَصَح وَالْبَاقِي فَلَا تعْمل وَجوزهُ الزجاجي فِيهَا والزجاج والحريري فِي لَعَلَّ وَكَأن وَأوجب الْفراء فِي لَيْت وَلَعَلَّ وَهِي زَائِدَة كَافَّة وَقيل نكرَة يُفَسِّرهَا مَا بعْدهَا خَبرا وَقيل نَافِيَة وَالْأَكْثَر أَن إِن مَعهَا تفِيد الْحصْر وَأنْكرهُ أَبُو حَيَّان قَالَ التنوخي والزمخشري والبيضاوي وَإِن." (٢)
"ناصب الْمصدر
(ص) وناصبه مثله وَصفَة وَفعل فَإِن كَانَ من لَفظه وَجرى عَلَيْهِ قَالَ ابْن الطراوة بِفعل مُضْمر والسهيلي بمضمر مِنْهُ وَإِن لم يجز فثالثها إِن غاير مَعْنَاهُ فبفعله الْمُضمر وَإِلَّا فبه أَو من غير لفظ فالجمهور بمضمر وثالثهما إِن كَانَ لتوكيد أَو مُخْتَصًّا وَله فعل (ش) ينصب الْمصدر بمصدر مثله نَحْو: ﴿فَإِن جَهَنَّم جزاؤكم جَزَاء موفورا﴾ [الْإِسْرَاء: ٦٣] وَعَجِبت من ضرب زيدٍ عمرا ضربا وبالوصف اسْم فَاعل نَحْو: ﴿والذاريات ذَروا﴾ [الذاريات: ١] ﴿وَالصَّافَّات صفا﴾ [الصافات: ١] ﴿فالعاصفات عصفا﴾ [المرسلات: ٢] أَو اسْم مفعول نَحْو أَنْت مَطْلُوب طلبا وبالفعل نَحْو: ﴿وَمَا بدلُوا تبديلا﴾ [الْأَحْزَاب: ٢٣] هَذَا إِن كَانَ من لَفظه وَهُوَ جَار عَلَيْهِ كَمَا مثلنَا على مَذْهَب الْجُمْهُور وَنفي صَاحب الإفصاح فِيهِ الْخلاف وَقَالَ ابْن الطراوة هُوَ مفعول

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/٣٨٥
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٥١٨/١

بِهِ بِفعل مُضْمر لَا يجوز إظْهَاره وَالتَّقْدِير فِي قعد قعُودا فعل قعُودا وَقَالَ السُّهيْلي كَذَلِك إِلَّا أَنه قَالَ أنصبه بمضمر من لفظ الْفِعْل السَّابِق فَإِذا قيل قعد قعُودا فَهُوَ عِنْده ب (قعد) أُخْرَى لَا يجوز إظهارها." (١)

"٧٥٦ -

(وإنّي لَتَعْرُوني لذِكراك هَزّة ...)

وفاعل (تعروني) (هزة) وفال (ذكرى) الشَّاعِر أَي لذكراي إياك فيجران بِاللَّامِ وَلم يشْترط ذَلِك سِيبَوَيْهٍ وَلَا أحد من المقدمين فَيجوز عِنْدهم أكرمتك أمس طَمَعا غَدا فِي مَعْرُوفك وَجئْت حذر زيد وَمِنْه: ﴿يريكم الْبَرْق خوفًا وَطَمَعًا﴾ [الرَّعْد: ١٢] ففاعل الْإِرَادَة هُوَ الله وَالْخَوْف والطمع من الْخلق وَشرط الْجرْمِي والمبرد والرياشي كَونه نكرَة وَأَنه إِن وجدت فِيهِ (أل) فزائدة لِأَنَّهُ المُرَاد ذكر ذَات السَّبَب الْحَامِل فَيَكْفِي فِيهِ النكرَة فالتعريف زِيَادَة لَا يحْتَاج إِلَيْهَا ورده سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُور فَإِن السَّبَب الْحَامِل قد يكون مَعْلُوما عِنْد الْمُخَاطب فيحمله عَلَيْهِ فيعرفه ذَات السَّبَب وَأَنَّهَا الْمَعْلُومَة لَهُ وَلَا تنَافِي بَينهمَا فمجموع الشُّرُوط بِاتِّفَاق وَاخْتِلَاف سِتَّة وَبَقِي سَابِع وَهُوَ أَلا يكون من لفظ الْفِعْل فَإِن كَانَ فمفعول مُطلق لِأَن الشَّيْء لَا يكون عِلّة لنَفسِهِ وَهَذَا الشَّرْط رَاجع إِلَى معنى الشُّرُوط الْمَذْكُورَة كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان فَلذَا لم أصرح بِهِ." (٢)

"وَالثَّالِث الْجَوَاز مَعَ الْمُتَصَرف وَالْمَنْع فِي غَيره وَعَلِيهِ الْأَخْفَش وَصَححهُ أَبُو حَيَّان لِأَن السماع إِنَّمَا ورد بالتقديم فِي الْمُتَصَرف فَيقْتَصر عَلَيْهِ وَلَا يقدم على غَيره إِلَّا بثبت من الْعَرَب

عدم جَوَاز اسْتِثْنَاء شَيْئَيْنِ بأداة وَاحِدَة

(ص) مَسْأَلَة لَا يسْتَثْنى بأداة شَيْئَانِ دون عطف على الْأَصَح وَقيل قطعا وَالْخلاف فِي موهمه فَقيل لحن وَقيل صَحِيح على أَنَّهُمَا بدل ومعمول مُضْمر وَقيل بدلان (ش) لَا يَسْتَثْنِي بأداة وَاحِدَة دون عطف شَيْئَانِ فَلَا يُقَال أَعْطَيْت النَّاس إِلَّا عمرا الدَّنَانِير وَلَا مَا أَعْطَيْت أحدا درهما إِلَّا عمرا دانقا تَشْبِيها بواو (مَعَ) وحرف الْجَرّ فَإِنَّهُمَا لَا يصلان إِلَّا إِلَى مَعْمُول وَاحِد وَأَجَازَهُ قوم تَشْبِيها بواو الْعَطف حَيْثُ يُقَال ضرب زيد عمرا وَبشر خَالِدا وَقيل لم يقل أحد بِجَوَازِهِ وَإِنَّمَا الْخلاف فِي صِحَة التَّرْكِيب فقوم قَالُوا بفساده وَإنَّهُ لحن وَقوم قَالُوا إِنَّه صَحِيح لَا على الِاسْتِثْنَاء بل على أَن الأول بدل وَالثَّانِي مَنْصُوب بِفعل مُضْمر من لفظ الْفِعْل الظَّاهِر وَالتَّقْدِير إِلَّا عمرا أَعْطيته الدَّنَانِير وأعطيته دانقا وَأخذ درهما وَضرب بَعْضًا وَقيل كِلَاهُمَا بدلان من الاسمين السَّابِقين قبل إِلَّا فيبدل من الْمَرْفُوع مَرْفُوع وَمن الْمَنْصُوب مَنْصُوب وَعَلِيهِ ابْن السراج وَقد ورد إِبْدَال

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٩٧/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١٣٢/٢

اسْمَيْنِ فِي الْمُوجب فِي قَوْله: ٨٩٣ –

(فَلَمَّا قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْع بَعْضَهُ ... بِبَعْض ... ...)

أما تعدد المستثني مَعَ الْعَطف نَحْو قَامَ الْقَوْم إِلَّا زيدا وعمرا فَجَائِز اتِّفَاقًا." (١)

"٩٦٥ –

(واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأتِي كلُّ مَا قُدرا)

الثَّانِي أَنه يجوز اقترانها بِدَلِيل اسْتِقْبَال (لن) فِي (وَلنْ تَفعلُوا) وحرف التَّنْفِيس فِي (وسوف إخال) الثَّالِث أَنه يجوز كَونهَا طلبية كَقَوْلِه: ٩٦٦ –

(إنّ الثّمانِينَ وَبُلّغْتَها قَدْ ... أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمانْ)

الرَّابِع أَنه لَا يقوم مقَامهَا مُفْرد بِخِلَاف جملَة الْحَال وَمن ثمَّ كَانَ مَحل جملَة الْحَال النصب وَلم يكن للاعتراضية مَحل من الْإِعْرَاب وَكَذَا سَائِر الْجمل الَّتِي لَا مَحل لَهَا إِنَّمَا سَببه عدم حُلُول مُفْرد محلهَا وَهِي المستأنفة الْوَاقِعَة ابْتِدَاء كَلَام لفظا وَنِيَّة نَحْو زيد قَائِم وَقَامَ زيد أَو نِيَّة لَا لفظا نَحْو رَاكِبًا جَاءَ زيد والمجاب بهَا الْقسم نَحْو: ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٥٧] والواقعة جَوَاب شَرط غير جازم مُطلقًا كجواب (لَو) و (لَوْلَا) و (لما) و (كَيفَ) أَو شَرط جازم وَلم تقترن بِالْفَاءِ وَلَا بإذا الفجائية نَحْو إِن لم تقم أقِم وَإِن قُمْت قُمْت أما الأول فلظهور الْجَزْم فِي لفظ الْفِعْل وَأما الثَّانِي فَلِأَن الْمَحْكُوم لموضعه بِالْجَزْمِ الْفِعْل لَا الْجُمْلَة بأسرها والواقعة صلَة لاسم أَو حرف نَحْو جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبوهُ وأعجبني أَن قُمْت والمفسرة وَهِي الكاشفة لحقيقة مَا تليه سَوَاء صدرت بِحرف التَّفْسِير نَحْو: ﴿فأوحينا إِلَيْهِ أَن اصْنَع الْفلك﴾ [الْمُؤْمنُونَ: ٢٧] ٩٦٧ –

(وتَرْمِيَنِي بالطّرْفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ ...)." (٢)

"وَجوز ابْن مَالك إعمالها مضمرة وَخرج عَلَيْهِ هَذَا الْبَيْت فَجعل (دلوي) مَفْعُولا ب (دُونك) مضمرا لدلَالَة مَا بعده عَلَيْهِ وزعمها الكوفية أفعالا لدلالتها على الْحَدث وَالزَّمَان وزعمها ابْن صابر قسما رَابِعا زَائِدا على أَقسَام الْكَلِمَة الثَّلَاثَة سَمَّاهُ الْمُخَالفَة ثمَّ على الأول وَهُوَ قَول جُمْهُور الْبَصرِيين باسميتها اخْتلف فِي مسماها قيل مدلولها لفظ الْفِعْل لَا حدث وَلَا زمَان بل تدل على مَا يدل على الْحَدث وَالزَّمَان وَقَالَ بل تفيدهما قَالَ فِي الْبَسِيط ودلالتها على الزَّمَان بِالْوَضْعِ لَا بالطبع وعَلى هَذَا فَهِيَ اسْم لِمَعْنى الْفِعْل قيل وَهُوَ

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٢٦٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٣٣١

ظَاهر كَلَام سِيبَوَيْهٍ وَالْجَمَاعَة وَقيل هِيَ أَسمَاء للمصادر ثمَّ دَخلهَا معنى الْفِعْل وَهُوَ معنى الطّلب فِي الْأَمر أَو معنى الْوُقُوع بِالْمُشَاهَدَةِ وَدلَالَة الْحَال فِي غير الأَمر فَتَبِعَهُ الزَّمَان وَمَا نون مِنْهَا لُزُوما نَحْو واها وإيها وويها أَو جَوَازًا كصه ومه وإيه فَهُوَ نكرَة بِمَعْنى أَنه إِذا وجد دلّ على تنكير الْحَدث الْمَفْهُوم من اسْم الْفِعْل." (١)

"الأول زِيَادَة حَرَكَة كضرب من ضرب الثَّانِي زِيَادَة حرف كطالب من طلب الثَّالِث زِيَادَة حَرَكَة وحرف كضارب من ضرب الرَّابِع نقص حَرَكَة كفرس من الْفرس الْخَامِس نقص حرف كنبت من النَّبَات وَخرج من الْخُرُوج السَّادِس نقص حَرَكَة وحرف كنزا من النزوات السَّابِع نقص حَرَكَة وَزِيَادَة حرف كغضبي من الْغَضَب الثَّامِن نقص حرف وَزِيَادَة حَرَكَة كحرم من الحرمان التَّاسِع زِيَادَة حَرَكَة وحرف ونقصان حَرَكَة وحرف نَحْو استنوق من النَّاقة فالعين فِي النَّاقة سَاكِنة وَفِي استنوق متحركة وَالْفَاء فِي النَّاقة متحركة وَفِي استنوق سَاكِنة وَالتَّاء فِي النَّاقة مَوْجُودَة وَفِي استنوق مفقودة وَالسِّين فِي النَّاقة مفقودة وَفِي استنوق مَوْجُودَة

الْمِيزَان الصرفي

(ص) مَسْأَلَة يُوزن أول الْأُصُول بِالْفَاءِ وَثَانِيها بِالْعينِ وَثَالِثهَا بِاللَّامِ وتكرر للفائق وَحكم الكوفية بِزِيَادَة غير الثَّلَاثَة ثمَّ اخْتلفُوا فِي الْوَزْن وَصفته وَالزَّائِد بِلَفْظِهِ إِلَّا الْمكرر فِيمَا تقدمه وَبدل تَاء افتعل فبالتاء ويحذف من الزنة ويقلب كَهُوَ وَيعرف الزَّائِد بالاشتقاق وَشبهه وسقوطه من نَظِير وَكَونه لِمَعْنى أَو فِي مَوضِع تلْزم فِيهِ زِيَادَته أَو تكْثر واختصاصه بِبنَاء لَا يَقع فِيهِ مَا لَا يصلح للزِّيَادَة وَلُزُوم عدم النظير بِتَقْدِير أصالته فِيمَا هُوَ مِنْهُ أَو نَظِيره (ش) اصْطلحَ النحويون على أَن يزنوا **بِلَفْظ الْفِعْل** لما كَانَ الْفِعْل يعبر بِهِ عَن كل فعل وَكَانَت الْأَفْعَال لَهَا ظُهُور الزِّيَادَة والأصالة بِأَدْنَى نظر ثمَّ حملُوا الْأَسْمَاء عَلَيْهَا فِي أَن وزنوها بِالْفِعْلِ فَكَانَ أقل مَا تكون عَلَيْهِ الْكَلِمَة الَّتِي يدخلهَا التصريف ثَلَاثَة أحرف فَجعلُوا حُرُوف الْفِعْل مُقَابلَة لأصول الْكَلِمَة والحرف الزَّائِد منطوقا بِهِ." (٢)

"بِلَفْظِهِ ليمتاز الْأَصْلِيّ من الزَّائِد فَإِن لم تغن الْأُصُول كررت عِنْد الْبَصرِيين فَيُقَال وزن جَعْفَر فعلل وَوزن سفرجل فعلل لِأَن الْكَلِمَة تكون عِنْدهم ثلاثية ورباعية وخماسية وَهِي مُجَرّدَة من الزَّوَائِد وَأما الْكُوفِيُّونَ فَذَهَبُوا إِلَى أَن نِهَايَة أصل الْكَلِمَة ثَلَاثَة وَمَا زَاد على الثَّلَاثَة حكمُوا بِزِيَادَتِهِ فيزنون مَا كَانَ ثلاثيا **بِلَفْظ الْفِعْل** وَأما مَا زَاد نَحْو جَعْفَر وسفرجل فَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَمنهمْ من قَالَ لَا نزن شَيْئا من ذَلِك وَإِذا سُئِلَ عَن وَزنه قَالَ لَا أَدْرِي

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣/١٠٤

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣/٤٥١

وَمِنْهُم من يزن وَاخْتلف هَؤُلَاءِ فَمنهمْ من ينْطق بِلَفْظ مَا زَاد عَن الثَّالِث فَيَقُول وزن جَعْفَر فعلر وَوزن سفرجل فعلجل وَمِنْهُم من يزن ذَلِك كوزننا فَيَقُول فعلل وفعلل مَعَ اعْتِقَاد زِيَادَة مَا زَاد على الثَّلَاثَة قَالَ أَبُو حَيَّان فإن قلت مَا فَائِدَة وزن الْكَلِمَة بِالْفِعْلِ قلت فَائِدَته التَّوَصُّل إِلَى معرفَة الزَّائِد من الْأَصْلِيّ على سَبِيل الِاخْتِصَار فَإِن قَوْلك وزن اسْتِخْرَاج استفعال أخصر من أَن تَقول الْألف وَالسِّين وَالتَّاء وَالْألف فِي اسْتِخْرَاج زَوَائِد وَإِذا حذف من الْكَلِمَة شَيْء فلك أَن تزنه بِاعْتِبَار أَصله أَو اعْتِبَار مَا صَار إِلَيْهِ فوزن شية وسه وَيَد بِاعْتِبَار الأَصْل فعلة وَفعل وَفعل وَبِاعْتِبَار الْحَذف عِلّة وفل وفع وَإِذا وَقع فِي الْكَلِمَة قلب قلب فِي الزنة فَيُقَال وزن أَشْيَاء لفعاء على رَأْي من يرى أَن فِيهَا قلبا ويوزن المكرر للتضعيف بِمَا تقدمه لَا بِلَفْظِهِ فَيُقَال وزن قردد فعلل لَا فعلد لِأَن الدَّال لما لم ترد مُنْفَرِدَة فِي الأَصْل لم يجعلوها مُنْفَرِدَة فِي الْوَزْن وَيحصل الْفرق بَينه وَبَين بَاب جَعْفَر بالموزون لَا بِالْوَزْنِ ويوزن الْمُبدل من تَاء الافتعال بِالتَّاءِ لَا بالحرف الْمُبدل فَيُقَال فِي وزن اصْطفى افتعل لَا افطعل وَجُمْلَة مَا يعرف بِهِ الزَّائِد تِسْعَة أَشْيَاء أَحدهَا الِاشْتِقَاق فَإِن دلّ على أَن ألف ضَارب وهمز اضْرِب وَرَاء ضرب زَوَائِد." (١)

"فَإِن حرف الْعلَّة لَا يعل فِي هَذَا الِاسْم لجريانه على تقاول وتبايع وَأَن يكون أَوله مِيم غير مَكْسُورَة إِمَّا مَفْتُوحَة كَمَا مر أَو مَضْمُومَة (كمقيم) و (مُبين) بِخِلَاف مَا أَوله مِيم مَكْسُورَة كمخيط ومقول أَو مُوَافقا للمضارع فِي زِيَادَته دون وَزنه نَحْو تقيل وتبيع مثل تحلىء من القَوْل وَالْبيع وَالْأَصْل تقول وتبيع نقلت حَرَكَة الْعين إِلَى الْفَاء فسكنت وانقلبت وَاو (تقول) يَاء لكسر مَا قبلهَا أَو فِي وَزنه دون زِيَادَته [كمقام فَإِنَّهُ مُوَافق للْفِعْل فِي وَزنه فَقَط وَفِيه زِيَادَة تنبيء على أَنه لَيْسَ من قبيل الْأَفْعَال وَهِي الْمِيم فأعل] فَإِن وَافقه فِي الزِّيَادَة وَالْوَزْن مَعًا لم يعل نَحْو أسود وأطول مِنْك وَأبين لِأَنَّهُ لَو أعل الْتبس **بِلَفْظ الْفِعْل** وَلَا ينْقل إِلَى سَاكن معتل كطاوع وَقوم وسير وَإِذا نقل أبدلت الْعين بمجانس الْحَرَكَة المنقولة كَقَوْلِك من أقوم وَأطيب أَقَامَ وأطاب فَإِن جانست الْحَرَكَة الْعين فَلَيْسَ فِيهِ سوى النَّقْل كيقول وَيبِيع وتنقل الْحَرَكَة أَيْضا إِلَى السَّاكِن الصَّحِيح قبلهَا من عين مصدر على إفعال أَو استفعال وتبدل الْعين حِينَئِذٍ بمجانس الْحَرَكَة المنقولة وتحذف ألفهما ويعوض مِنْهَا التَّاء غَالِبا مِثَال ذَلِك إِقَامَة واستقامة الأَصْل إقوام واستقوام نقل وأبدلت الْوَاو ألفا فَالتقى أَلفَانِ فحذفت ألف الْمصدر وَعوض مِنْهَا التَّاء وتنقل الْحَرَكَة أَيْضا من مفعول إِلَى السَّاكِن الصَّحِيح قبلهَا وتحذف واوه

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣/٤٥٢

باجتماع واوين ساكنين نَحْو مصون وَالْأَصْل مصوون فَإِن كَانَ عين مفعول يَاء كسرت الضمة المنقولة صونا من إِبْدَال الْيَاء بعْدهَا واوا نَحْو مَبِيع." (١)

". . . . .

———

بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية أي أنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف، والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينًا، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين، والثالث

———

دفعًا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب. قوله: "لأنه لحق إلخ" هذا التعليل أنسب بالاسم الأول. قوله: "أي أنه" بيان للشدة. قوله: "فيبني" منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب النفي. قوله: "لبعض المبنيات" يعني العلم المختوم بويه قياسًا واسم الصوت سماعًا كما في التصريح. ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالًا على ظهور المراد. فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير. قوله: "تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينًا" أي فهو حينئذٍ معرفة بالعلمية.

قوله: "وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين" قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات. ا. هـ. وقوله: أي الحديث المعهود المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث معين، وقوله: المصدر أي مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره. وقال محشيه الروداني قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم **للفظ الفعل** لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له. ا. هـ. أي علم شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ، والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية، وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضًا. ولا يخفى أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار في المنوّن وغيره لأنه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنوّن نكرة على القول بأنه اسم **للفظ**

———

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣/٤٧٨

الفعل، ويظهر لي في التخلص عن ذلك أن المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به أي فرد من أفراد حدثه، وغير المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه: فإيه مثلًا غير منوّن اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين، وإيه منوّنًا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أي حديث، وأن معنى كون الثاني نكرة أنه في حكم النكرة ومشبه لها. وإنما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء فأجروه مجراها. ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص. وفي كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل.

قوله: "استزدت" السين والتاء للطلب. قوله: "بإضافة بيانية" لأن بين المتضايفين عمومًا." (١)

". . . . .

قابلي العلامات التسع المذكورة "الحرف" لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة، أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئًا من علامات الأسماء ولا شيئًا من علامات الأفعال، ثم الحرف على ثلاثة أنواع: مشترك "كهل" فإنك تقول: هل زيد قائم وهل يقعد

المبتدأ وإن قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح. قوله: "أي سوى قابلي العلامات" أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علاماتهما، ولو لم يحصل على ذلك اختلّ فإنه قد علم من قوله:

واسم وفعل ثم حرف الكلم

أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعًا. وأورد عليه سم في نكته أنه علم من قوله واسم إلخ أيضًا قطعًا أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضًا، إلا أن يقال إن في هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أي علامة الحرفية إلخ فهو بيان للمقصود من التقدير. ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة. لا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئًا من علامات

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١/٥١

الاسم والفعل لأنا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما. قوله: "التسع المذكورة" هي وإن كان بعضها حروفًا في الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفًا حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظًا معينة بقطع النظر عن كونها حروفًا أولًا. وإنما قال الشارح التسع المذكورة لأنه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام إحالة على مجهول. وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئًا من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل. وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز في الجملة. وما قيل من أنه يؤدي إلى خطأ المبتدي إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدي كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة. وقد يجاب عن أصل الإيراد بأنا لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الإسناد إليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه، وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان. واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله **لفظ الفعل**، ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه.

قوله: "أي علامة الحرفية أن لا تقبل إلخ" أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي. وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد. قوله: "ثم الحرف على ثلاثة أنواع" إشارة إلى نكتة تعداد المصنف الأمثلة. ولك أن تجعل نكتته الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل." (١)

"والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل

أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد. فإن أحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه "والأمر" أي اللفظ الدال على الطلب "إن لم يك للنون محل فيه" فليس

والمعلم به اللغوي. قوله: "فإن قبلت الكلمة إلخ" لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله: فإن قبلت الكلمة إلخ لكن كان الأنسب ذكره بعد

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١/ ٦٤

قول المصنف الآتي والأمر إلخ. قوله: "أو فعل تعجب" فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياسًا، وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شذوذًا فالمناسب ترك فعل التعجب. قوله: "كما ستعرفه" أي في بابه. قوله: "والأمر" مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر، وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره. ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدمًا فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبرًا والجزاء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض. ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي. ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه في قول ابن معطي:

اللفظ أن يفد هو الكلام

فيحمل ما نقله البعض في الحالة الأولى على السعة. وبقي حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفي خبره حينئذٍ ثلاثة أقوال: قيل: فعل الشرط وقيل: جوابه وقيل: مجموعهما والأصح الأول، فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم.

قوله: "أي اللفظ الدال" أي بنفسه فخرج لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره. وفي كلامه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الأمر وأن المراد بالأمر الأمر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والخبر. وفي عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي. وفي قوله الآتي فإن معناه اسكت وقوله معناه أقبل إلخ ميل إلى أن مدلوله **لفظ الفعل** وهو الراجح. قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف: كل لفظ وضع بإزاء معنى اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكومًا عليه، لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركًا ولا يفهم منه معنى مسماه، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال: فصه مثلًا اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به." (١)

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١/٦٨

"المفعول له:

ينصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلًا كجد شكرًا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتًا وفاعلًا وإن شرط فقد

المفعول له:

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله. وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرًا. كما أشار إلى ذلك بقوله "ينصب مفعولا له المصدر" أي القلبي "إن أبان تغليلًا" أي أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير **لفظ الفعل** "كجد شكرًا" أي لأجل الشكر فلو كان من لفظ كحيل محيلًا كان انتصابه على المصدرية "ودن" طاعة "وهو" أي المفعول له "بما يعمل فيه متحد وقتًا

المفعول له:

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف. قال المرادي في شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا إلا بإبدال أو عطف. قال في الهمع ولذا امتنع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] ، تعلق الجار بالفعل إن جعل ضرارا مفعولا له وإنما يتعلق به إن جعل حالا. قوله: "لأنه أدخل منه إلخ" أي لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه. فقوله وأقرب إلخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة. قوله: "وأقرب إلى المفعول المطلق" بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق تصريح. قوله: "كما أشار إلى ذلك" أي إلى أقربيته بكونه مصدرا. قوله: "ينصب مفعولا له المصدر" أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض. وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك إكراما وعليه فهو مفعول مطلق. وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق، ولذا قال في التصريح: قال الزجاج والكوفيون إنه أي المفعول له مفعول مطلق. ا. هـ. قوله: "إن أبان تعليلا" ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتي أي يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذٍ مفعول به وعليه

فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشيء أي الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتك جبرا لخاطرك أو لا كقعدت عن الحرب جبنا. قوله: "ويشترط كونه من غير لفظ الفعل" أي وغير معناه ويغني عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلا.

قوله: "أي لأجل الشكر" أي لأجل أن تكون شاكرا سم. قوله: "كحيل محيلا" بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمي. قوله: "طاعة" أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى." (١)

". . . . .

وفاعلا" الجملة حالية. ووقتًا وفاعلًا نصب بنزع الخافض: أي يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرًا قلبيًّا سيق للتعليل أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل. فالشروط حينئذ خمسة: كونه مصدرًا فلا يجوز جئتك السمن والعسل. قاله الجمهور. وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد. وأنكره سيبويه. وكونه قلبيًّا: فلا يجوز جئتك قراءة للعمل، ولا قتلًا للكافر. وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد: أي لتضرب زيدًا. وكونه علة: فلا يجوز أحسنت إليك إحسانًا إليك لأن

أخضع حذف مفعوله، قال البعض لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاہر إذا دل عليه دليل. قوله: "بما يعمل" الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد خالد. قوله: "نصب بنزع الخافض" كذا في بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعي على الراجح وفي بعض النسخ نصب على التمييز أي المحول عن الفاعل وهي أولى. قوله: "أن يتحد مع عامله في الوقت" بأن يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك اصلاحا لحالك قاله الرضي. قوله: "فالشروط حينئذٍ خمسة" بل ستة. سادسها ما ذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل. قوله: "وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد" كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم: أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب. وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إلخ من المفعول لأجله القياسي وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أي مہما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أما بمهما يكن من شيء بل

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/١٧٩

قدره في كل مكان بما يليق به. وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أي مهما تذكره لأجل تملك العبيد. قوله: "وأنكره سيبويه" أي أنكر القياس عليه قائلا إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها. قوله: "وكونه قلبيا" قال في التصريح لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك. ا. هـ. وعزا هذا الشرط السيوطي في الهمع إلى بعض المتأخرين وعزاه الرضي إلى بعضهم معللا بما مر، ثم رده فقال: إن أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصوّرا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله بجواز جئتك إصلاحا لأمرك وضربته تأديبا اتفاقا، فإن قال هو بتقدير مضاف أي إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا فجوّز أيضا جئتك إكرامك لي وجئتك اليوم إكراما لك غدا بل جوّز سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوّرا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته إصلاحا. ا. هـ. قوله: "وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد" أي مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده." (١)

". . . . .

وقوله:

٧٥٦- وَاهًا لِسَلمى ثُمّ وَاهًا وَاهًا

والمبوّب له في كتب العربية صيغتان: ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه. فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعًا؛ لأن في أفعل ضميرًا يعود عليها. وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها. ثم اختلفوا فقال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء. وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الفراء وابن درستويه: هي

فارسًا.

قوله: "يا جارتا ما أنت جاره" شطر بيت من مجزوء الكامل، المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وإن كان منصوبًا على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية، ومرفوعًا إن كانت نافية تميمية، وجارتا منصوب؛ لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم. قوله: "واها" اسم

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/ ١٨٠

فعل بمعنى أعجب. قوله: "لاطرادهما" أي: كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا، وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واها ولك رده بأن وضع واهًا **للفظ الفعل** الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الأفعال ألفاظ الأفعال. قوله: "
ضميرًا يعود عليها" أي: والضمير لا يعود إلا على الأسماء. قوله: "على أنها مبتدأ" أي: واجب التقديم؛ لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة. دماميني. قوله: "نكرة تامة" أي: غير موصوفة بالجملة بعدها؛ وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير.
قوله: "لتضمنها معنى التعجب" أي: المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإبهام يناسب الخفاء. والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلًا في إفادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها. وقيل المسوّغ تقدير التخصيص و ا لمعنى شيء عظيم. قوله: "وما بعدها خبر" لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب وكذا

= والبيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص٢٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٨، ٣١٠، ٥/ ٤٨٦-٤٨٨، ٧/ ٢٥٠، ٩/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٩٣؛ ولسان العرب ٤/ ٦٣ "بشر"، ٤/ ١٥٤ "جور"، ٤/ ٥٨٩ "عفر"؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٣٨؛ والمقرب ١/ ١٦٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤٥٢؛ وشرح شذور الذهب ص٣٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص٣٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ٤٣٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٧١.
٧٥٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في المقاصد النحوية ١/ ١٢٣، ٣/ ٦٣٦؛ ولأبي النجم في شرح التصريح ٢/ ١٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٦٣ "ويه"، ١٤/ ٣٤٥ "روي"؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٩٦٧؛ وشرح قطر الندى ص٢٥٧؛ واللامات ص١٢٥؛ ومجالس ثعلب ص٢٧٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١١.." (١)

". . . . .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٤

الفعل، والقيد الأول. وهو لم يتأثر بالعوامل. فصل يخرج المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما. والقيد الثاني -وهو ولم يكن فضلة- لإخراج الحروف: فقد بان لك أن قوله: كشتان تتميم للحد،

فشتان ينوب عن افترق،

وصه ينوب عن اسكت، وأوه عن أتوجع، ومع عن انكفف، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها.

تنبيهان: الأول كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل

قوله: "وكذا أوه" فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما في المرادي. قوله: "يخرج المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل" نحو: ضربا زيدًا واسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل الفعل فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربًا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء ا. هـ. تصريح. قوله: "لإخراج الحروف" كإن وأخواتها. قوله: "فقد بان لك" أي: من احتياج قوله: ما ناب عن فعل إلى ما يخرج الحروف ونحو: المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله: كشتان وصه تتميمًا للتعريف إنما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو: المصدر المذكور بقول المصنف: كشتان وصه ثم قال: فبان لك إلخ لكان أوضح.

قوله: "ومه عن انكفف" كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهي إنما تصح على ما قيل أنه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر اللازم بالمتعدي وعكسه. قوله: "كون هذه الألفاظ إلخ" جملة الأقوال سبعة. قوله: "هو الصحيح" بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو: نزال وقرقار وأن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم.

قوله: "استعملت استعمال الأسماء" أي: من حيث إنها تنوّن تارة ولا تنوّن تارة أخرى ومن حيث أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث أن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو: ذلك.

قوله: "وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال" أي: لدلالتها على الحدث والزمان همع. قوله: "حقيقة" قال البعض: أي: لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز ا. هـ. وأنت خبير بأن هذا يؤدي إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر. والأولى

عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة. قوله: "وعلى الصحيح إلخ" كان المناسب تأخيره عن القولين الأخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين إلخ كما هو الظاهر للمتأمل. قوله: "لفظ الفعل" أي: من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ، فآمين مثلًا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظًا من الألفاظ بل من." (١)

"وما بِمعنَى افعل كآمينَ كَثُرْ ... وغيرُهُ كَوَي وهيهاتَ نَزُرْ

تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه. وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة. وقيل مدلولها المصادر. وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدًا ودونك زيدًا، وما عداه فعل كنزال وصه. وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفه الفعل. الثاني ذهب كثر من النحوين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور. وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو: أقائم الزيدان "وما بمعنى افعل كآمين

حيث كونه لفظًا دالا على طلب الاستجابة. دماميني. قوله: "كما أفهمه كلامه" أي: حيث قال هو اسم فعل.

قوله: "وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل" أي: فهي أسماء بمعنى الأفعال وفي قول الرضي لا يفهم منها أي: أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل إلى هذا القول. قوله: "لكن بالوضع" يعني المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح. وقوله:

لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل إلى الصيغة للبيان، ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن إذ لا قائل في الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج إلى نفيه ويمكن إرجاع قوله: لكن إلخ إلى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر. قوله: "وقيل مدلولها المصادر" أي: النائبة عن أفعالها كما

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٨٨

في الفارضي وغيره، ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أي: قيل مدلولها مدلول المصادر وإنما بنيت على هذا القول مع إعراب تلك المصادر لما قاله المرادي من أنه دخلها معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من معاني الحروف، وعليه فالمراد بالأفعال في قولهم أسماء الأفعال الأفعال اللغوية التي هي المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف.

قوله: "كرويد زيدًا إلخ" نشر على تشويش اللف. قوله: "خالفة الفعل" أي: خليفته ونائبه في الدلالة على معناه. قوله: "الثاني إلخ" هذا الخلاف مبني على الخلاف الأول فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعان الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر، وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هي عنها كذا في التصريح والفارضي، ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل. قوله: "وذهب المازني إلخ" ظاهر هذا وما بعده جريانهما في عليك وإليك سم.

قوله: "وذهب بعض النحاة إلخ" يحتاج صاحب هذا القول إلى أنه لا يلزم شرط الاعتماد." (١)

"وما بِهِ خُوطِبَ ما لا يَعقِلُ ... من مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ صَوتا يُجْعَلُ

كذا الذي أجْدَى حكِايَةً كَقَبْ ... والزم بنا النوعينِ فهو قد وَجَبْ

المعنى أفعالًا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف تنكير، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونًا. ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارة وما يلازم التنكير كأحد وعريب وديار، وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضًا التعريف كنزال وبله وآمين، وألزموا بعضا التنكير كواها وويها، واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودًا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصه واف واف ا. هـ.

تنبيه: ما ذكره الناظم هو المشهور. وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس "وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل. كذا الذي أجدى حكاية كقب" أي: أسماء الأصوات ما وضع لخطاب

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٨٩

قوله: "من قبل المعنى أفعالًا" ذكره تتميمًا للفائدة وإلا فقوله: جعل لها تعريف إلخ إنما ينبني على كونها من قبيل اللفظ أسماء. قوله: "كأحد" أطلق أحد وله استعمالات أربعة. أحدها مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو: أحد عشر. والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٢] ، الثالث مرادف إنسان نحو: وإن أحد من المشركين. الرابع أن يكون اسمًا عاما في جميع من يعقل فما منكم من أحد وهو المراد هنا فإنه الملازم للتنكير، وندر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح.
قوله: "وبله" لا ينافيه ما مر في شرح قوله: ويعملان الخفض من قوله: وبلها عمرًا؛ لأن ذاك على المصدرية سم. قوله: "تعريف علم الجنس" يعني أن مسماها حقيقة **لفظ الفعل** المتحدة في الذهن. قوله: "من مشبه اسم الفعل" قال البعض: أي: في الاكتفاء به وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء آخر ا. هـ. وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيهات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر، وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما في موضع الحال، وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعًا للفارضي الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه.
قوله: "صوتًا يجعل" أي: يجعل اسم صوت. قوله: "كذا الذي أجدى حكاية" أي: أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك؛ لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا إلى حكاية تلك الأصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة." (١)

". . . . .

واحترز بقوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبًا جاز إظهار أن كقوله:

١٠٧٦- ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعِزَّةٌ ... وآل سُبَيعٍ أو أسُوءَكَ عَلقَمَا

تنبيهات: الأولى قال في شرح الكافية: وتقدير إلا وحتى -في موضع أو- تقدير لحظ فيه المعنى دون

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣٠٧/٣

الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها، فتقدير لأنتظرنه أو يقدم: ليكونن انتظار أو قدوم، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم: ليكونن قتله أو إسلامه، وكذلك العمل في غيرهما. الثاني ذهب الكسائي إلى أن أو المذكورة

أن تستقيم ا. هـ. تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنييها أيضًا في هذا البيت فتدبر.

فائدة: قال شارح أبيات الإيضاح: وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم غالبها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها، وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير منصوبة وإنما أنشده سيبويه منصوبًا؛ لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فإن أنشد بيت منها أنشد على حقه من الإعراب، وإن أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغني للسيوطي.

قوله: "إذا ورد بعدها منصوبًا" فيه إشارة إلى جواز وروده بعدها مرفوعًا لعدم تقدير ناصب.

قوله: "ولولا رجال إلخ" رزام براء مكسورة فزاي حي من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حي أيضًا، وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوءك فإنه منصوب بأن مضمرة جوازًا لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وإساءتك وعلقم، قال العيني: منادى مرخم أي: يا علقمة وبهذا التقدير يعلم ما في كلام البعض من الإيهام. قوله: "المرتب على اللفظ" أي: الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التي لأحد الشيئين لاقتضاء الأول كون ما بعد أو مصدرًا مؤولًا، والثاني كون المعطوف عليه مصدرًا كالمعطوف ليتجانس الشيئان اللذان أو لأحدهما. قوله: "أن يقدر قبل أو مصدر" أي: يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي، ولكن عطفت مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم، وإنما قدر؛ لأن الفعل بعد أو مؤول بمصدر، ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] ، على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسمًا والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم.

١٠٧٦- البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣/ ٣٢٤؛ والدرر ٤/ ٧٨؛ وشرح اختيارات المفصل ص٣٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٠؛ والمقاصد النحوية ٤/

٤١١؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٢؛ والمحتسب ١/ ٣٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠، ١٧.." (١)

". . . . .

مبتدأ، فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبًا على معنى ما تأتينا محدثًا، فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول، واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بإلا والمتلو بنفي نحو: ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، ونحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل وبالمصدر أو بما لفظه خبر نحو: صه فأكرمك، وحسبك الحديث فينام الناس، ونحو: سكوتًا فينام الناس،

فائدة: إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي: فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أي: فكيف يظلمنا، وإذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيدًا للأول أي: ما يكون منه حكم يترتب عليه جور.

قوله: "وبمعنى ما تأتينا" أي: في المستقبل فأنت تحدثنا أي: الآن وإلا فظاهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان ا. هـ. زكريا وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر. قوله: "فيكون المقصود نفي اجتماعهما" أي: لانصباب النفي حينئذ على المعطوف أي: ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفي أصل الإتيان أيضًا، أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح، ومقتضى عبارة المغني والرضي ثبوت أصل الإتيان على هذا المعنى. وعبارة الثاني ومعنى النفي في ما تأتينا فتحدثنا انتفى الإتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان هذا هو القياس، ثم قال: ويجوز أن يكون النفي راجعًا إلى التحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان أي: ما يكون منك إتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الإتيان وعلى هذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية، لكن انتصب الفعل عليه تشبيهًا بفاء السببية ا. هـ.
قوله: "أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا" هذا المثال وإن صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٤٣٣/٣

مثال كذلك فقد قال في المغني: وعلى المعنى الأول يعني الثاني من وجهي قصد الجواب في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] ، أي: فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني يعني الأول في كلام الشارح إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا ا. هـ. وهذا أيضًا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما في الآية أي: لا يقضى عليهم ميتين. قوله: "وهو الطلب باسم الفعل" إنما لم يكن محضًا؛ لأنه ليس موضوعًا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع **للفظ الفعل**، وكذا على أنه موضوع للحدث أما عدى أنه موضوع لمعنى الفعل فمشكل أفاده سم. قوله: "أو بالمصدر" أي: الواقع بدلًا من اللفظ بفعله، قال ابن هشام: ألحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده سيوطي. قوله: "وحسبك الحديث" مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك؛ لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء وإما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته إعراب فكان ينبغي تأخير هذا." (١)

". . . . .

من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن، وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط، ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدأ محذوف؛ لأنه متى كان كذلك وجب رفعه، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي، والنصب على النهي عن الجمع، والرفع على ذلك المعنى، ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن.

إلخ من بمعنى في وهو كما قال شيخنا: بدل من غير الموجب أي: في الأمكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء، قوله: "عطف الفعل" فيه تسمح إذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في **اللفظ الفعل** فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما في كلام البعض. قوله: "بمعنى مع فقط" أي: للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين وإلا فهي للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله: وأردت عطف الفعل إلخ. قوله: "ولا بد مع هذا إلخ" هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها ا. هـ. زكريا أي: فليس زائدًا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح، بقي أن رفع ما بعد الواو استئنافًا

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٤٤٥

لإباحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدأ فما الداعي إلى تقديره، ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني: أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز في قوله -صلى الله عليه وسلم: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه" ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بأن مضمرة ما نصه تقدير هو ليس لأجل كونه متعينًا وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفًا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف ا. هـ.

قوله: "على التشريك بين الفعلين في النهي" أي: على النهي عن كل منهما كما عبر به في المغني وغيره، قال الدماميني: ولي فيه نظر إذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا إذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وأن المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فإذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الأول فكذا إذا قلت لا تضرب زيدًا وعمرًا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقًا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الأول إلا بلا ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل. قال الشمني: يرتفع هذا النظر بأن معنى قولهم النهي عن كل منهما أي: ظاهرًا فلا ينافي احتمال النهي عن الجمع بينهما.

قوله: "على ذلك المعنى" أي: بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله: وهو تقدير إلخ ولا يصح رجوع الإشارة إلى النهي عن الجمع؛ لأنه يمنع منه كون الإشارة للبعيد وكون الرفع على النهي عن الأول وإباحة الثاني لا على النهي عن الجمع اللهم إلا أن يكون هذا توجيهًا للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا." (١)

"فوائد

(١) تكسير ما جرى على الفعل من الصفات

ما جرى على الفعل من الصفات كمُكرِمٍ ومُنطلِقٍ ومستخرِجٍ (أسماءً للفاعلين) ومُكرَم ومُلتقَطَ ومُستخرَجَ (أسماءً للمفعولين) ، فبابُهُ أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ فالمذكرُ العاقلُ بالواو والنون، والمؤنث والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والتاءِ. إلا ما كان خاصاً بالمؤنث "كمُرضِعٍ ومُطْفِلٍ"، فيجوز تكسيرُهُ قياساً "كمَراضِعَ ومَطافِلَ". وسُمع "مَحاويج" في جمع مُحتاج، و"مفاطير" في جمع مُفْطر، و"مَياسير" في جمع مُوسِر، و"مَلاقح" في جمع مُلْقح، و"مَناكير" في جمع مُنْكَر " (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفَطن.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٤٥١

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرَّد ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ، فهذا يُكَسَّرُ قياساً ككُتَّابٍ وشُعَراءَ وكملَةٍ وهُداةٍ، لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته.

وأما اسمُ المفعول منه كمكتوبٍ ومعلوم ومبدول، فمجرى الكلام الأكثر أنّ لا يُكَسَّر. وإنما يُجمع، للمذكر العاقل، بالواو والنون، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاءِ. وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ على "مفاعيل" في ألفاظٍ، وهي مَلايين ومجاهيل وملاقيح ومَضمامين ومَماليك ومشائيم." (١)

"خَليلَيَّ، أنَّى تَأتيانيَ تَأتِيا ... أخاً غيرَ ما يُرَضيكُما لا يُحاوِلُ

(١٠) حَيثُما، وهي اسمُ مكانٍ تَضمنَ معنى الشرط، ولا تجزم إلاّ مُقترنةً بما، على الصحيح، كقول الشاعر [من الخفيف]

حَيْثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ اللهُ ... نجاحاً في غابرِ الأَزمان

(١١) كيفما، وهي اسمٌ مُبهَمٌ تضمَّنَ معنى الشرط، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عندَ الكوفيين، سواءٌ أَلحِقتها "ما"، نحو "كيفما تكنْ يكنْ قرينُكَ"، أَم لا، نحو "كيف تجلسْ أَجلسْ".

أما البصريونَ فهي عندهم بمنزلة "إذ"، تقتضي شرطاً وجزاءً، ولا تجزمُ، فهما بعدها مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلينِ مُتفقَي اللفظ والمعنى، كما رأَيتَ سواءٌ أَجزمتَ بها أَم لم تجزم.

(فلا يجوز أن يقال "كيفما تجلس أذهب"، لاختلاف لفظ الفعلين ومعناهما. ولا "كيفما تكتب الكتاب أكتب القربة"، أي أخرزها وأخيطها لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما. ولا "كيفما تجلس أقعد" لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما) .

(١٢) أيُّ. وهي اسمٌ مبهمٌ تضمنَ معنى الشرط. وهي، من بينِ أدوات الشرط، مُعربةٌ بالحركات الثلاث، لملازمتها الإضافة إلى المفرد، التي تبعدُها من شبه الحرف، الذي يقتضي بناءَ الأسماء، فمثالُها مرفوعةً "أيُّ امريءٍ يَخدُمْ أُمتَه تخدمْهُ"، ومثالُها منصوبةً قولهُ تعالى ﴿أيَّاما." (٢)

"أَي أَطعهما تلقَ خيراً. ومنه قولهم "إتَّقى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيراً، يُثبْ عليه". أي لِتَّقِ اللهَ، وليفعلْ خيراً يُثَبْ عليه. ومن ذلك قوله تعالى ﴿هل أَدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أَليم؟ تُؤمنو بالله ورسولِهِ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون، يَغفرْ لكم ذُنوبكم﴾ ، أَي آمنوا وجاهدوا يَغْفر لكم ذنوبكم. والجزمُ ليس لأنه جواب الاستفهام، في صدر الآية، لأن غفران الذنوب

---

(١) جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني ٢/٦٦

(٢) جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني ٢/١٨٩

ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الرابحة، لأنه قد تكون الدلالة على الخير، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير. وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله ﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله﴾ ، لأنهما بمعنى آمنوا وجاهدوا.

فالمضارعُ، في كل ما تقدَّم، مجزومٌ لأنه جوابُ طلبٍ في المعنى، وإن كان خبراً في اللفظ.

فوائد

(١) لا يجبُ أن يكونَ الأمرُ **بلفظِ الفعلِ** ليَصحّ الجزمُ بعدَهُ، بل يجوزُ أن يكون أيضاً اسمَ فعل أَمرٍ، نحو "صَهْ عن القبيح تُؤْلفْ". وجملةً خبريَّةً يُراد بها الطَّلَب (كما تقدَّم) ، نحو (يَرزُقُني اللهُ مالاً انفعْ به الأمة) أَي لِيرزقني، "حسْبُك الحديثُ يَنَمِ الناسُ".

(٢) يُشترَطُ لصحّة الجزم بعد النهي أن يصحَّ دخولُ (إن) الشرطية عليه، نحو ﴿لا تَدنُ من الشر تَسْلَمْ﴾ ، إذ يصحُّ أَن تقول "إلا تدنُ من الشر تسلم". فإن لم يَصلحُ دخولُ إن عليه، وجب رفعُ الفعل بعدَهُ، نحو "لا تَدنُ من الشرّ تهلكُ"، برفع تهلك، إذ لا يصحُّ أن نقولَ "إلاّ تدن من الشر تَهلك"، لفساد المعنى المقصود وأَجاز ذلك الكسائيُّ.." (١)

"المذكور عن العمل فيهما بالعمل في ضميرهما. والفعل المحذوف مقدَّر من **لفظ الفعل** المذكور غير أنه يجوز التصريح به؛ كما علمت في باب الاشتغال) .

٣- أن يكون المتعلَّقُ مسموعاً بالحذف، فلا يجوزُ ذكرُهُ، كقولهم "حينئذٍ الآنَ"، أي "كان ذلك حينئذٍ، فاسمعِ الآنَ".

(فحينئذ والآن منصوب كل منهما بفعل محذوف وجوباً؛ لأنه سُمع هكذا محذوفاً. وهذا كلام يقال لمن ذكر أمراً قد تقادمَ زمانه لينصرف عنه الى ما يعنيه الآن) .

٦- نائبُ الظَّرْفِ

ينوبُ عن الظّرفِ - فيُنصَبُ على أنهُ مَفعولٌ فيهِ - أحد ستةِ أشياءَ

١- المُضافُ إلى الظرفِ، ممّا دَلَّ على كُليّةٍ أو بعضيّة، نحو "مشيتُ كلَّ النهارِ، أو كلَّ الفَرْسخِ، أو جميعَهُما أو عامّتهُما، أو بَعضَهما، أو نصفَهُما، أو رُبعَهُما".

---

(١) جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني ١٩٨/٢

٢- صِفتُهُ، نحو "وقفتُ طويلاً من الوقت وجلستُ شرقيَّ الدار".

٣- اسم الإشارة، نحو "مشيتُ هذا اليومَ مشياً مُتعِباً. وانتبذت تلكَ الناحية".

٤- العدَدُ الممَيّزُ بالظرفِ، أو المضافُ إليه، نحو "سافرتُ ثلاثين." (١)

"البحث:

كل مثال من أمثلة القسم الأول يشتمل على فعل ماض عددُ أحرفه ثلاثة، وهذا أقلّ عدد ممكن في حروف الأفعال، فإذا وُجد فعل وكانت أحرفه أقل من ثلاثة كان بعضها محذوفاً، والأحرف الثلاثة في أي فعل من أمثلة القسم الأول حروف أصلية، بدليل أننا إذا حذفنا واحداً منها كالفاء من "فهم" ضاع **لفظ الفعل** ومعناه، فجميع هذه الأفعال إذاً لا تشتمل إلا على حروف أصلية، فهي خالية ومجردة من أي حرف زائد على أصولها، ولذلك يسمى كل فعل منها مجرداً.

وإذا تأملت أمثلة القسم الثاني رأيت أن كل فعل فيها هو نفس الفعل الذي في المثال المقابل له مع زيادة، فالأمثلة الثلاثة الأولى زيد على كل فعل فيها حرف على حروفه الأصلية، فالهمزة زائدة في "أفهم" والميم زائدة في "حمَّل"، والألف زائدة في "لاعب"؛ والأمثلة الخمسة التي بعدها زيد على كل فعل فيها حرفان على حروفه الأصلية، فمرة تكون الزيادة بالهمزة والنون، ومرة بالهمزة والتاء، وثالثة بالهمزة وتكرار حرف أصلي، ورابعة بالتاء والألف، وخامسة بالتاء وتضعيف حرف أصلي، والمثالان الأخيران زيد على كلا الفعلين فيهما ثلاثة أحرف هي الهمزة، والسين، والتاء، مرةً، والهمزة، والواو، وتضعيف حرف أصلي أخرى.

وإذا لم يكن الفعل ماضياً وأردت أن تعرف أهو مجردٌ أم مَزِيد، فرده إلى الماضي، ثم انظر فيه.

القواعد:

١٢٦- الْفِعْلُ المجَرَّدُ مَا كانت جميعُ حروفِهِ أصليّة.

١٢٧- الْفِعْلُ المَزِيدُ ما زِيدَ فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

١٢٨- الثلاثيُّ يَكُون مزِيداً فيه حرف، أو حرفان، أو ثلاثةُ أَحْرُفٍ.." (٢)

"٢- مُجَرَّدُ الرُّباعي وَمَزِيدُهُ:

الأمثلة:

١- بَعْثَرَ الهواءُ الورَقَ، تبَعثَرَ الورقُ.

---

(١) جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني ٥٤/٣

(٢) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية علي الجارم ٣٠٤/١

٢- حَرْجَمَ الراعي الإبل، اِحْرَنْجَمَتِ الإبلُ.

٣- طَمأَن الطبيب المريضَ، اطمأنَّ المريضُ.

البحْثُ:

أمثلة القسم الأول، تشتمل على أفعال ماضيه رباعية، وكل فعل منها حروفه أصلية إذا حذف منها اختلّ لفظ الفعل ومعناه، فهي إذاً أفعال مجردة.

أما أمثلة القسم الثاني، فتشتمل على أفعال القسم الأول نفسها مع زيادة على كل فعل، فالتاء مَزِيدة في "تبعثر"، والهمزة والنون مزيدتان في "احرنجم" بمعنى اجتمع، والهمزة وتضعيف النون زيادة في "اطمأنَّ".. (١)

"هذا كذلك بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام وقعد وأكل وشرب وانطلق واستخرج عليه، لا فرق بين جميع ذلك" انتهى.

ونقل السيوطي عن الخضراوي قوله في كتابه المسمى بـ (الإفصاح): "ودلالة الصيغة هي المسماة دلالة التضمن، والدلالة المعنوية هي المسماة دلالة اللزوم" انتهى.

ودلالة التضمن: هي دلالة الفعل على ما تضمَّنه معناه المركب من الحدث والزمان، وهو يدل على الزمان بهيئته، وعلى الحدث بمادته، ودلالته على مجموعهما مطابقة؛ لأنه تمام ما وُضع له لفظ الفعل، والدلالة المعنوية هي دلالة الفعل على الفاعل كما مر، وهي تُسمى دلالة اللزوم لدلالة اللفظ على لازم الموضوع له، وهو الحدث الواقع في زمانٍ من وجود فاعله، كما نقل السيوطي عن أبي حيان في كتابه المسمى (تذكرة النحاة) ذِكره: أن في دلالة الفعل ثلاثة مذاهب، نكتفي هنا بذكر المذهب الراجح، وهو أنه يدل على الحدث -أي: المصدر- بلفظه -أي: بمادته- وعلى الزمان بصيغته، أي: كونه على شكل مخصوص، ولدلالة صيغته على الزمان تختلف الدلالة على الزمان باختلاف صيغه، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها، أي: لأنه مهما اختلفت الصِّيَغ، فمادة الفعل ثابتة لا تتغيَّر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.." (٢)

"يغني عن الخبر: هو كل وصف اعتمد على نفي أو استفهام، نحو: ما قائمٌ الزيدان؛ فقائم مبتدأ، والزيدان فاعل يغني عن الخبر، ونظيره المحمول عليه: غيرُ قائمٍ الزيدان؛ لأنه في معناه؛ فإن النفي الذي

---

(١) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية علي الجارم ٣٠٥/١

(٢) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٣٣

تدل عليه "ما" دلت عليه "غير"، وإن اختلف المثالان في اللفظ، وغير مبتدأ، وقائمًا مضاف إليه، والزيدان فاعل مرفوع بقائم، وقد أغنى عن الخبر.

ويحسن بنا أن نشير هنا إلى أن قد وقع في نسخ (الاقتراح) التي بين أيدينا قول السيوطي: ومن أمثلة الثاني -يعني: من أمثلة حمل النظير على النظير في المعنى فقط- جواز غير قائم الزيدان؛ حملًا على: ما قام الزيدان؛ لأنه في معناه. انتهى.

فذكر المحمول عليه **بلفظ الفعل** الماضي المسبوق بـ"ما" النافية، وهو سهو لم ينتبه إليه محققو (الاقتراح) في طبعاته المختلفة؛ لأن قولنا: ما قام الزيدان، لا علاقة له بما نحن فيه؛ فإن السيوطي قد قال بعد ذلك مباشرة: لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر. انتهى.

فإذا قيل: ما قام الزيدان -كما ورد في نسخ (الاقتراح) - فالجملة فعلية لا علاقة لها بالمبتدأ ولا بالخبر، والصواب ما أثبتناه.

والمثال الثاني: إهمال "أنْ" المصدرية مع المضارع حملًا على "ما" المصدرية؛ فيرفع الفعل المضارع بعدها، ومن ذلك قراءة مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) قرأ مجاهد: "لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ" برفع الفعل "يُتِمُّ"، وقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماءَ ويْحَكُما ... مني السلام وألا تُشعِرا أحدا

فالفعل "تقرآن" وقع بعد أن المصدرية، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.." (١)

"وكونة علة١: عرضا كان كرغبة، أو غير عرض كقعد عن الحرب جبنا.

واتحاده بالمعلل به وقتا٢، فلا يجوز تأهبت السفر٣، قال الأعلم والمتأخرون.

واتحاده بالمعلل به فاعلا٤، فلا يجوز جئتك محبتك إياي، قاله المتأخرون أيضا، وخالفهم ابن خروف٥.

---

١ هذا هو الأصل فيه، ومن أجل ذلك: يشترط ألا يكون من **لفظ الفعل** ولا من معناه، لئلا يصير مصدرا مؤكدا لعامله، أو مبينا لنوعه، أو عدده؛ لأن هذا كله يناقض التعليل.

٢ أي بأن يتحد وقت الفعل "المعلل" والمصدر "المعلل" سواء حدث الفعل في بعض زمان المصدر، كجئتك طمع، أو في آخره، كحبستك خوفا من فرارك، أو العكس: كجئتك إصلاحًا لحالك.

---

(١) أصول النحو ١ - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢١٠

٣ لأن زمن التأهب غير زمن السفر، وأيضا فالسفر ليس قلبيا.

٤ أي: بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا.

٥ فقد أجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجًا بنحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ، فإن فاعل الإرادة هو الله، وفاعل الخوف والطمع والعباد والمخاطبون، وقد أجيب: بأن الاتحاد في الفاعل تقديري، فإن معنى يريكم، يجعلون ترون، فيكون فاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع، أو هو على حذف مضاف، أي إرادة الخوف والطمع، وإلى بعض هذه الشروط أشار الناظم بقوله:

ينصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلا ك"جد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتا وفاعلا ... ...

أي ينصب المصدر على أنه مفعول له، إن أبان، أي أظهر سبب وعلة ما قبله، مثل: جد.

---

* "مفعولا" حال من المصدر بعده. "له" "المصدر" نائب فاعل ينصب. "إن" شرطية. "أبان" فعل الشرط وفاعله يعود على المصدر، "تعليلا" مفعوله. "كجد" الكاف جارة لقول محذوف، "شكرا" مفعول لأجله. "ودون" فعل أمر من الدين، بفتح الدال -أي أقرض عليك، أو من الدين -بالكسر- بمعنى المجازاة، "وهو" مبتدأ "بما" اسم موصول متعلق بمتحد، "يعمل فيه" الجملة صلة. "متحد" خبر المبتدأ "وقتا" وفاعلا. "تمييزان محولان عن الفاعل، أو منصوبان بنزع الخافض.." (١)

"وألحق الكسائي في جواز النصب بالأمر؛ ما دل على معناه؛ من اسم فعل ١ نحو: نزال فنكرمك، أو خبر نحو: "حسبك حديث فينام الناس"٢. ولا خلاف في جواز

=

وشرط جزم نهي أن تضع ... "إن" قبل "لا" دون تخالف يقع*

أي: إنه يجوز في جواب غير النفي -من أنواع الطلب المذكورة- أن تجزم إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء، وشرط الجزم بعد النهي: أن تضع "إن" الشرطية قبل "لا" النافية، دون أن يحدث اختلاف في المعنى قبل مجيء "أن لا" أما شرط الجزم بعد غير النهي من أنواع الطلب -كالأمر، أو الدعاء أو غيرهما- فهو صحة المعنى مع الاستغناء عن أداة الطلب، وإحلال "إن" الشرطية وحدها، وتدخل "إن" على المضارع إن وجد

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ١٤٤/٢

مضارع مذكور، وإلا فعلى فعل آخر يتصيد في مكانه ويوافق المعنى المقصود، وهذا العمل مؤقت ليرشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته، تبعًا لسلامة المعنى أو عدم سلامته.

هذا: ولم يشترط الكسائي وبعض الكوفيين: إحلال "إن لا" محل "لا" الناهية ولا إحلال "إن" قبل بقية أدوات الطلب، ولا ما يترتب على ذلك من صحة المعنى أو عدم صحته؛ بدعوى أن فهم المقصود من الجملة يرجع إلى القرائن وحدها، وأن كثيرًا من الأمثلة التي جاز فيها جزم المضارع، لا يستقيم معناها بوضع "إن لا" بدلا من "لا" الناهية.

١ سواء كان من **لفظ الفعل** كما مثل المصنف، أولا: نحو "صه" فيسمع الناس الخطيب. وكذلك ينبغي النصب؛ إذا كان الأمر بصيغة المصدر النائب عن فعله؛ نحو: سكوتًا فينام المتعبون.

٢ "حسبك" اسم فاعل بمعنى كافيك، مبتدأ "حديث" خبر، ويجوز العكس. "فينام" الفعل منصوب على رأي الكسائي، والجملة متضمنة معنى اكفف. أو "حسب" اسم فعل مضارع=

---

* "وبعد" ظرف متعلق باعتمد. "غير النفي" غير مضاف إليه والنفي كذلك. "جزما" مفعول اعتمد مقدم. "إن تسقط" شرط وفعله، وجوابه محذوف كما تقدم. "آنفا" بالقصد فاعل تسقط، والجزاء قد قصد "مبتدأ وخبر، والواو للحال والجملة موضع الحال من فاعل اعتمد.

"وشرط جزم" مبتدأ، ومضاف إليه، "بعد نهي" بعد ظرف متعلق بشرط أو بجزم ونهي مضاف إليه، "أن تضع" فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وسكن للوقف، وهما في تأويل مصدر خبر المبتدأ. "إن" مفعول تضع مقصود لفظها. "قبل" ظرف متعلق بتضع. "لا" مضاف إليه. "دون" ظرف متعلق بمحذوف حال من إن "تخالف" مضاف إليه "يقع" فاعل يقع يعود على تخالف، والجملة صفة لتخالف.." (١)

"حروف المضارعة

حروف المضارعة هي الهمزة والنون والتاء والياء التي تكون في صدر الفعل المضارع، وزيادتها في أوله لازمة، بل هي جزء من تعريفه. قال الزّمخشري في تعريفه: "وهو ما يعقب في صدره الهمزة والنّون والتّاء والياء. وذلك في قولك للمخاطب أو الغائبة: تفعل. وللغائب: يفعل. وللمتكلّم: أفعل. وله إذا كان معه غيره واحدًا أو جماعة: نفعل. وتسمّى الزّوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل...."١. فإن سألت عن أصل هذه الحروف ومن أين جاءت؟ أجابك السّهيلي في نتائجه بقوله: "وإن كان المعنى الزّائد أولاً كانت

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢٨/٤

الزّيادة المنبئة عنه أولاً، مسبقة على حروف الكلمة، كهذه الزّوائد الأربع، فإنّما تنبئ أنّ الفعل لم يحصل بعد لفاعله، وأن بينه وبين تحصيله جزءًا من الزّمان، فكان الحرف الزّائد السّابق **للفظ الفعل** مشيرًا في اللِّسان إلى ذلك الجزء من الزَّمان، مرتَّبًا في البيان على حسب ترتّب المعنى في الجنان "٢.

فإن سألت: لم كانت هذه الأحرف الأربعة دون غيرها من حروف الهجاء؟ أجابك بقوله: " إنَّ الأصل في هذه الزّوائد الياء، بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكّر ومؤنّث، وهو فعل جماعة النِّساء.

دليل آخر: وهو أنَّ أصل الزِّيادة لحروف المدّ واللِّين، والواو لا تزاد أولاً كيلا تشبه واو العطف، ولعلّة أخرى تذكر في باب التّصريف٣، والألف لا

---

١ المفصّل في علم العربيّة ص ٢٤٤.

٢ نتائج الفكر ص ١١٧.

٣ قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٥: "ولم تزد الواو أولاً ألبتة، وذلك أنها لو زيدت لم تخل من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلو زيدت أولاً مضمومة لاطّرد فيها الهمز كما همز نحو (أُقّتت) و (أُعِد زيد) ولو زيدت مكسورة لكان قلبها أيضاً جائزاً وإن لم يكن في كثرة همز المضمومة وذلك نحو (إسادة) ... ولو زيدت أولاً مفتوحة لم تحل من أن تزاد في أول اسم أو فعل ... فلو زيدت في أول الاسم مفتوحة لكنت متى صغرت ذلك الاسم فضممتها مُمَكَّناً من همزها.. ولو كانت في أول فعل لكنت متى بنيته للمفعول ولم تسم فاعله وجب أن تضمها لجاز أيضاً همزها ... ".." (١)

"دعا على ناقته بالنحر والجزر إذا بلغته ابن أبي موسى. والوصلان تثنيه وصل، والوصل بكسر الواو وإسكان الصاد: ملتقى كل عظمين وهي المفاصل.

ومثله قول الشماخ:

إذا بلغتني وحملت رحلي ... عرابة فأشرقي بدم الوتين

قال سيبويه قال ذو الرمة:

فأنم القتود على عيرانة أجد ... مهرية مخطتها غرسها العيد

نظارة حين تعلو الشمس راكبها ... طرحا بعيني لياح فيه تحديد)

---

(١) حركة حروف المضارعة عبد الله القرني ص/٤٥٥

وجدت البيت منسوبا في الكتاب إلى الراعي، ووجدته لذي الرمة.

قال سيبويه: وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر، ويكون بدلا من **اللفظ بالفعل**. يعني أن شئت نصبت المصدر الذي تذكره بعد الفعل، على إضمار غير الفعل الذي لفظت به، ويكون هذا المصدر الملفوظ به كأنه بدل في اللفظ من الفعل الذي نصبه فتقول: سير عليه سيرا، وضرب به ضربا، كأنك قلت بعد ما قلت: سير عليه، وضرب به: يسيرون سيرا ويضربون ضربا." (١)

"وينطلقون انطلاقا، ولكنه صار المصدر بدلا من **اللفظ بالفعل**.

ثم مضى سيبويه في كلام بعد هذا إلى أن انتهى إلى ما أنشده المقدم ذكره. والذي أنشده هو شاهد على إضمار فعل ناصب للمصدر الذي قد ظهر اللفظ به، وهو قوله: (طرحا) (وجعل ما أضمره بعد قوله: سير عليه (يسيرون سيرا) وضرب به (يضربون ضربا) مثل إضمار (تطرح) قبل قوله (طرحا).

نم القتود: ارفعها، والقتود: خشب الرحل. يريد ارفعها على الراحلة، شد الرحل عليها. والعيرانة: الناقة المشبهة بالعير في نشاطها وخفتها في العدو، ومهرية: من إبل مهرة بن حيدان، والعيد: قبيلة من مهرة ينسب كرام الإبل اليها، والغرس: السلا، وهو الجلدة التي تكون على الولد، ومخطتها غرسها: نتجتها هذه القبيلة.

فجعل العيد لما كان نتاجها عندهم بمنزلة من استخرج الولد، يريد: مخطت العيد هذه الناقة، استخرجتها من بطن أمها وهي في الغرس. وتفسير قوله: (مخطتها) هو تفسير عل‍ى ما رأيته صوابا عندي، والذي قال بعض الرواة: مخطتها أشبهتها. نظارة: يريد أنها تنظر نظرا حادا من النشاط وقوة النفس ينتصف النهار وتكون الشمس على رأس راكبها، وتطرح طرفها طرحا، وتنظر بعين لياح: وهو الثور الأبيض.

وفي كتاب سيبويه (تحديد) بحاء غير معجمة، وفي شعره (تجديد) بجيم. أي في

هذا الثور طرائق من سواد، والجدة الطريقة والجمع جدد. وقوله: فيه تحديد، أي في نظرة تحديد إلى ما ينظر إليه.." (٢)

"أنشده برفع (أول) و (فتية) وجعل (الحرب) مبتدأ و (أول ما تكون) مبتدأ ثان و (فتية) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، وفي (تكون ضمير يعود إلى الحرب. وهذا الإنشاد مثل المسألة المتقدمة، و (أول) مذكر و (فتية) مؤنثة وهو خبره. وإنما فعل هذا لأن (أول) مضاف إلى (كون الحرب). وكون الحرب هو الحرب.

---

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد ١١٦/١

(٢) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد ١١٧/١

فكأنه قال: أول الحرب فتية، وأول الحرب هو من الحرب، فأخبر عن (أول) بمثل ما يخبر به عن (الحرب). وجعله سيبويه كقولهم: ذهبت بعض أصابعه.

(وذكر أيضا أن بعضهم يقول: الحرب أول ما يكون قتية بنصب (أول) ورفع (فتية). يجعل (الحرب) مبتدأ. وينصب (أول) على الظرف).

وذكر أيضا أن بعضهم يقول: الحرب أول ما تكون فتية. ويرفع (أول) ونصب (فتية). و (أول) في هذا الوجه مبتدأ، و (فتية) حال سدت مسد الخبر. وهو مثل قولهم: شربك السويق ملتوتا.

والبزة: ما عليها من الثياب. يقول: الحرب أول أمرها عين، تدعو الجاهل إلى الدخول فيها، وتستفزه حتى يستحسن المحاربة. ويروى: (تسعى بزينتها) حتى إذا اقتتل القوم وحميت الحرب، كرهها من دخل فيها، ورآها بصورة غير حسنة كأنها عجوز فيها أحد. وقوله: غير ذات حليل: يعني إنه لا يريد أحد ممن دخل فيها شمها وتقبيلها.

النصب على الإغراء والتحذير

قال سيبويه في المنصوبات: ومما جعل بدلا من **اللفظ بالفعل** قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا. وإنما انتصب هذا على: الزم الحذر، وعليك النجاء. ولكنهم حذفوا هذا لأنه صار بمنزلة (افعل)." (١)

"ومما يجيء توكيدا وينصب قوله: سير عليه سيرا، وانطلق به انطلاقا، وضرب به ضربا، فينصب على وجهين: أحدهما على أنه حال، على حد قولك: ذهب به مشيا وقتل به صبرا. وإن وصفته على هذا الحد كان نصبا، تقول: سير به سيرا عنيفا، كما تقول: ذهب به مشيا عنيفا.

وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر، ويكون بدلا من **اللفظ بالفعل** فتقول: سير عليه سيرا وضرب به ضربا، كأنك قلت بعد ما قلت: سير عليه وضرب به: يسيرون سيرا ويضربون ضربا، وينطلقون انطلاقا، ولكنه صار المصدر بدلا من **اللفظ بالفعل**، نحو يضربون وينطلقون، وجرى على قوله: إنما أنت سيرا سيرا، وعلى قوله: الحذر الحذر. وإن أنت قلت على هذا المعنى: سير عليه وضرب به الضرب جاز، على قوله: الحذر الحذر، وعلى ما جاء فيه الألف واللام نحو العراك وكان بدلا من **اللفظ بالفعل**، وهو عربي جيد حسن. ومثله: سير عليه سير البريد، وإن وصفت على هذه الحال لم يغيره الوصف كما لم يغير الوصف ما كان

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد ١/١٩٤

حالا.

ولا يجوز أن تدخل الألف واللام فى السير إذا كان حالا، كما لم يجز أن تقول: ذهب به المشى العنيف وأنت تريد أن تجعله حالا. قال الراعى:." (١)

"نظارة حين تعلو الشمس راكبها ... طرحا بعينى لياح فيه تحديد

فأكد بقوله طرحا وشدد، لأنه يعلم المخاطب حين قال: نظارة أنها تطرح.

وإن شئت قلت: سير عليه السير، كما قلت: سير عليه سير شديد. وإن وصفته كان أقوى وأبين، كما كان ذلك فى قوله: سير عليه ليل طويل ونهار طويل.

وجميع ما يكون بدلا من **اللفظ بالفعل** لا يكون إلا على فعل قد عمل فى الاسم، لأنك لا تلفظ بالفعل فارغا، فمن ثم لم يكن فيه الرفع فى كلامهم، لأنه إنما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به إلا أنه صار كأنه فعل قد لفظ به، فأولى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به.

ومما يسبق فيه الرفع لأنه يراد به أن يكون فى موضع غير المصدر قوله: قد خيف منه خوف، وقد قيل فى ذلك قول. إنما يريد: قد." (٢)

"خيف منه أمر أو شيء، وقد قيل فى ذلك خير أو شر. ومثل هذا فى المعنى كان منه كون، أى كان من ذلك أمر. وإن حملته عليه السير والضرب فى التوكيد، حالا وقع فيه الفعل، أو بدلا من **اللفظ بالفعل**، نصبت.

وإن كان المفعل مصدرا أجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير وسائر المصادر التى ذكرنا؛ وذلك قولك: إن فى ألف درهم لمضربا، أى إن فيها لضربا؛ فإذا قلت: ضرب به ضربا، قلت: ضرب به مضربا، وإن رفعت رفعت.

ومثل ذلك: سرح به مسرحا، أى تسريحا. فالمسرح والتسريح بمنزلة الضرب والمضرب. قال جرير:

ألم تعلم مسرحى القوافى ... فلا عيا بهن ولا اجتلابا

أى تسريحى القوافى.

وكذلك تجرى المعصية مجرى العصيان، والموجدة بمنزلة المصدر لو كان." (٣)

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٢٣١/١

(٢) الكتاب لسيبويه سيبويه ٢٣٢/١

(٣) الكتاب لسيبويه سيبويه ٢٣٣/١

"على الفعل، ولكنه قال: هذا خير مقدم، وهذا خير لنا وشر لعدونا، وهذا خير وما سر. ومن ثم قالوا: مصاحب معان، ومبرور مأجور، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنت مبرور.

فإذا رفعت هذه الأشياء فالذى فى نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذى فى نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل والذى أظهرت الاسم.

وأما قولهم: راشدا مهديا، فإنهم أضمروا اذهب راشدا مهديا. وإن شئت رفعت كما رفعت مصاحب معان، ولكنه كثر النصب فى كلامهم، لأن راشدا مهديا بمنزلة ما صار بدلا من **اللفظ بالفعل**، كأنه لفظ برشدت وهديت. وسترى بيان ذلك إن شاء الله. ومثله: هنيئا مريئا.

وإن شئت نصبت فقلت: مبرورا مأجورا، ومصاحبا معانا. حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبرورا، واذهب مصاحبا.

ومما ينتصب أيضا على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قول العرب: حدث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقا والله. أو أنشدك شعرا فتقول: صادقا والله، أى قاله صادقا. لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا.." (١)

"لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربى جيد، كأنه قال: عليك رأسك وعليك الحائط، وكأنه قال: دع امرأ ودع نفسه؛ فليس ينقض هذا ما أردت فى معنى مع من الحديث.

ومثل ذلك: أهلك والليل، كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل محذر منه، كما كان الأسد محتفظا منه.

ومن ذلك قولهم: ماز رأسك والسيف، كما تقول: رأسك والحائط وهو يحذره، كأنه قال: اتق رأسك والحائط.

وإنما حذفوا الفعل فى هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها فى كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من **اللفظ بالفعل**، حين صار عندهم مثل: إياك ولم يكن مثل: إياك لو أفردته، لأنه لم يكثر فى كلامهم كثرة إياك، فشبهت بإياك حيث طال الكلام وكان كثيرا فى الكلام.

فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك: اتق رأسك، واحفظ نفسك، واتق الجدار. فلما ثنيت صار بمنزلة إياك، وإياك بدل من **اللفظ بالفعل**، كما كانت المصادر كذلك، نحو: الحذر الحذر.

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٢٧١/١

ومما جعل بدلا من **اللفظ بالفعل** قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا. فإنما انتصب هذا على الزم الحذر، وعليك النجاء،." (١)

"أولا، ثم قروت شيئا بعد شيء لأثمان شتى. فالواو لم ترد فيها هذا المعنى، ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد. وصاعد بدل من زاد ويزيد.

وثم بمنزلة الفاء، تقول: ثم صاعدا، إلا أن الفاء أكثر فى كلامهم.

ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله. وأما يا زيد فله علة ستراها فى باب النداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام، وصار يا بدلا من **اللفظ بالفعل**، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده.

ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلا من **اللفظ بالفعل**، قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا إياك أعنى، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأى بدلا من **اللفظ بالفعل**.

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعض العرب يقول: يا أنت. فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد. وإن شئت قلت: يا فكان بمنزلة يا زيد، ثم تقول: إياك. أى إياك أعنى. هذا قول الخليل رحمه الله فى الوجهين.." (٢)

"كأنه قال: جهدا، أى جهدى ذلك ".

وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقيا، ورعاك " الله " رعيا، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب.

وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من **اللفظ بالفعل**، كما جعل الحذر بدلا من احذر. وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك " الله "، ومن خيبك الله.

وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهرا بدلا من بهرك الله، فهذا تمثيل ولا يتكلم به.

ومما يدلك أيضا على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئا من هذه المصادر لتبنى عليه كلاما كما

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٢٧٥/١

(٢) الكتاب لسيبويه سيبويه ٢٩١/١

يبنى على عبد الله إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر فى نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه.

وأما ذكرهم " لك " بعد سقيا فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء. وربما تركوه استغناء، إذا عرف الداعى أنه قد علم من يعنى. وربما جاء به على." (١)

"الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك: تربت يداك " وجندلت ".

وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده، قال الشاعر:

لقد ألب الواشون ألبا لبينهم ... فترب لأفواه الوشاة وجندل

وفيه ذلك المعنى الذى فى المنصوب كما كان ذلك فى الأول. ومن ذلك قول العرب: فاها لفيك، وإنما تريد: فا الداهية كأنه قال: تربا لفيك فصار بدلا من **اللفظ بالفعل** وأضمر له كما أضمر للترب والجندل، فصار بدلا من اللفظ بقوله: دهاك الله. وقال أبو سدرة " الهجمى ":

تحسب هواس، وأقبل، أننى ... بها مفتد من واحد لا أغامره." (٢)

"ومسرة ونعمة عين، وحبا ونعام عين، ولا أفعل ذاك ولا كيدا ولا هما، ولأفعلن ذاك ورغما وهوانا.

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمدا وأشك الله شكرا، وكأنك قلت: أعجب عجبا، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا أكاد كيدا ولا أهم هما، وأرغمك رغما.

وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من **اللفظ بالفعل**، كما فعلوا ذلك فى باب الدعاء. كأن قولك: حمدا فى موضع أحمد الله، وقولك: عجبا منه فى موضع أعجب منه، وقوله: ولا كيدا فى موضع ولا أكاد ولا أهم.

وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه. وزعم يونس أن رؤبة ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا، وهو لبعض مذحج، " وهو هني ابن أحمر الكنانى ":

عجب لتلك قضية وإقامتى ... فيكم على تلك القضية أعجب

وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمر فى نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري." (٣)

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣١٢/١

(٢) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣١٥/١

(٣) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣١٩/١

"ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إلى جملى طول السرى ... صبر جميل فكلانا مبتلى

والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره. ومثل الرفع " فصبر جميل والله المستعان "، كأنه يقول: الأمر صبر جميل. والذى يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه. ومثله قول بعض العرب: من أنت زيد، أى من أنت كلامك زيد، فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب، ولأن فيه ذلك المعنى وكان بدلا من **اللفظ بالفعل**، وسترى مثله إن شاء الله.." (١)

"هذا باب ما ينتصب فيه المصدر

كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير فى الإخبار والاستفهام بدلا من **اللفظ بالفعل**، كما كان الحذر بدلا من احذر فى الأمر وذلك قولك: ما أنت إلا سيرا، وإلا سيرا سيرا، وما أنت إلا الضرب الضرب، وما أنت إلا قتلا قتلا، وما أنت ألا سير البريد " سير البريد ". فكأنه قال فى هذا كله: ما أنت إلا تفعل فعلا، وما أنت إلا تفعل الفعل، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك. وصار فى الاستفهام والخبر بمنزلته فى الأمر والنهى لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما، وإن كان الأمر والنهى أقوى، لأنهما لا يكونان بغير فعل، فلم يمتنع المصدر ههنا " أن ينتصب "، لأن العمل يقع ههنا مع المصدر فى الاستفهام " والخبر، كما يقع فى الأمر والنهى، والآخر غير الأول كما كان ذلك فى الأمر والنهى، إذا قلت: ضربا فالضرب غير المأمور ".

وتقول: زيد سيرا سيءرا، وإن زيدا سيرا سيرا، وكذلك فى ليت ولعل ولكن وكأن وما أشبه ذلك، " وكذلك إن قلت: أنت الدهر سيرا سيرا "، وكان عبد الله الدهر سيرا سيرا، وأنت مذ اليوم سيرا سيرا.." (٢)

"وقال جرير:

أعبدا حل فى شعبى غريبا ... ألؤما لا أبا لك واغترابا

يقول: أتلؤم لؤما وأتغترب اغترابا، وحذف الفعلين فى هذا الباب، لأنهم جعلوه بدلا من **اللفظ بالفعل**، وهو كثير فى كلام العرب.

" وأما عبدا فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله: أتفتخر عبدا، ثم حذف الفعل ."

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣٢١/١

(٢) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣٣٥/١

وكذلك إن أخبرت ولم تستفهم، تقول: سيرا سيرا، عنيت نفسك أو غيرك، وذلك أنك رأيت رجلا فى حال سير أو كنت في حال سير، أو ذكر رجل يسير أو ذكرت أنت بسير، وجرى كلام يحسن بناء هذا عليه كما حسن فى الاستفهام. لأنك إنما تقول: أطربا وأسيرا، إذا رأيت ذلك من الحال أو ظننته فيه.

وعلى هذا يجرى هذا الباب إذا كان خبرا أو استفهاما، إذا رأيت رجلا فى حال سير أو ظننته فيه، فأثبت ذلك له.

وكذلك " أنت " فى الاستفهام، إذا قلت: أأنت سيرا. ومعنى هذا الباب أنه فعل متصل فى حال ذكرك إياه استفهمت أو أخبرت، وأنك فى حال ذكرك شيئا من هذا الباب تعمل فى تثبيته لك أو لغيرك.." (١)

"الاسم بدلا من **اللفظ بالفعل**، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع.

ومثل ذلك: عائذا بالله من شرها، كأنه رأى شيئا يتقى فصار عند نفسه فى حال استعاذة، حتى صار بمنزلة الذى رآه فى حال قيام وقعود، لأنه يرى نفسه فى تلك الحال، فقال: عائذا " بالله "، كأنه قال: أعوذ بالله عائذا بالله، ولكنه حذف الفعل لأنه بدل من قوله: أعوذ بالله، فصار هذا يجرى ها هنا مجرى عياذا بالله.

ومنهم من يقول: عائذ بالله من شر فلان.

وإذا ذكرت شيئا من هذا الباب فالفعل متصل فى حال ذكرك وأنت تعمل فى تثبيته لك أو لغيرك فى حال ذكرك إياه، كما كنت فى باب حمدا وسقيا وما أشبهه، إذا ذكرت شيئا منه فى حال تزجية وإثبات، وأجريت عائذا " بالله " فى الإضمار والبدل مجرى المصدر، كما كان هنيئا بمنزلة المصدر فيما ذكرت لك.

وقال الشاعر، وهو عبد الله بن الحارث السهمى، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم:." (٢)

"واعلم أنه قد تدخل الألف واللام فى التوكيد فى هذه المصادر المتمكنة التى تكون بدلا من **اللفظ بالفعل**: كدخولها فى الأمر والنهى والخبر والاستفهام، فأجرها فى هذا الباب مجراها هناك.

وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام.

فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: " وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله " وقال الله تبارك وتعالى: " ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم. وعد الله لا يخلف الله وعده ". وقال جل وعز: " الذى أحسن كل شيء خلقه ". وقال جل ثناؤه: " والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ". ومن ذلك: الله أكبر دعوة الحق. لأنه لما قال جل وعز:

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣٣٩/١

(٢) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣٤١/١

" مر السحاب "، وقال: " أحسن كل شيء "، علم أنه خلق وصنع، ولكنه وكد وثبت للعباد. ولما قال: " حرمت عليكم أمهاتكم " حتى انقضى الكلام، علم الخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: كتاب الله، توكيدا كما قال: صنع الله، وكذلك: وعد الله، لأن الكلام الذى قبله وعد." (١)

"فأما بنو تميم فيجعلونها فعلا صحيحا، ويجعلون الهاء زائدة، فيقولون: هلم يا رجل، وللاثنين: هلما، وللجماعة: هلموا، وللنساء: هلممن؛ لأن المعنى: الممن، والهاء زائدة فأما قول الله عز وجل: ﴿كتاب الله عليكم﴾ ، فلم ينتصب (كتاب) بقوله (عليكم) ، ولكن لما قال: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ أعلم أن هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتاب الله) للمصدر؛ لأن هذا بدل من **اللفظ بالفعل**؛ إذ كان الأول فى معنى: كتب الله عليكم، وكتب عليكم ونظير هذا قوله: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله﴾ ؛ لأنه قد أعلمك بقوله: ﴿وهي تمر مر السحاب﴾ أن ثم فعلا، فنصب ما بعده؛ لأنه قد جرى مجرى: صنع الله وكذلك: ﴿الذى أحسن كل شيء خلقه﴾ قال الشاعر:." (٢)

"ولو قلت: هذا القول لا قولا لم يكن لهذا الكلام معنى؛ لأنك إنما تؤكد الأول بشئ تحققه، فإذا قلت: غير قيل باطل، فقد أوجبت أنه حق [فإذا قلت: لا قولك - فقد دللت على أنه قول باطل، فعلى] هذا تؤكد ومن ذلك: لأضربن زيدا قسما حقا ومن ذلك قوله:

(/ إنى لأمنحك الصدود وإننى ... قسما إليك مع الصدود لأميل)

لما قال: إنى لأمنحك الصدود، وإننى إليك لأميل - علم أنه مقسم، فكان هذا بدلا من قوله: أقسم قسما واعلم أن المصادر كسائر الأسماء، إلا أنها تدل على أفعالها فأما فى الإضمار والإظهار والإخبار عنها والاستفهام، فهى بمنزلة غيرها تقول إذا رأيت رجلا فى ذكر ضرب: زيدا تريد: زيدا اضرب، واستغنيت عن قولك: (إضرب) بما كان فيه من الذكر، فعلى هذا إذا ذكر فعلا فقال: لأضربن، قلت: نعم، ضربا شديدا فإن لم يكن ذكر، ولا حال دالة - لم يكن من الإظهار بد، إلا أن يكون موضع أمر، فتضمر، وتصير المصدر بدلا من **اللفظ بالفعل**، وإنما يكون ذلك فى الأمر والنهى خاصة؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فتأمر بالمصدر نكرة، ومعرفة بالألف واللام والإضافة، ولذلك موضع آخر: وهو أن يكون المصدر قد استعمل فى موضع الفعل حتى علم ما يراد به / ومن ذلك سقيا لزيد؛ لأن الدعاء كالأمر، والنهى وإنما

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣٨١/١

(٢) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٢٠٣/٣

أردت: سقى الله زيدا سقيا فإن قلت ذلك لم تحتج إلى قولك: لزيد وإن قلت: سقيا قلت بعده: لفلان؛ لتبين ما تعنى، وإن علم من تعنى فإن شئت أن تحذفه حذفته." (١)

"وإياك والأسد وإياك الشر، كأنه قال: إياي لأتقين وإياك فاتقين، فصارت "إياك" بدلا من اللفظ بالفعل، ومن ذلك: "رأسه والحائط، وشأنك والحج، وامرأ ونفسه" فجميع هذا المعطوف إنما يكون بمنزلة "إياك" لا يظهر فيه الفعل ما دام معطوفا، فإن أفردت جاز الإظهار والواو ههنا بمعنى "مع". ومما جعل بدلا من الفعل: "الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا" انتصب على "الزم"١ ولكنهم حذفوا لأنه صار بمعنى "افعل" ودخول "الزم" على "افعل" محال، وتقول: "إياك أنت نفسك أن تفعل" ونفسك إن وصفت المضمر الفاعل رفعت [وإن أضفت إياك نصبت وذلك] ٢ لأن "إياك" بدل من فعل وذلك الفعل لا بد له من ضمير الفاعل المأمور وإن وصفت "إياك" نصبت وتقول: "إياك أنت وزيد، وزيدا"٣ بحسب ما تقدر، ولا يجوز: "إياك زيدا" بغير واو، وكذلك: "إياك أن تفعل" إن أردت: "إياك والفعل" وإن٤ أردت: إياك أعظ مخافة أن تفعل٥، جاز. وزعموا أن ابن أبي إسحاق٦ أجاز:

---

١ قال سيبويه ١/ ١٣٩: ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا، فإنما انتصب هذا على: الزم الحذر وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة أفعل، ودخول الزم وعليك على "أفعل" محال.

٢ زيادة من "ب".

٣ قال سيبويه ١/ ١٤٠: "فإن قلت: إياك أنت وزيد" فأنت بالخيار، إن شئت حملته على المنصوب، وإن شئت على المضمر المرفوع.

٤ في "ب" "فإن".

٥ لأنك تريد أن تضمه إلى الاسم الأول، كأنك قلت: نح لمكان كذا وكذا.

٦ ابن أبي إسحاق: هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم، هو الذي فرع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتابا مما أملاه، وكان رئيس الناس وواحدهم، أخذ النحو عن يحيى بن يعمر، وأخذ القراءة عنه وعن نصر بن عاصم، مات سنة ١١٧هـ، وقال ابن تغري بردي: إنه توفي

---

(١) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٣/٢٦٧

سنة ١٢٧هـ. وترجمته في طبقات الزبيدي/ ٧، وإنباه الرواة ٢/ ١٠٧، ومراتب النحويين/ ١٢، والنجوم الزاهرة ١/ ٣٠٣.." (١)

"شيئا بعد شيء لأثمان شتى، ولا يجوز دخول الواو١ هنا، ويجوز دخول "ثم" ومما انتصب على الفعل المتروك إظهاره المنادى في قولك: "يا عبد الله" وقد ذكرت ذلك٢ في باب النداء٣.

قال سيبويه: ومما يدلك على أنه انتصب على الفعل قولك: "يا إياك" إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا٤، وذكر أما أنت منطلقا انطلقت معك فقال: إنها "إن" ضمت إليها "ما"٥ وجعلت عوضا من **اللفظ بالفعل**، تريد: إن كنت منطلقا، قال٦: ومثل ذلك: "إما لا" كأنه قال: "افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره"، وإنما هي "لا" أميلت في هذا الموضع؛ لأنها جعلت مع ما قبلها كالشيء الواحد، فصارت كأنها ألف رابعة، فأميلت لذاك، ومن ذلك: مرحبا وأهلا، زعم الخليل أنه بدل من: رحبت بلادك٧، ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمر هو ما يظهر٨.

واعلم: أن جميع ما يحذف، فإنهم لا يحذفون شيئا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا.

---

١ قال سيبويه ١/ ١٤٧: "فالواو لم ترد فيها هذا المعنى ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل على أنك: مررت بعمرو".

٢ في "ب" لك.

٣ مر هذا في الجزء الأول ص٤١٤.

٤ انظر الكتاب ١/ ١٤٧.

٥ انظر الكتاب ١/ ١٤٧.

٦ في "ب" وقال، بزيادة واو.

٧ انظر الكتاب ١/ ١٤٩، فإنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا، فقلت: مرحبا وأهلا، أي: أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، فكأنه صار بدلا من رحبت بلادك.

٨ في سيبويه ١/ ١٤٩: ما يضمر هو ما أظهر.." (٢)

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٢/٢٥٠

(٢) الأصول في النحو ابن السراج ٢/٢٥٤

"بالابتداء على الاتساع، وجعل ما بعده خبره، فجواب هذا: زمن كذا، وإذا قيل: أي الأحيان سير عليه؟ جعله ظرفا لسير، وجوابه حين كذا بالنصب.

قال: وتقول: سير عليه طوران، طور كذا، وطور كذا والنصب ضعيف جدا إذا ثنيت، كقولك: طور كذا، وطور كذا، وقد يكون في هذا النصب إذا أضمرت.

قال أبو علي: ضعف النصب في قولك: طور كذا وطور كذا لأن في قوله: طوران، لأنه مبتدأ وخبر.

قال: وإن أنت قلت على هذا المعنى: (سير عليه السير)، و (ضرب به الضرب) جاز على قوله: (الحذر الحذر).

قال أبو علي: يقول: إذا حملت المصدر وفيه الألف واللام على فعل مضمر بعد أن يبنى الفعل الأول بناء ما لم يسم فاعله، وتشغله بما يرتفع به جاز كأنك قلت: (ضرب به)، (يضرب) الضرب فيه قد شغل بها ضرب (والضرب) محمول على الفعل المضمر بعد (به).

قال: وجميع ما يكون بدلا من **اللفظ بالفعل** لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم.." (١)

"قال أبو علي: يعني بقوله: ما كان بدلا من **اللفظ بالفعل** (الحذر الحذر).

وقوله: إلا على فعل قد عمل في الاسم أي قد عمل المضمر في الفاعل.

وقوله: فمن ثم لم يكن فيه الرفع أي في الاسم الذي صار بدلا من **اللفظ بالفعل**، وذلك أن في الفعل المضمر قبل المصدر الذي كقولهم (النجاء) ضمير فاعل فإذا صار فيه ضمير فاعل لم يرتفع المصدر به.

وقله: (فأولى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به) أي: أولى ما عمل فيه الفعل ما هو بمنزلة **اللفظ بالفعل**، لأن هذا المعمول فيه لما كان بمنزلة **اللفظ بالفعل** صار الفعل كأنه قد ذكر وإن كان مضمرا.

قال: وأما ترى أي برق ها هنا.

قال أبو عثمان: ترى ها هنا من رؤية العين، وليست التي تتعدى." (٢)

"قال أبو إسحاق: ليس يكون هذا آمرا لنفسه، وإنما معناه أن يخاطب رجلا، فيقول له: إياي والشر، أي لا تقرب الشر فيأتيك مني ما تكره، أي: اتق الشر واتق أن أعاقبك عليه:

قال: (ولم يكن مثل إياك لو أفردته) أي على رأسك مفردا ليس بدلا من **اللفظ بالفعل** حتى تعطف عليه وتقول: والحائط.

---

(١) التعليقة عل ى كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ١/ ١٥٠

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ١/ ١٥١

قال أبو علي: لم يجز إياك الأسد، كما جاز إياك أن تفعل، لأن معنى (أن تفعل) معنى المصدر، كأنك قلت: إياك أعظ أن تفعل، فكما جاز أن تقول: أعطيتك رجاء الخير، جاز: إياك أن." (١)

"لو كان مأخوذا من أول لكان **اللفظ بالفعلى** كاللفظ بها إذا كانت الفاء والعين مثلين. وإذا كان التقدير بالهمزتين مختلفا، لأنه في تقدير ما همزته منقلبة عن واو وهي فاء، اجتمع معها واو أخرى لازمة، وإذا كان من (أول) فالهمزة عين مبدلة، وقد بينا أن اشتقاقه من أول غير جائز.

قال: وإذا سميت رجلا بألبب فهو غير مصروف والمعنى عليه لأنه من اللب.

قال أبو علي: ليس (ألبب) وإن ظهر فيه التضعيف بمنصرف اسم رجل كما ينصرف يأجج وأيقق اسمين لرجل، لأن التضعيف هنا وإن ظهر فمعلوم بالاشتقاق أن الهمزة زائدة، لأنه مأخوذ من اللب، وإنما ظهور هذا التضعيف شاذ، ووزنه أفعل، ولولا العلم بزيادته من جهة الاشتقاق لصرفته اسم رجل، وليس بناؤه على الأكثر الشائع.." (٢)

"ولا تحسبن القتل محضا شربته ... نزارا ولا أن النفوس استقرت١

ومعناه: لا تحسبن قتلك نزارا محضا شربته؛ إلا أنه وإن كان هذا معناه فإن إعرابه على غيره وسواه، ألا ترى أنك إن حملته على هذا جعلت "نزارا" في صلة المصدر الذي هو "القتل"، وقد فصلت بينهما بالمفعول الثاني الذي هو "محضا"، وأنت لا تقول: حسبت ضربك جميلا زيدا، وأنت تقدره على: حسبت ضربك زيدا جميلا، لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي. فلا بد إذا من أن تضمر لنزار ناصبا يتناوله يدل عليه قوله: "القتل" أي: قتلت نزارا. وإذا جاز أن يقوم الحال مقام **اللفظ بالفعل** كان اللفظ بأن يقوم مقام اللفظ أولى وأجدر.

وذاكرت المتنبيء شاعرنا نحوا من هذا، وطالبته به في شيء من شعره فقال: لا أدري ما هو إلا أن الشاعر قد٢ قال:

لسنا كمن حلت٣ إياد دارها

البيت٤. فعجبت من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له٥ حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعقبته٦ عليه من شعره، واستكثرت ذلك منه. والبيت قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه ... بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه٧

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ١٨٠/١

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ١٠/٣

وذكرنا ذلك لاتصاله بما نحن عليه، فإن الأمر يذكر للأمر.

---

١ المحض: اللبن الخالص لا رغوة فيه، ونزار: القبيلة التي أبوها نزار بن معد.

٢ سقط هذا الحرف في ش.

٣ كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "جعلت".

٤ كذا في ش، ط. وفي ز:

تكريت تمنع حبها أن يحصدا

٥ كذا في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.

٦ كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "تعقبه".

٧ فقوله: "بأن تسعدا" متعلق بقوله: "وفاؤكما"، وكان صاحباه ما هداه على أن يسعد بالبكاء عند ربع الأحبة. فيقول: وفاؤكما بذلك كالربع، وذلك أن أبعثه على الحزن الدارس منه، وكذلك بكاؤهما لم يكن يسكب الدموع، فكان أشجى كالربع.

انظر شرح البيت وما قيل فيه، العكبري (بولاق ٢/ ٢٥٤"، وأمالي ابن الشجري "١/ ١٩٤"..". (١)

"فجعل الضمير المنفصل وهو أنا فاعلا، وهو متصل في **اللفظ بالفعل**، وما ذاك إلا أن بينه وبين الفعل حاجزا في المعنى، وهو " إلا " فكأنه قال: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا أو مثلي.

فقد وضح لك النفي والإثبات المذكوران في " إنما ".

* * *

مسألة

(في الأسماء النواقص)

اعلم أن العرب لما جعلت الاسم الذي هو الذي ذو وصلة إلى

وصف النكرات بالأجناس فقالوا: هذا رجل ذو مال، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من " المال " ونحوه اسما يكون وصفا للرجل جاريا عليه، كما أمكنهم ذلك في الفعل، حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف.

فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية

---

(١) الخصائص ابن جني ٢/٤٠٥

على الاسم الذي قبلها في الإعراب، ليكون جريها عليه في الإعراب رابطا لها به، وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابطا بينها وبينه، حيث لم يكن رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره.

وإذا أرادوا وصف النكرة بجملة، كان الضمير الذي فيها

رابطا لها بالاسم الموصوف بها، كقولك: مررت برجل أبوه قائم، فلم يحتاجوا إلى أكثر من الضمير العائد، فإذا أرادوا وصف المعرفة بجملة لم يمكنهم من ذلك ما أمكنهم في النكرة لوجهين:." (١)

"فأما قوله تعالى: ﴿انتهوا خيرا لكم﴾ (١)، وما كان مثله، نحو قوله تعالى: ﴿فآمنوا خيرا لكم﴾ (٢)، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون كالمسألة التي قبلها، فيكون التقدير- والله أعلم- انتهوا، وائتوا خيرا لكم. وآمنوا وائتوا خيرا لكم، هذا مذهب سيبويه، والخليل. قال سيبويه (٣): لأنك حين قلت: "انته" فأنت تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في أمر آخر، فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل ويأتي الخير.

الثاني: وهو مذهب الكسائي، أنه منصوب، لأنه خبر "كان" محذوفة، والتقدير: انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم.

الثالث: وهو مذهب الفراء، أن يكون "خيرا" متصلا بالأول ومن جملته، ويكون صفة لمصدر محذوف، كأنه قال: "انتهوا انتهاء خيرا لكم، وآمنوا إيمانا خيرا لكم".

ومن ذلك "حسبك خيرا لك"، و"وراءك أوسع لك"، فهذان المثلان من قبيل الأول، فقولك: "حسبك" أمر، كأنك قلت: "اكفف عن هذا الأمر، واقطع، وائت خيرا لك". وقولهم: "وراءك أوسع لك" معناه: خل هذا المكان الذي هو وراءك، وائت مكانا أوسع لك. فالأول منهي عنه والثاني مأمور به، إلا أن أفعال هذه الأشياء لا تظهر، لأنه كثر استعمالها، وعلم المخاطب أنه محمول على أمر غير ما كان فيه، فصارت هذه الأسماء عوضا من **اللفظ بالفعل**.

ومما جاء منصوبا بإضمار فعل لم يستعمل إظهاره قولهم: "من أنت زيدا"؟ وأصله: أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بـ "زيد"، وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل، دفع عن ذلك، فقيل له: "من أنت زيدا"؟ على جهة الإنكار، كأنه قال: "من أنت تذكر زيدا، أو ذاكرا"، لكنه لا يظهر ذلك الناصب، لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلا، ولأنه قد علم أن "زيدا" ليس خبرا، فلم يكن بد من حمله على فعل، ولا يقال ذلك إلا جوابا، كأنه لما قال: "أنا زيد" قيل: "من أنت تذكر زيدا،

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١٣٦

أو ذاكرا زيدا؟ ".

وبعض العرب يرفع ذلك، فيقول: "من أنت زيد"؟ فيكون خبرا عن مصدر محذوف، كأنه قال: "من أنت، كلامك زيد؟ " فإن قيل: كيف يجوز أن يكون خبر المصدر، والخبر إذا كان مفردا يكون هو المبتدأ في المعنى، وليس الخبر ها هنا المبتدأ؟ قيل: ثم مضاف محذوف، والتقدير: من أنت كلامك كلام زيد، أو ذكرك ذكر زيد، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه توسعا على حد ﴿واسأل القرية﴾ (٤).

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) النساء: ١٧٠.

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) يوسف: ٨٢.." (١)

"المخاطبة وحضور المأمور مقام اللفظ بالأمر. وإذا جاز حذف فعل الأمر من غير خلف لشاهد حال، كان حذفه لقيام غيره مقامه أولى بالجواز. وليس كذلك الغائب والخبر، فلذلك قل استعمال هذه الكلم في الخبر، وكثر في أمر الحاضر.

ووجه ثان أن الأمر لا يكون إلا بالفعل، فلما قويت الدلالة على الفعل، حسن حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفا منه. ولما كانت هذه الأسماء عوضا عن **اللفظ بالفعل** ونائبة عنه، أعملت عمله، ولما كانت الأفعال التي هي مسميات هذه الأسماء، منها ما هو متعد للفاعل متجاوز له إلى غيره، نحو: "خذ زيدا" و"الزم عمرا"، ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزه إلى مفعول، نحو: "اسكت"، و"اكفف"، كانت هذه الأسماء كذلك على حسب مسمياتها، منها ما هو متعد للمأمور، ومنها ما لا يتجاوزه إلى غيره.

فمن المتعدى قولهم: "رويد زيدا"، أي: أروده، وأمهله، فهو اسم لهذا اللفظ، وهو مشتق من مسماه الذي هو "أرود". وأصله المصدر الذي هو "إرواد". وصغر بحذف الزوائد تصغير الترخيم، فقالوا: "رويد"، كما قالوا: "سويد" في "أسود"، و"زهير" في "أزهر". وقال الفراء: "رويد" تصغير "رود"، و"الرود": المهل، يقال: فلان يمشي على رود، أي: على مهل، قال الشاعر [من البسيط]:

٥١٨ - [تكاد لا تثلم البطحاء وطأتها] ... كأنها ثمل يمشي على رود

وقالوا: "تيد زيدا" في معنى "رويد زيدا"، فهو اسم لقولك: "أرود"، و"أمهل"،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٩٥/١

518 - التخريج: البيت للجموح الظفري في شرح أشعار الهذليين ص 872؛ ولسان العرب 3/ 189 (رود)؛ والتنبيه والإيضاح 2/ 32؛ ومجمل اللغة 2/ 434؛ وتاج العروس 8/ 123 (رود)؛ وأساس البلاغة (رويد)؛ وبلا نسبة في لسان العرب 3/ 169، 170 (رأد)؛ ومقاييس اللغة 2/ 458؛ والمخصص 14/ 89؛ وتهذيب اللغة 14/ 162؛ وتاج العروس 8/ 80 (رأد).

شرح المفردات: تثلم: تحدث ثلمة أو شقا. البطحاء: المكان المنبسط يسيل فيه الماء، فيخلف فيه التراب والحصى الصغار. يصف امرأة بالخفة واللطف، فيشبه مشيها بمشي سكران على مهل.

الإعراب: "تكاد": فعل مضارع ناقص (من أفعال المقاربة) مرفوع بالضمة، واسمه ضمير مستتر جوازا تقديره: هي. "لا": حرف نفي. "تثلم": فعل مضارع مرفوع بالضمة. "البطحاء": مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. "وطأتها": فاعل مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "كأنها": حرف مشبه بالفعل، و"ها": ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. "ثمل": خبر (كان) مرفوع بالضمة. "يمشي": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. "على رود": جار ومجرور متعلقان بـ (يمشي).

وجملة "تكاد لا تثلم": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تثلم": في محل نصب خبر (تكاد). وجملة "كأنها ثمل": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يمشي": في محل رفع صفة لـ (ثمل).

والشاهد فيه قوله: "على رود" بمعنى: على مهل.." (1)

"وتقول: ظهرك خلفك، بنصب الخلف على الظرفية، ويجوز رفعه لأنه الظهر في المعنى، مع أنه متصرف. ومثله في جواز الوجهين: رجلاك أو نعلاك، أسفلك وأسفلك، وقرئ: (والركب أسفل منكم) وأسفل.

فلو كان الظرف غير متصرف تعين نصبه، وإن كان هو الأول في المعنى، ولذلك قال أبو الحسن الأخفش: اعلم أن العرب تقول: فوقك رأسك، فينصبون الفوق، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا، والقياس أن يرفع لأنه هو الرأس، وهو جائز، غير أن العرب لم تقله، قال: وتقول: تحتك رجلاك، لا يختلفون في نصب التحت.

ص: ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكده مكررا أو محصورا، وقد يرفع خبرا وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مفعول به وحال.

(1) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش 3/8

ش: الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر نحو قولهم: زيد سيرا سيرا، وبمصدر محصور كقولهم: إنما أنت سيرا. والأصل: زيد يسير سيرا، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره، وجعل تكرره بدلا من **اللفظ بالفعل**، فامتنع إظهاره، لئلا يجتمع عوض ومعوض منه. وكذلك الأصل: إنما أنت تسير سيرا، فحذف الفعل، واستغنى عنه بمصدره، وقام الحصر مقام التكرار في سببية التزام الإضمار. وقد يجعل هذا النوع من المصادر خبرا قصدا للمبالغة، فيرفع، نحو:

فإنما هي إقبال وإدبار

وأشرت بقولي: "وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مفعول به وحال" إلى قول بعض العرب: إنما العامري عمامته، ويروى: إنما العامري عمته، فمن روى:." (١)

"وإن وقع موقع المصدر المشار إليه صفة ضعف النصب ورجح الإتباع كقولك له صوت أي صوت، ولو نصب لجاز على تقدير يصوت أي تصويت. ومنه قول رؤبة بن العجاج:

قولك أقوالا مع التحلاف ... فيه ازدهاف أيما ازدهاف

ولا يغني المصدر الذي تضمنته الجملة عن إضمار فعل لعدم صلاحيته للعمل، فإن شرط عمل المصدر إذا لم يكن بدلا من **اللفظ بالفعل** صلاحية تقديره بحرف مصدري وفعل، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك، فلو تضمنت الجملة ما فيه معنى الفعل والصلاحية للعمل لكان هو العامل نحو هو مصوت تصويت حمار. ومن هذا ونحوه احترزت بقولي: "دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه". ويلحق بله صوت صوت حمار قول أبي كبير الهذلي:

ما إن يمس الأرض إلا منكب ... منه وحرف الساق طي المحمل

ولذلك قال سيبويه بعد إنشاد هذا البيت: صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طي. ويجوز في نحو إنما أنت سيرا الرفع، على أن تجعل المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة، ومنه قول الخنساء:

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت ... فإنما هي إقبال وإدبار

وكذلك يجوز في نحو له علي دينار اعترافا رفع اعتراف على تقدير: هذا الكلام اعتراف. وإذا استوفيت شروط نصب المشبه به فرفعه على الإتباع جائز، وكذا نصبه على الحال، والعامل بيديه أو نحوه. ومثال رفع المفيد طلبا قول حسان رضي." (٢)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ١/٣٢٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/١٩١

"للشذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل، على أنه قد قيل ما حاشا في حديث ابن عمر من مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر قال "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة". ومن ورود الجر بحاشا وإن كان هو المجمع عليه قول الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إن به ... ضنا عن الملحاة والشتم

كذا أنشده أكثر النحويين والصحيح:

حاشا أبي ثوبان إن أبا ... ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله إن به ... ضنا عن الملحاة والشتم

والبيتان للجميح الأسدي، وقبلهما:

وبنو رواحة ينظرون إذا ... نظر الندي بآنف خثم

ثم استثنى فقال حاشا أبي ثوبان. وقال المرزوقي رواه الضبي: حاشا أبا ثوبان، بالنصب.

وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف، إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر. وإذا لم تكن حرفا فهي إما فعل وإما اسم، فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل والصحيح أنها اسم، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل. فمن قال "حاشى الله" فكأنه قال تنزيها لله.

ويؤيد هذا قراءة أبي السمال "حاشى لله" بالتنوين، فهذا مثل قولهم رعيا." (١)

"به تعين المخيل للحالية والخبرية خبرا مع التكرار ودونه نحو: فيك زيد راغب، وفيك زيد راغب فيك. وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وأنشدوا:

فلا تلحني فيها فإن بحبها ... أخاك مصاب القلب جما بلابله

والرواية المشهورة: مصاب القلب جم، بالرفع، على أنا لا نمنع رواية النصب، بل نجوزها على أن يكون التقدير: فإن بحبها أخاك شغف أو فتن مصاب القلب. فإن ذكر الباء داخلة على الحب يدل على معنى شغف أو فتن، كما أن ذكر في داخلة على زمان أو مكان يدل على معنى استقر، وليس كذكر في داخلة على الكاف كقولك فيك زيد راغب. فلا يلزم من جواز نصب مصاب القلب جما الحكم بجواز نصب راغب ونحوه. وإلى هاتين المسألتين أشرت بقولي: ولا تلزم الحالية في نحو فيها زيد قائما إلى قولي خلافا للكوفيين في المسألتين.

فصل: ص: يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده بجمع وتفريق. ولا تكون لغير

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٣٠٨

الأقرب إلا لمانع. وإفرادها بعد إما ممنوع، وبعد "لا" نادر، ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه، أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره، ووجوبا إن جرت مثلا، أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء أو ثم، أو نابت عن خبر أو وقعت بدلا من **اللفظ بالفعل** في توبيخ وغيره. ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها، أو يتوقف المراد على ذكرها. وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافا لمن منع.

ش: قد تقدم أن للحال شبها بالخبر وشبها بالنعت، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا فيقال: جاء زيد راكبا مفارقا عامرا مصاحبا عمرا." (١)

"الإفراد بعد "لا" فمستباح في الشعر كقول الشاعر:

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ... ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ويضمر عامل الحال جوازا لحضور معناه، أو لتقدم ذكره، والأول كقولك للراحل: راشدا مهديا، وللقادم: مبرورا مأجورا، وللمحدث: صادقا، بإضمار: تذهب، ورجعت، وتقول. والثاني كقولك: راكبا، لمن قال: كيف جئت؟، وبلى مسرعا، لمن قال: لم تنطلق، بإضمار جئت وانطلقت. ومنه قوله تعالى (بلى قادرين) بإضمار نجمع. ويضمر عاملها وجوبا، فمن ذلك الجارية مثلا كقولهم "حظيين بنات صلفين كنات" بإضمار عرفتم أو نحو ذلك. ومن المضمر عاملها وجوبا المبين بها ازدياد ثمن شيئا فشيئا أو غير ذلك كقولك: بعته بدرهم فصاعدا، تريد فذهب الثمن صاعدا، أو تصدق بدينار فسافلا، تريد فانحط سافلا. ومن المضمر عاملها وجوبا الحال السادة مسد خبر نحو: ضربي زيدا قائما. وقد سبق بيان هذا النوع في باب المبتدأ.

ومن المضمر عاملها وجوبا الواقعة بدلا من **اللفظ بالفعل** في توبيخ وغير توبيخ؛ فالتوبيخ كقولك أقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب وكذلك إن أردت ذلك المعنى ولم تستفهم، تقول قاعدا قد علم الله وقد سار الركب قال سيبويه: "وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود وأراد أن ينبهه" ومن التوبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال أتميميا مرة وقيسيا أخرى، بإضمار أتتحول، وكقولك لمن يلهو وقرناؤه يجدون ألاهيا وقد جد قرناؤك بإضمار أتثبت ونحوه.." (٢)

"وقد تقدم في باب المفعول المطلق الإعلام بأن المبرد يحمل عائذا بك وأقاعدا وقد سار الركب وأشباه ذلك على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل. وبين هناك ضعف مذهبه بالدليل، فلا حاجة إلى

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣٤٨/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣٥١/٢

إعادته هنا.

ويجوز حذف الحال ما لم تنب عما لا يستغنى عنه كالتي سدت مسد الخبر، وما لم تقع بدلا من اللفظ بالفعل.

وقد تقدم ذكرهما. ومن الأحوال التي لا يجوز حذفها التي لا يفهم المراد إلا بها كحال ما نفى عامله أو نهى عنه كقوله تعالى (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين) وكقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) و (ولا تمش في الأرض مرحا). ومن الأحوال التي لا تحذف لكون المراد لا يفهم إلا بثبوتها المجاب بها استفهام كقولك جئت راكبا، لمن قال: كيف جئت؟، والمقصود بها حصر كقوله تعالى (وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا) ومن الأحوال التي لا تحذف لكون المراد لا يفهم إلا بثبوتها قوله تعالى (وهذا بعلي شيخا)، وقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان اثنين بواحد) أي متفاضلا. وقول الشاعر:

إنما الميت من يعيش ذليلا." (١)

"فبريئا حال مؤكدة لسلامك، ومعناه البراءة مما لا يليق بجلالك، وهو العامل في الحال؛ لأنه من المصادر المجعولة بدلا من اللفظ بالفعل. ومن هذا القبيل عندي -: هو أبوك عطوفا، وهو الحق بينا، لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما.

ومن الثاني قوله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) وقوله تعالى (وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره) [في غير قراءة حفص]. ومنه قول امرأة من العرب:

قم قائما قم قائما ... صادفت عبدا نائما ... وعشراء رائما

ومثله قول الشاعر:

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته ... والزم توفي خلط الجد باللعب

وأما الحال المؤكد بها خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان، فمنها المؤكدة بيان اليقين نحو هو زيد معلوما ومنه قول سالم بن دارة:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٣٥٣

كأنه قال هو زيد لا شك فيه، وأنا ابن دارة لا شك في. ومنها المؤكدة بيان فخر نحو أنا فلان شجاعا أو كريما. ومنها المؤكدة بيان تعظيم نحو [هو] فلان." (١)

"وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت، وقد هدى أبو محمد بن السيد إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه عطف بيان، وكذا فعل ابن جني، حكاه أبو علي الشلوبين، وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لا ينعت به وهو غير تابع له، فلو كان نعتا حين يتبع الإشارة لكان نعتا حين يتبع غيره، كقولك: رأيت شخصا رجلا، وأنت لا تريد إلا كونه رجلا لا امرأة، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتا، فيجب ألا يكون في غيرها نعتا، وإلا لزم عدم النظير، أعني جعله اسما واحدا نعتا لبعض الأسماء دون بعض، مع عدم اختلاف المعنى.

ومثل اسم الإشارة في أنه ينعت وينعت به الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، وأسماء النسب المشتقة التي يجوز أن يبدأ بها.

ولا ينعت مضمر الحاضر، ولا ينعت به بإجماع، وكذا مضمر الغائب عند غير الكسائي، ولا يمتنع عنده أن ينعت، ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم، ونحو: صلى الله عليه الرءوف الرحيم، وعمرو غضب عليه الظالم المجرم، وغلامك الطف به البائس المسكين. وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلا، وفيه تكلف.

ومما لا ينعت ولا ينعت به المصدر الذي بمعنى الأمر أو الدعاء كسقيا له، لا ينعت لأنه بدل من اللفظ بالفعل، ولا ينعت به لأنه طلب، فاللام في: سقيا له، وشبهه، متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين.." (٢)

"فمذهب جماعة من كبار النحويين أن العامل هو المصدر لأنه خلف عن فعله، وفعله قد صار نسيا منسيا.

ومذهب آخرين أن العامل هو الفعل نفسه؛ لأنه لا غنى عن نسبه نصب المصدر نفسه إليه١ وذلك موجب للاعتماد عليه٢، وعدم الإعراض عنه٣.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣٥٧/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣٢١/٣

وبعض هذه المصادر المجعولة بدلا من **اللفظ بالفعل** لا فعل له أصلا ك"بله"٤ إذا استعمل٥ مضافا فإنه حينئذ منصوب نصب "ضرب الرقاب" وجيء به بدلا من اللفظ بـ"اترك" كما جيء بـ"ضرب الرقاب" بدلا من اللفظ بـ"اضربوا الرقاب".

ولما لم يكن لـ"بله" فعل من لفظه احتيج إلى تقدير فعل من معناه وهو "اترك"٦ لأن "بله الشيء" بمعنى: ترك الشيء.

فعمل "اترك" فيه من جنس قول القائل: "اتركه

---

١ هو "ومذهب آخرين أن العامل هو الفعل نفسه لأن نسبة المصدر نفسه إليه....".

٢ ع ك سقط "عليه"

٣ هـ "وعدم إهماله".

٤ هـ "كله".

٥ هـ "إذا كان مضافا".

٦ هـ "وهو الترك".." (١)

"إفراده١، ولا في عطف عليه؛ لأن التحذير به أكثر من التحذير بغيره. فجعل بدلا من **اللفظ بالفعل**، والتزم معه الإضمار مطلقا.

ولم يلتزم معه غيره إلا إذا عطف عليه المحذور منه كقولهم: "ماز رأسك والسيف". أي: مازن وق رأسك واحذر السيف.

فلو لم يذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار.

وإلى هذين الحكمين أشرت بقولي:

ونحو "رأسك" ك"إياك" جعل ... إذا الذي يحذر معطوفا وصل

ودون عطف قد يبين ما نصب ... .

والشائع في التحذير ما يراد به المخاطب.

وقد يكون المتكلم كقول من قال: "إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب".

أي: نحني عن حذف الأرنب، ونح حذف الأرنب عن حضرتي.

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٢/٦٦٠

وشذ إرادة الغائب به في قول بعض العرب: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب".

---

١ ع ك "في إفراد".." (١)

"الخلة، أي: إلزم الخلة.

والثاني من الاسمين بدل من **اللفظ بالفعل.**

وكذا المعطوف، كقولك لمن تغريه١] بالذب والحمية: "الأهل والولد" أي: الزم الذب عنهم.

ومنه قول الشاعر:

٩٢٦-

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وقد يجاء باسم المحذر منه، والمغرى به مع التكرار مرفوعا.

قال الفراء في "كتاب المعاني" في قوله تعالى: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ :

"نصب الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب.

---

١ ع سقط ما بين القوسين.

٩٢٦- من الطويل واحد من أبيات نسبت في كتاب سيبويه ١/ ١٢٩ لمسكين الدارمي وهي في ديوانه ص٢٩.

وذكر الأعلم الشنتمري أن قائل الأبيات إبراهيم بن هرمة الفهري، وهي في محلقات ديوانه ص٢٦٣.

الهيجا: الحرب تمد وتقصر.

"الأغاني ١٨/ ٦٩، الخزانة ١/ ٤٦٥، المقاصد النحوية للعيني ٤/ ٣٠٤".." (٢)

"ومنه: الاستفهام لقصد التوبيخ، كقولك للمتواني: ([أ] ١ توانيا وقد جد قرناؤك٢؟) ٣، ومنه قول الشاعر:

أعبدا حل في شعبى غريبا ... ألؤما لا أبا لك واغترابا؟ ٤

وأما قولهم عند تذكر نعمة: (اللهم حمدا وشكرا لا كفرا) ، وعند [٥٤/ب] تذكر شدة: (صبرا لا جزعا)

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٣/١٣٧٨

(٢) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٣/١٣٨٠

تقديره: أحمده حمدا، وأشكر [ه شكرا] ٥، ولا أكفر.

---

١ الهمزة ساقطة من أ.

٢ في ب: في بارك، وهو تحريف.

٣ هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوبا؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل؛ استغناء بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقع في الطلب.

ينظر: الكتاب ٣٣٩/١، وابن الناظم ٢٦٧، ٢٦٨، وأوضح المسالك ٣٧/٢، والتصريح ٣٣١/١، والأشموني ١١٦/٢، ١١٧.

٤ هذا بيت من الوافر، وهو لجرير، من قصيدة قالها في هجاء خالد بن يزيد الكندي.

و (شعبى) : اسم موضع؛ أو المراد: جبال متشعبة. و (ألؤما) : اللؤم: الخسة والدناءة. و (اغترابا) : بعدا عن الوطن.

والمعنى: يهجو جرير خالد بن يزيد الكندي قائلا له: "يا عبدا نزل شعبى بعيدا عن وطنه أتفخر وقد جمعت – لا أبا لك – بين الدناءة والخسة، والاغتراب عن الأهل والأوطان؟ ".

والشاهد فيه: (ألؤما، واغترابا) حيث جاء المصدران بدلا من اللفظ بالفعل، بمعنى: أتلؤم لوما، وتغترب اغترابا؟؛ وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام على قصد التوبيخ.

ينظر هذا البيت في: الكتاب ٣٣٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢١٦، وابن الناظم ٢٦٨، وأوضح المسالك ٤٠/٢، والمقاصد النحوية ٤٩/٣، ٥٠٦/٤، والتصريح ٣٣١/١، والأشموني ١١٨/٢، والخزانة ١٨٣/٢، والديوان ٦٥٠/٢.

٥ ما بين المعقوفين ساقط من أ.." (١)

"وتختص (على) بشيئين: إدخالها على ضمير الغائب١، وإلحاق الباء بمنصوبها٢، كقولك: (عليك بتقوى الله) .

[والتحذير] ٣ هو٤: تنبيه المخاطب على مكروه ينبغي الاحتراز منه بألفاظ؛ وهي: (إياك) – بمعنى: احذر –، و (إليك) – بمعنى: تنح –؛ تقول من ذلك: (إياك والأسد) ؛ فهو مفعول بفعل لا يجوز إظهاره [٨٤/أ] ؛ لأنه قد كثر به التحذير، وجعل بدلا من اللفظ بالفعل٥؛ سواء كان معطوفا عليه، نحو: (إياك والشر) ،

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ابن الصَّائغ ٣٥٣/١

أو مكررا، نحو:

فإياك٦ إياك المراء فإنه٧ ... .

---

١ حكموا على دخولها على ضمير الغائب بالشذوذ؛ وفي نحو: (عليه رجلا ليسني) . قال سيبويه ٢٥٠/١: "وهذا قليل، شبهوه بالفعل"؛ وقال المبرد ٢٨٠/٣: "لأن هذا مثل؛ والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرا".

وينظر: المقرب ١٣٦/١، والأشموني ٢٠١/٣.

٢ في أ: على منصوبها.

٣ ما بين المعقوفين ساقط من أ.

٤ في أ: وهو.

٥ فلذلك التزموا معه إضمار العامل.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣، وابن الناظم ٦٠٧.

٦ في أ: إياك.

٧ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلى الشر دعاء وللشر جالب

وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي.

و (المراء) : الجدال والمعارضة بالباطل.

والشاهد فيه: (فإياك إياك) فإنه تحذير؛ ومعناه: احترز؛ وقد التزم معه إضمار العامل لتكراره.

ينظر هذا البيت في: الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ٢٥/٢، وابن الناظم ٦٠٧، وشرح الرضي ١٨٣/١، ورصف المباني ٢١٦، وأوضح المسالك ٢٤/٣، والمقاصد النحوية ١١٣/٤، ٣٠٨، والخزانة ٦٣/٣.." (١)

"قال: الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر، الواقع بدلا من **اللفظ بالفعل**. فمن قال: حاشى لله، فكأنه قال: تنزيها لله. ويؤيد هذا قراءة أبي السمال " حاشى لله " بالتنوين. فهذا مثل قولهم: رعيا لزيد. وقراءة ابن مسعود " حاشى الله " بالإضافة. فهذا مثل: سبحان الله، ومعاذ الله. وقال الزمخشري في

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ابن الصَّائغ ٥٢٩/٢

المفصل: وقولهم حاشى لله بمعنى براءة لله من السوء.

قلت: وخرج ابن عطية قراءة ابن مسعود على أنها حاشا الجارة. فإن قلت: إذا قلنا باسمية حاشى فما وجه ترك التنوين، في قراءة الجماعة، وهي غير مضافة؟ قلت: قال ابن مالك: الوجه فيها أن يكون حاشى مبنيا، لشبهه بحاشا الذي هو حرف. فإنه شابهه لفظا ومعنى، فجرى مجراه في البناء.

الثالث: أن تكون من أدوات الاستثناء. نحو: قام القوم حاشا زيد. وفيها مذاهب: أحدهما: مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، أنها حرف." (١)

"الناس"، و: "أتميميا مرة وقيسيا أخرى"١ أي: أتوجد، وأتتحول٢.

وسماعا في غير ذلك، نحو: "هنيئا لك" أي: ثبت لك الخير هنيئا، أو أهنأك هنيئا.

---

١ "قائما" و"تميميا" و"قيسيا" أحوال منصوبة بفعل محذوف وجوبا؛ لأنها بدل من **اللفظ بالفعل**، ولا يجمع بين البدل والمبدل منه.

٢ "أتوجد" راجع إلى المثال الأول، و"أتتحول" راجع إلى الثاني، وليس المراد أن يتحول في حالة كونه تميميا ... بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التميمي وأخرى بأخلاق القيسي؛ والأولى: تقدير عامل الحال "توجد" كسابقه، وقيل "تميميا وقيسيا": مفعول مطلق على حذف مضاف: أي أتتخلق تخلق تميمي مرة؟ ... وما ذكره المؤلف محظور ذكر العامل فيه رأي ممنوع ذكره -وهناك عوامل تحذف سماعا؛ نحو: هنيئا لك. انظر شرح التصريح: ١/ ٣٩٣.

فائدة أولى: عندما تتعدد الحال لواحد، تسمى "مترادفة" أي متوالية، تتلو الواحدة الأخرى؛ ويمكن أن تعرب الحال الثانية حالا من الضمير المستتر في الحال التي قبلها، وتسمى الثانية "متداخلة".

فائدة ثانية: هنالك ألفاظ مسموعة، وقعت أحوالا مع أنها معرفة بالإضافة؛ نحو: تفرق القوم أيدي سبأ، وقد أولت على معنى: متبددين؛ أو مثل أيدي سبأ؛ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. ومنها قولهم: فعلت هذا الأمر جهدي أو طاقتي، وأول بمعنى: جاهدا أو مطيقا.

فائدة ثالثة: تنقسم الحال باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها، وهو الغالب فيها، ومقدرة وهي المستقبلة؛ نحو:

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ابن أم قاسم المرادي ص/٥٦١

مررت برجل معه سيف مقاتلا به غدا؛ أي: مقدرا ذلك. انظر حاشية الصبان: ٢/ ١٩٣، وضياء السالك: ٢/ ٢٢٦.." (١)

"[باب التحذير] :

هذا باب التحذير

[تعريف التحذير] :

وهو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه١.

فإن ذكر المحذر بلفظ "إيا"؛ فالعامل محذوف لزوما٢؛ سواء عطفت عليه؛ أم كررته؛ أم لم تعطف ولم تكرر٣؛ تقول: "إياك والأسد" الأصل: "احذر تلاقي

---

١ هذا التعريف شبه لغوي؛ لأن التحذير مصدر معناه التخويف، والمناسب للنحوي الذي يبحث عن أحوال الكلم إعرابا وبناء- أن يقال في التعريف: اسم منصوب معمول لفعل مضمر تقديره: أحذر ونحوه. والأصل في أسلوب التحذير: أن يشتمل على ثلاثة أشياء: المحذر: وهو المتكلم الذي يوجه التحذير لغيره. والمحذر: وهو الذي يتوجه إليه التنبيه والتحذير. والمحذر منه: وهو الشيء الذي يطلب تجنبه والبعد عنه، وقد يقتصر على بعض هذه الأمور كما سيأتي، ويكون التحذير بأمور كثيرة؛ كصورة الأمر، أو النهي، تقول: افعل كذا- ولا تفعله، ولكن المقصود في هذا الباب أساليب خاصة؛ تخضع لضوابط وقواعد وضعها النحاة ويكون بثلاثة طرق:

أ- ذكر المحذور: وهو "إياك" وفروعه؛ أما بعطف المحذور منه على "إياك"؛ نحو: إياك والأسد؛ أو بخفضه بمن نحو: إياك من الإهمال.

ب- ذكر المحل المخوف عليه؛ ويكون بذكره نائبا عن "إيا" مضافا إلى كاف خطاب للمحذر من غير عطف ولا تكرار. أو من العطف أو التكرار، مثل: يدك نفسك. أي: نفسك والأسد، أو نفسك نفسك.

ج- ذكر المحذر فيه مكررا أو معطوفا عليه- أو بدونهما؛ نحو: البرد البرد- البرد والمطر، وسيأتي بيان لذلك.

وانظر ضياء السالك: ٣/ ٢٨٣.

٢ لأنه لما كثر التحذير بلفظ: "أيا"؛ جعلوه عوضا عن اللفظ بالفعل والتزموا معه إضمار العامل، ولا يجمع

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢/٢٩٤

بين العوض والمعوض؛ وهو منصوب باعتباره مفعولا به للمحذوف. ولا بد من أن يذكر بعده المحذر منه.

٣ الأحسن: أنه إذا سبقت الاسم المذكور بعد "إياك" واو العطف: أن يختار فعل يناسب المعطوف غير الفاعل الناصب لـ "إياك"؛ فيكون في الأسلوب فعلان محذوفان وجوبا مع مرفوعهما.." (١)

"وإما وجوبا، كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه، نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ ١، و"هلا زيد قام أبوه"؛ أي: وإن استجارك أحد استجارك، وهلا لابس زيد قام أبوه، إلا أنه لا يتكلم به؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من **اللفظ بالفعل** المضمر؛ فلا يجمع بينهما.

"حكم الفعل مع الفاعل المؤنث من حيث التذكير والتأنيث":

-٢٣٠

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ... كان لأنثى كـ"أبت هند الأذى"

"وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى"؛ لتدل على تأنيث الفاعل، وكان حقها ألا تلحقه؛ لأن معناها في الفاعل، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي: "كأبت هند الأذى"، والمجازي: كطلعت الشمس.

-٢٣١

وإنما تلزم فعل مضمر ... متصل أو مفهم ذات حر

"وإنما تلزم" هذه التاء من الأفعال "فعل" فاعل "مضمر متصل" سواء عاد على مؤنث حقيقي؛ كهند قامت، والهندان قامتا، أم مجازي: كالشمس طلعت، والعينان نظرتا "أو" فعل فاعل ظاهر متصل "مفهم ذات حر" أي: فرج، وهو المؤنث الحقيقي: كقامت هند، وقامت الهندان، وقامت الهندات؛ فميتنع: هند قام، والهندان قاما، والشمس طلع، والعينان نظرا، وقام هند، وقام الهندان، وقام الهندات.

= الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل. حالك: نعت "أجش" مجرور بالكسرة، وهو مضاف. السواد: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "أسقى الإله": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: "كل أجش حالك السواد" حيث رفع "كل" على أنه فاعل لفعل محذوف دل عليه المذكور

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٤/ ٧٠

والتقدير: "سقاها كل".

١ التوبة: ٦.." (١)

"النوعي؛ فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه، نحو: "سرت سيري زيد الحسن والقبيح"؛ وظاهر مذهب سيبويه المنع، واختاره الشلوبين.

-٢٩١

وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع

"وحذف عامل" المصدر "المؤكد امتنع" لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك، ونازع في ذلك الشارح١ "وفي حذف عامل "سواه لدليل متسع" عند

---

١ الشارح: الذي نازع في هذا الكلام هو العلامة أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الناظم، قال في شرحه على ألفية والده "ص١٣٧": "يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا أو مبنيا، والذي ذكره الشيخ رحمه الله "يريد والده ابن مالك صاحب الألفية" في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله. قال في شرح الكافية: لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك؛ فلم يجز؛ فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير؛ فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا أجاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بذلك المصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا من القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا إذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر، نحو: "أنت سيرا"، وحذفا واجبا في مواضع يأتي ذكرها "يريد في قول الناظم والحذف حتم مع آت بدلا من فعله، إلخ" نحو: "سقيا ورعيا" و"حمدا وشكرا لا كفرا"؛ فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف لعامل منه نية التخصيص، وهي دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام، ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد، فلذلك قال: وفي سواه لدليل متسع؛ ومن أمثلته قولك لمن قال: "ما

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٣٩٦/١

ضربت زيدا": "بلى ضربتين"، ولمن قال: "ما تجد في الأمر": "بلى، جدا كثيرا"، ولمن قال: "أي سير سرت": سيرا سريعا، ولمن تأهب للحج: "حجا مبرورا"، ولمن قدم من سفر: "قدوما مباركا"؛ ثم إن حذف عامل المصدر على نوعين: جائز، وواجب؛ فالجائز كما في الأمثلة المذكورة، والواجب إذا كان المصدر بدلا من **اللفظ بالفعل**، كما قال: والحذف حتم -إلخ"، اهـ كلامه.

وقال العلامة الصبان في الفصل بين الكلامين: "ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا؛ لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد، والحذف ينافي ذلك؛ فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله: وحذف عامل المؤكد امتنع؛ لنكات، كما يدل على ذلك قوله بعد: والحذف حتم، إلخ؛ وفيه أن نحو: "أنت سيرا"؛ لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله؛ فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض، مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد، ورد ابن =." (١)

"والثاني: ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر النعمة: "حمدا وشكرا لا كفرا"، وعند تذكر الشدة: "صبرا لا جزعا"، وعند ظهور معجب: "عجبا"، وعند الامتثال: "سمعا وطاعة"، وعند خطاب مرضي عنه: "افعل ذلك وكرامة ومسرة"، وعند خطاب مغضوب عليه: "لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما"، و"لا فعلت ذلك ورغما وهوانا".

-٢٩٣

وما لتفصيل كإما منا ... عامله يحذف حيث عنا

"وما" سيق من المصادر "لتفصيل" أي: لتفصيل عاقبة ما قبله "كإما منا" من قوله تعالى: ﴿فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء﴾ ١ "عامله يحذف حيث عنا" أي: حيث عرض؛ لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله، والتقدير: فإما تمنون وإما تفادون.

-٢٩٤

كذا مكرر وذو حصر ورد ... نائب فعل لاسم عين استند

"كذا مكرر وذو حصر ورد" كل منهما "نائب فعل لاسم عين استند"، نحو: "أنت سيرا سيرا"، و"إنما أنت سيرا"، و"ما أنت إلا سيرا"؛ فالتكرار عوض من **اللفظ بالفعل**، والحصر ينوب مناب التكرير، فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار، نحو: "أنت سيرا"، و"أنت تسير سيرا". والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى، نحو: "أمرك سير سير"، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٤٧٢/١

هنا، بخلافه بعد اسم العين؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا

= لك جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لاسم "لا"، وخبرها محذوف. "واغترابا": الواو حرف عطف، "اغترابا" معطوف على "لؤما" أي مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: "تغترب اغترابا".
وجملة: "حل ... " في محل نصب نعت "عبدا". وجملة: "ألؤما ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.
وجملة: "لا أبا لك" اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد قوله: "ألوما واغترابا" فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على توبيخ، والعامل في هذا الـمصدر محذوف وجوبا.
١ محمد: ٤.." (١)

"الأول: تكون استثنائية، وقد تقدم الكلام عليها.
والثاني: تكون تنزيهية، نحو: ﴿حاش لله﴾ ١، وليست حرفا؛ قال في التسهيل: بلا خلاف، بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في ﴿حاش لله ما هذا بشرا﴾ ٢، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من **اللفظ بالفعل**؛ بدليل قراءة ابن مسعود "حاش الله" بالإضافة، كمعاذ الله، وسبحان الله، وقراءة أبي السمال: "حاشا لله" بالتنوين، أي: تنزيها لله، كما يقال: "رعيا لزيد"، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بـ"حاشا" الحرفية لفظا ومعنى.
الثالث: أنها تكون فعلا متعديا متصرفا، تقول: "حاشيته"؛ بمعنى: استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: "أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة" "ما": نافية، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة، وتوهم الشارح أنها المصدرية و"حاشى" الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم، فاستدل به على أنه قد يقال: "قام القوم ما حاشا زيدا"، ويرده أن في معجم الطبراني "ما حاشى فاطمة ولا غيرها" ودليل تصرفه قوله "من البسيط":
-٤٦٨
ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحد

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ١/٤٧٥

١ يوسف: ٣١.

٢ يوسف: ٣١.

٤٦٨- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٠؛ وأسرار العربية ص٢٠٨؛ والجنى الداني ص٥٥٩، ٥٦٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥؛ والدرر ٣/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١٨١، ١٨٢ "حشا"؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٤٢٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

المعنى: لا أعتقد أن أحدا من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا أستثني أحدا.

الإعراب: "ولا": "الواو": بحسب ما قبلها، "لا": نافية لا عمل لها. "أرى": فعل ماض مبني على الفتح، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا". "فاعلا": مفعول به منصوب بالفتحة. "في الناس": جار ومجرور متعلقان بـ"أرى". يشبهه": فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو"، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "ولا": "الواو": للعطف، "لا": نافية لا عمل لها. "أحاشي": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو"، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "ولا": "الواو": للعطف، "لا": نافية لا عمل لها. "أحاشي": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا". "من الأقوام": جار ومجرور متعلقان بـ"أحاشي". "من": حرف جر زائد. "أحد": اسم مجرور لفظا، منصوب محلا على أنه مفعول به لـ"أحاشي".

=." (١)

"التحذير والإغراء:

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه.

والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله.

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي.

واعلم أن التحذير على نوعين: الأول أن يكون بإياك ونحوه، والثاني بدونه.

فالأول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار إليه بقوله:

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ١/٥٢٨

-٦٢٢

"إياك والشر" ونحوه نصب ... محذر بما استتاره وجب

"إياك والشر ونحوه" أي نحو: إياك، كإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن "نصب محذر بما" أي بعامل "استتاره وجب" لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من **اللفظ بالفعل**، والأصل: احذر تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل.

-٦٢٣

ودون عطف ذا لإيا انسب وما ... سواه ستر فعله لن يلزما

"ودون عطف ذا" الحكم أي النصب بعامل مستتر وجوبا "لإيا انسب" سواء وجد." (١)

"رأسك واحذر السيف، أم لم يذكر نحو: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ ١، "أو التكرار" كذلك "كالضيغم الضيغم" أي الأسد الأسد "يا ذا الساري" ونحو: "رأسك رأسك" جعلوا العطف والتكرار كالبدل من **اللفظ بالفعل**، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره، تقول: "نفسك الشر" أي جنب نفسك الشر، وإن شئت أظهرت، وتقول: "الأسد" أي: "احذر الأسد"، وإن شئت أظهرت، ومنه قوله "من البسيط":

-٩٣٥

خل الطريق لمن يبني المنار به ... "وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر"

تنبيهات: الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله "إلا مع العطف أو التكرار" الصور الأربع المتقدمة، وكلامه في

---

١ الشمس: ١٣.

٩٣٥- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص١/ ٢١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٨٦؛ والكتاب ١/ ٢٥٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٠ "برز"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٧؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص٧٥؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠.

شرح المفردات: خل: دع. الطريق: سبيل المجد. المنار: ما يهتدي به على الطريق. ابرز: اظهر: برزة: اسم أم عمر بن لجأ.

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٣/٨٤

المعنى: يهجو الشاعر عمر بن لجأ بقوله: دع طريق المجد لأهلها الذين يعرفون مسالكها، وإن اضطرك القدر إلى الظهور بأمك برزة. وهذا غاية في التحقير.

الإعراب: "خل": فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "الطريق": مفعول به. "لمن": جار ومجرور متعلقان بـ"خل". "يبني": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "المنار": مفعول به "به": جار ومجرور متعلقان بـ "يبني". "وابرز": الواو حرف عطف، "ابرز": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "ببرزة": جار ومجرور متعلقان بـ"ابرز"."حيث": ظرف مكان مبني في محل نصب متعلق بـ"اضطرك": فعل ماض، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به. "القدر": فاعل مرفوع.

وجملة: "خل الطريق": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "يبني" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ابرز" معطوفة على الجملة الابتدائية. وجملة "اضطرك القدر" في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "خل الطريق" حيث أظهر العامل "خل"، ولو أضمره وقال: "الطريق" لكان أحسن.." (١)

"أسماء الأفعال والأصوات:

"حقيقة اسم الفعل":

-٦٢٧

ما ناب عن فعل كشتان وصه ... هو اسم فعل وكذا أوه ومه

"ما ناب عن فعل" في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة "كشتان وصه هو اسم فعل وكذا أوه ومه". فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، والقيد الأول -وهو لم يتأثر بالعوامل- فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من **اللفظ بالفعل** واسم الفاعل ونحوهما، والقيد الثاني -وهو لم يكن فضلة- لإخراج الحروف؛ فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحد: فشتان: ينوب عن افترق، وصه ينوب عن اسكت، و"أوه": عن أتوجع، و"مه" عن انكفف، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها. تنبيهان: الأول كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه، وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل: مدلولها المصادر،

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٣/٨٦

وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا، وما عداه فعل كنزال وصه، وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل.

الثاني: ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه." (١)

""و" الصورة الثالثة: هي "التي يبين بها ازدياد" في المقدار "أو نقص" فيه "بتدريج" فيهما، فالأول "ك: تصدق بدينار فصاعدا، و" الثاني نحو: "اشتره بدينار فسافلا"، فـ"صاعدا" و"سافلا" حالان، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الإخبار عن الإنشاء، والأصل: تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا، واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا، قال أبو البقاء: ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء.

"و" الصورة الرابعة: "ما ذكر" بدلا من **اللفظ بالفعل** "لتوبيخ نحو: أقائما وقد قعد الناس، و" لمن لا يثبت على حال: "أتميميا مرة وقيسيا أخرى"، فـ"قائما": حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا "أي: أتوجد"، و"تميميا، وقيسيا": حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي: "أتتحول. و" يحذف "سماعا في غير ذلك نحو: هنيئا لك"، فـ"هنيئا لك" حال محتملة للتأسيس والتأكيد، منصوبة بفعل محذوف. "أي: ثبت لك الخبر هنيئا"، على التأسيس. "أو هنأك" ذلك "هنيئا"، على التأكيد، وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه١: وإنما نصب "هنيئا" لأنه ذكر أن خبرا أصابه إنسان. فقلت: "هنيئا" كأنك قلت: ثبت لك هنيئا أو هنأك ذلك هنيئا.

ا. هـ. فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري. "وهنأ" بتخفيف النون وبالهمز، يقال: هنئ يهنأ ك: "علم يعلم" وهنؤ يهنؤ، ك: "ظرف يظرف". وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله:

٣٥٥- والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل أي: منع.

---

١ الكتاب ١/ ٣١٧.." (٢)

"باب التحذير:

"وهو" في الأصل مصدر "حذر" بالتشديد، والمراد به هنا "تنبيه المخاطب على أمر مكروه لتجتنبه". ويكون

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأُشْمُوني ٣/٩١

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ١/٦١٥

بثلاثة أشياء: بـ"إياك" وأخواته. وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، نحو: نفسك، وبذكر المحذر منه، نحو: الأسد.

"فإن ذكر المحذر بلفظ "إيا" فالعامل" في محلها١ النصب فعل "محذوف لزوما"، لأنه لما كثر التحذير بلفظ "إيا" جعلوه بدلا من **اللفظ بالفعل**، والتزموا معه إضمار العامل، "سواء عطفت عليه" المحذر منه، نحو: إياك والشر، "أم كررته" نحو: [من الطويل]

٧٤٤-

إياك إياك المراء..... ... .

"أم لم تعطف ولم تكرر" نحو: إياك الأسد، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٦٢٢-

إياك والشر ونحوه نصب ... محذر بما استتاره وجب

٦٢٣-

ودون عطف ذا لإيا انسب..... ... .

"تقول" إذا عطفت عليه المحذر منه: "إياك والأسد" فإياك: في محل نصب بفعل محذوف تقديره: أحذر، ونحوه، ثم قيل: يجب تقديره بعد "إياك" والأصل: إياك أحذر، لأنه لو قدر قبله لاتصل به، فقيل: أحذرك، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره٢ المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها.

---

١ في "ب": "محلهما".

٧٤٤- تمام البيت:

إياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

وتقدم تخريجه برقم ٦٤٨.

٢ في "ب": "ضمير".." (١)

"فإن الواو عطفت بشيئين على شيئين. وقال السيرافي: حذف شيئان فقط، وأصله: باعدوني وحذف الأرنب.

ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف، أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حذف "إياكم" ولا يليق حذفهما

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/٢٧٣

لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من **اللفظ بالفعل**، وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الأول لدلالة الثاني [عليه] ١، وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في "إياك والأسد" أنهما جملة واحدة. وأما القول الثالث فيه كثرة حذف وتكرار، فإن مباعدتهم له عن حذف الأرنب مباعدة لحذف الأرنب عنه، وكذا هو في قول السيرافي، وإن لم يصرح به، فإن "باعدوني" ليس أمرا بالمباعدة المطلقة، بل بالمباعدة عن شيء خاص، وكذا مباعدة حذف الأرنب إنما هي عنه، فمرجع القولين الأخيرين إلى قول واحد، وإن ظن شارحون أنهما غيران.

" ولا يكون" "إيا" في هذا الباب "لغائب"، لاختصاص التحذير بالمخاطب، "وشذ قول بعضهم"، أي العرب: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب٢". قال سيبويه٣: حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمعه من أعرابي. والشواب: بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة: جمع "شابة". ويروى: السوءات، بالسين المهملة: جمع سوءة٤.

والمعنى: إذا بلغ الرجل ستين سنه فلا يتولع بشابة ولا يفعل سوءة. والكلام جملة واحدة، "والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب". فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأبدل "أنفس" ب"أيا". لأنها تلاقيها في المعنى.

"وفيه شذوذان" آخران٥:

"أحدهما: اجتماع حذف الفعل" المجزوم بلام الأمر "وحذف حرف الأمر" وهو اللام، مع أن لام الأمر لا تحذف إلا في الضرورة كقوله: [من الطويل]

---

١ إضافة من "ب"، وسقطت من "ط".

٢ من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٠١، والإنصاف ٢/ ٦٩٧، المسألة رقم ٩٨، وشرح ابن الناظم ص٤٣٣، ولسان العرب "أيا"، وشرح المفصل ٣/ ١٠٠.

٣ الكتاب ١/ ٢٧٩.

٤ في "ب": "ويروى: الشوءات؛ بالشين المهملة، جمع شوءة".

٥ سقط من "ب": "وفيه شذوذان آخران".." (١)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/٢٧٦

٧٤٥"-

محمد تفد نفسك كل نفس ... .

أي: لتفد، فحذفها مع مجزومها أشد.

"و" الشذوذ "الثاني: إقامة المضمر وهو "إيا" الثانية مقام الظاهر وهو: الأنفس"، وإضافتها إلى الشواب، "لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة اتفاقا وإلى المضمرات على الأصح "إنما هو المظهر لا المضمر"، لأن الإضافة إما للتعريف، وإما للتخصيص، والضمير غني عن ذلك، لأنه١ أعرف المعارف؟ وذهب الخليل إلى أن "إياه" ضميران٢ أضيف أحدهما إلى الآخر٣، وإلى الشذوذ أشار الناظم بقوله:

٦٢٥-

وشذ إياي وإياه أشد ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

"وإن ذكر المحذر"؛ بفتح الذال المعجمة؛ "بغير لفظ "إيا"٤ أو اقتصر على ذكر المحذر منه فإنما يجب الحذف" للعامل "إن كررت أو عطفت، فالأول" وهو ذكر المحذر بغير لفظ "إيا" مع التكرار، "نحو: نفسك نفسك"، ومع العطف نحو٥: نفسك وعينك.

"والثاني"، وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ "إيا" مع التكرار، "نحو: الأسد الأسد، و" مع العطف نحو: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ [الشمس: ١٣] فالعامل في هذه الأمثلة الأربعة محذوف وجوبا، لأن العطف كالبدل من **اللفظ بالفعل**، والتكرار بمنزلة العطف.

٧٤٥- عجز البيت:

إذا ما خفت من شيء تبالا

وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢١١، وله أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٢/ ٧٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣١٩، ٣٢١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٥، والإنصاف ٢/ ٥٣٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١ وشرح ابن الناظم ص٤٩٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥، وشرح التسهيل ٤/ ٦٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧، وشرح المفصل ٧/ ٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤، والكتاب ٣/ ٨، واللامات ص ٩٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٨، والمقتضب ٢/ ١٣٢، والمقرب ١/ ٢٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥.

١ في "ب": "لأنها".

٢ في "ب": "أنه ضميران".

٣ الإنصاف ٢/ ٦٩٥، المسألة رقم ٩٨.

٤ في "ب": "يا".

٥ سقطت من "ب".." (١)

"قال أبو حيان واتفقوا على أنه أحسن من المصدر واختلفوا هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما سواء وجه الأول أن الضمير يتوهم منه رجوعه إلى زيد ووجه الثاني أن اسم الإشارة ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لقطه منصوبا نحو زيد منطلق ظنك أي ظنك زيد منطلق ناب ظنك مناب ظننت ونصب نصب المصدر المؤكد للجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا يقدم حقا من قولك زيد قائم حقا لأن شأن المؤكد التأخير وجوز قوم منهم الأخفش تقديمه فعلى الأول لا يجوز إعماله وفاقا لأنه لو عمل لاستحق التقديم لكون عاملا والتأخير لكونه مؤكدا واستحقاق شيء واحد تقديما وتأخيرا في حال واحد محال واختلف مجيزو التقديم في إعماله فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل ومنهم من أجاز فيقال ظنك زيدا قائما وفي التقديم قول ثالث أنه يجوز مع متى نحو متى ظنك زيدا ذاهبا قياسا على متى تظن زيدا ذاهبا قال أبو حيان من أجاز الإعمال في ظنك زيدا قائما كان عنده هنا أجوز لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك وممن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا ومنعه في ظنك زيدا قائما ابن عصفور فإن جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوبا نحو متى ظنك زيدا قائما لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ بالفعل وإنما هو مقدر بحرف مصدري والفعل

[التعليق]

ص وخص أيضا بالتعليق وهو عمله معنى لا لفظا في ذي استفهام أو مضاف له أو تال ما أو إن النافية أو لام ابتداء قال ابن مالك أو قسم أو لو وابن السراج أو لا وأبو علي أو لعل وأنكر ثعلب تعليق الظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل في إن ولا وقيل هو وجوابه المعمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالتميمية." (٢)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٢/٢٧٧

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١/٥٥٥

"ينصب ويح وتب على حاله ويقال ويله وويل له وويل طويل وبالنصب فيهما وعول وعولة ولا يفرد عنه ومضافها للتبيين ك (لك) بعد سقيا والأحسن في المعرف الرفع وهو سماع في الأصح (ش) يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حثيثا لمن قال أي سير سرت أو معنوية نحو تأهبا ميمونا لمن رأيته يتأهب لسفر وحجا مبرورا لمن قدم من حج وسعيا مشكورا لمن سعى في مثوبة ويجب الحذف في مواضع منها حيث كان المصدر بدلا من **اللفظ بالفعل** سواء كان فعل مستعملا كسقيا ورعيا أو مهملا أي غير موضوع في لسان العرب ك (دفرا) بمعنى (نتنا) وأفة وهي وسخ الأذن وتفة وهي وسخ الأظفار فيقدر للثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك (بهرا) بمعنى غلبة ومنه ٧٣١ -
(ثم قالوا تحبها قلت بهرا ...)." (١)

"وقال ابن عصفور لا يستعمل كفرا إلا مع حمدا وشكرا ولا يقال أبدا حمدا وحده وشكرا إلا أن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الإضمار إلا مع لا كفرا فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب وقال أبو حيان لا يستعمل (أفعل ذلك وكرامة) إلا جوابا أبدا وكأن قائلا قال أفعل ذلك أو أتفعله فقلت أفعله وأكرمك بفعله كرامة وأسرك مسرة بعد مسرة ولا يستعمل مسرة إلا بعد كرامة وكذا نعمى عين بعد (حبا) لا يقال مسرة وكرامة ولا نعمي عين وحبا وكرامة هذا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام وكذا نعمة عين ونعام عين اسمان في معني إنعام ونعام عين بضم النون وكسرها وفتحها وأنكر الشلوبين الفتح و (أكاد) الذي قدره سيبويه في كيدا اختلف فيه فقال الأعلم هي الناقصة والمعنى ولا أكاد أقارب الفعل وحذف الخبر للعلم به وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وهما من هممت بالشيء ولأفعلن ذلك ورغما جواب لمن قال أفعله وإن رغم أنفه رغما وإن هان هوانا قال أبو حيان وقول سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا فيه دليل على أنه لا يطرد وبه صرح صاحب البسيط وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة انتهى ومن ذلك قولك في التعجب كرما وصلفا قال سيبويه لأنه صار بدلا من أكرم به وأصلف قال بعضهم ويقدر ناصبه كرم كرما وصلف صلفا لأن أبنية التعجب ليس منها ما له مصدر إلا فعل ومن ذلك (غفرانك) عدة ابن مالك تبعا للزجاجي فيما هو بدل من **اللفظ بالفعل** وقيل هو من قبيل ما يجوز إظهار ناصبه واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك فمرة قال بالأول ومرة قال بالثاني." (٢)

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١٠٤/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١١٩/٢

"والذي جزم به ابن مالك أن هذه الألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذي بني لأجله خمسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف في القسم الأول وشبه ما هو متضمن له في الثاني وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وإنما حذف التنوين من الثاني للإتباع وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير كما أتبع الأول في يا زيد بن عمرو للثاني في حركته

منع حذف الحال وجواز حذف عامله

(ص) مسألة تحذف إلا إن حصر أو نهي عنه أو كان جوابا أو ناب عنه خبر أو عن فعله وعامله لا المعنوي عند الأكثر ويجب إن جرى مثلا أو بين نقصا أو زيادة بتدريج مع الفاء وثم أو كان مؤكدا أو نائبا أو توبيخا

(ش) الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو مقصودا حصرها نحو لم أعده إلا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربي زيدا قائما عن اللفظ بالفعل نحو: هنيئا لك أو منهيا عنه نحو: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ [النساء: ٤٣] ﴿ولا تمش في الأرض مرحا﴾ [لقمان: ١٨] ويجوز حذف عاملها لقرينة حالية كقولك للمسافر راشدا مهديا أي تذهب وللقادم مسرورا أي رجعت وللمحدث صادقا أي تقول أو لفظية نحو راكبا لمن قال كيف جئت وبلي مسرعا لمن قال لم ينطلق ومنه ﴿بلى قادرين﴾ [القيامة: ٤] أي نجمعها ويستثني ما إذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه فإنه لا يجوز حذفه عن الأكثر فهو أم لا لضعفه في نفسه ولأنه إنما عمل بالنيابة والفرع لا يقوي قوة الأصل ولأنه يجتمع فيه تجوزان تنزيله منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد الحذف في الظرف فقال في قوله: ٩٧٠ -

(وإذ ما مثلهم بشر ...)." (١)

"وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ... كان لأنثى كأبت هند الأذى

الأخرى وهي رواية البناء للفاعل. نعم في غير ما ذكر يكون الحمل على الثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل أو أجيب به نفي كقوله:

٣٧٥- تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه ... من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد

أي بل عراه أعظم الوجد، أو استلزمه فعل قبله كقوله:

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٣٣٤

٣٧٦- أسقى الإله عدوات الوادي ... وجوفه كل ملث غادي

كل أجش خالك السواد

أي سقاها كل أجش. وإما وجوبا كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ [التوبة: ٦] وهلا زيد قام أبوه، أي وإن استجارك أحد استجارك، وهلا لابس زيد قام أبوه إلا أنه لا يتكلم به لأن الفعل الظاهر كالبدل من **اللفظ بالفعل** المضمر فلا يجمع بينهما

"وتاء تأنيث تلي

ـــــــ

الأول في البواقي إلخ. قوله: "فبالرواية الأخرى" أي بالحمل عليها. قوله: "نعم في غير ما ذكر" أي في غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ما ذكر كزيد في جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط. قوله: "أو أجيب به نفي" عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفي بالجملة الفعلية كما في الشاهد فإن كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل:

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده ... فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد

فالأرجح أن التقدير عندي أعظم الوجد هذا ما ظهر لي. قوله: "أسقى الإله إلخ" العدوات بضمتين جمع عدوة العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادي والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما، والغادي الآتي في الغدوة، والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذي معه رعد شديد. وحالك السواد شديده والشاهد في قوله كل أجش فإنه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل إلخ على الإسناد المجازي لأن إسقاء الله عدوات الوادي وجوفه الماء يستلزم سقي الماء عدوات الوادي وجوفه ولا يقدح في ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغي تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب. قوله: "وإما وجوبا" عطل على قوله إما جوازا. قوله: "أو ملابسة" أي الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للأمرين على

ـــــــ

٣٧٥- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٩٢؛ وتخليص الشواهد ص٤٧٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٣.

٣٧٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد

ص٤٧٧؛ والخصائص ٢/ ٤٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٤؛ والكتاب ١/ ٢٨٩؛ والمحتسب ١/ ١١٧.." (١)

"وما لتفصيل كإما منا ... عامله يحذف حيث عنا

كذا مكرر وذو حصر ورد ... نائب فعل لاسم عين استند

مغضوب عليه: لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما، ولا فعلت ذلك ورغما وهو أنا "وما" سيق من المصادر "لتفصيل" أي لتفصيل عاقبة ما قبله "كإما منا" من قوله تعالى: ﴿فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء﴾ [محمد: ٤] ، "عامله يحذف حيث عنا" أي حيث عرض، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله، والتقدير فإما تمنون وإما تفادون "كذا مكرر وذو حصر ورد" كل منهما "نائب فعل لاسم عين استند" نحو أنت سيرا سيرا، وإنما أنت سيرا، ما أنت إلا سيرا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل، والحصر ينوب مناب التكرير، فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار، نحو أنت سيرا وأنت تسير سيرا. والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى، نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا، بخلافه بعد اسم العين لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ

أو مكررا إلخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفا على ندلا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلا المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام. قوله: "لتفصيل عاقبة ما قبله" أي لتفصيل المرتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناما. قوله: "والتقدير فأما تمنون إلخ" وفي بعض النسخ فأما تمنوا إلخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة. قوله: "كذا" أي مثل ما سيق إلخ. قوله: "فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل" فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من إفراد المصدر الآتي بدلا من فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا. قوله: "جاز الإضمار إلخ" هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل:

وحذف عامل المؤكد امتنع

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/ ٧١

وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأي ابن الناظم. قوله: "والإظهار" أي إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه وإلا تعين الإضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصرح. قوله: "والاحتراز باسم العين إلخ" الذي يتجه عندي أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى اسم معنى، بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل. قوله: "فيجب أن يرفع إلخ" هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا، وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعا إن جعل العامل المبتدأ أو منصوبا إن جعل فعلا.

قوله: "بخلافه" أي المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية." (١)

". . . . .

المبرد وابن جني والكوفيين فعل. قالوا لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف. وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية. قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في ﴿حاش لله ما هذا بشرا﴾ [يوسف: ٣١] ، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من **اللفظ بالفعل**، بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالإضافة، كمعاذ الله، وسبحان الله، وقراءة أبي السمال حاشا لله

والمتصرفة أيضا فلم خصوا هذه باسم التنزيهية. قلت قال الشمني التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر. ا. هـ. يعني الاستثناء ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية إنما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنها الاستثنائية، نحو ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمني عن الرضي وأقره وذكره الدماميني أيضا لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب. ا. هـ. وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل. قوله: "بالحذف" أي حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى. قوله: "على الحرف" وهو اللام في نحو حاش لله. قوله: "ينفيان الحرفية" أي لأن شأن الحرف عدم التصرف أي ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف. قوله: "ولا يثبتان الفعلية" أي

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١٧٣/٢

التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران. قوله: "في الآية" يعني ﴿قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء﴾ [يوسف: ٥١] .

قوله: "ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ" إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما في الكشاف. قوله: "اسم مرادف للتنزيه" وهل هي مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله وويح أو اسم مصدرا نظره ثم رأيت في الدماميني قال إذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاش لله برىء الله فاللام زائدة في الفاعل كما في: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ [المؤمنون: ٣٦] ، وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر. وأيضا هي على تفسير الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل. هذا وتنوين حاشا في قراءة من نونه تنوين تنكير إن قلنا أنه اسم فعل وتنوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح. قوله: "منصوبة انتصاب المصدر إلخ" والعامل فيها فعل من معناها. قوله: "بدليل" راجع لقوله اسم أي وكل من الإضافة والتنوين يمتنع في الحرف والفعل. قوله: "بالإضافة" أي لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغني. ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الإضافة موجب البناء وقد يؤخذ من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله. قوله: "أبي السمال" باللام كشداد. قوله: "لفظا ومعنى" أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن معنى." (١)

". . . . .

فزيدا والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح. والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري بأن يكون مقدرا بأن والفعل أو بما والفعل، وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد المضي أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا، والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه غدا. ويقدر بما إذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن أي مما تضربه.

تنبيهات: الأول ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو علمت ضربك زيدا، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم، والموضع غير صالح للمصدرية. الثاني ظاهر قوله إن

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٢٤٦

كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله في التسهيل غالبا. وقال في شرحه: وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله، ولكن الغالب

ـــــــــــ

والتوبيخ نحو:

وفاقا بنى الأهواء والغي والهوى

قوله: "وجل" أي خائف فهو توكيد لما قبله. قوله: "نصب بالمصدر" واختلف في ناصب المصدر ففي الإيضاح أنه مفعول به عند سيبويه أي ألزم ضربا وغيره يراه منصوبا باضرب. ا. هـ. دماميني ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله إنما يظهر على مذهب غير سيبويه. قوله: "ويقدر بما إلخ" إنما خص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضي والاستقبال أيضا إيثارا للأدل على المضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضي للمضي ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع. فاندفع اعتراض الدماميني وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة. قوله: "أن المخففة" قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذي دعاه في التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم. قوله: "نحو علمت ضربك زيدا" إما أن تكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره حاصلا مثلا أو يقال: المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر. قوله: "والموضع غير صالح للمصدرية" أي لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه. ا. هـ. سم. قوله: "وقد جعله في التسهيل غالبا" عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلا من **اللفظ بالفعل** تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها. ا. هـ. قوله: "وليس تقديره إلخ" أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربي زيدا قائما وإن إكرامك زيدا حسن، وكان تعظيمك زيدا حسنا ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال: التقدير سائغ في الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدري والفعل لأنهم كما قاله الدماميني لا يقولون إن اضرب زيد قائما ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن إلا." (١)

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٤٣١

"ودون عطف ذا لإيا انسب وما ... سواه ستر فعله لن يلزما

ليفعله، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء؛ لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي.

واعلم أن التحذير على نوعين: الأول أن يكون بإياك ونحوه. والثاني بدونه: فالأول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار إليه بقوله: "إياك والشر ونحوه" أي: نحو: إياك، كإياك وإياكما وإياكم وإياكن "نصب محذر بما" أي: بعامل "استتاره وجب" لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من **اللفظ بالفعل**، والأصل احذر تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل

اصطلاحا بعد. فتأمل. قوله: "محمود" فيه ما مر في نظيره وكان الأحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود.

قوله: "بعد باب النداء" أي: حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص. قوله: "على تفصيل يأتي" حاصله أن محل الوجوب إذا كان التحذير بإيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار. قوله: "يجب ستر عامله" أي: حذفه. قال البعض: مقدرا بعد إياك إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف، بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير، إنما هو في الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد إياك لا ينهض. والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه: تقدير الفعل بعد إياك واجب إذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أي: باعد أنت إياك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ا. هـ. ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد إياك، إنما هو على جعل الأصل إياك باعد عن الأسد والأسد عنك. وأما على جعل الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد إياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا إلى أن المفعول في الحقيقة تلاقي لا الضمير. هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام. فإن قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وإياك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم

المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهي هنا كونه مفعولا به أي: مباعدا وكذا الأسد مباعد إذ المعنى إياك باعد وباعد الأسد كما مر.

قوله: "مطلقا" أي: سواء كان مع عطف أو تكرار أولا. قوله: "جعلوه" أي: هذا اللفظ بدلا أو عوضا من اللفظ أي: من التلفظ بالفعل أي: ولا يجمع بين العوض والمعوض. قوله: "وأنيب عنه الثالث" ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وإن أوهمته عبارته إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث. قوله: "فانتصب وانفصل" أي: بعد أن كان مجرورا متصلا.

قوله: "ودون عطف" دون ظرف لغو متعلق بانسب." (١)

"إلا مع العطف أو التكرار ... كالضيغم يا ذا الساري

أو معطوفا عليه حكمه في غيره نحو: إياك نفسك أن تفعل، وإياك أنت نفسك أن تفعل، وإياك وزيدا أن تفعل، وإياك أنت وزيدا أن تفعل "وما سواه" أي: ما سوى ما بإيا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير. "ستر فعله لن يلزما إلا مع العطف" سواء ذكر المحذر نحو: ماز رأسك والسيف أي: يا مازن ق رأسك واحذر السيف، أم لم يذكر نحو: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ [الشمس: ١٣] ، "أو التكرار" كذلك "كالضيغم الضيغم" أي: الأسد الأسد "يا ذا الساري" ونحو: رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره، تقول نفسك الشر أي: جنب نفسك الشر، وإن شئت أظهرت، وتقول الأسد أي: احذر الأسد، وإن شئت أظهرت. ومنه قوله:

٩٧٢- خل الطريق لمن يبني المنار به

وإياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط، وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل، وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك.

قوله: "إلا مع العطف" أي: بالواو فقط كما يأتي. قوله: "سواء ذكر المحذر" بفتح الذال المعجمة. قال شيخنا: الظاهر أن مراده به المخاطب كما زمن ماز رأسك والسيف وذا الساري من الضيغم الضيغم يا ذا الساري لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢٧٩/٣

مذكور على التفصيل المعلوم من إيا أو ما جرى مجراه، وعليه قول المصنف: وكمحذر إلخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب إلخ ا. هـ. وتمثيله بقوله: كماز إلخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو: رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر. وقد علم من ذلك أن قول المصنف يا ذا الساري ليس تكملة بل من جملة المثال.

قوله: "أي: يا مازن ق رأسك واحذر السيف" هلا جعل تقديره كهو في إياك والشر أي: احذر تلاقي رأسك والسيف. قوله: "ناقة الله وسقياها" فيه ذكر المحذر منه مع العطف. قال البيضاوي: أي: ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها. قال الشيخ: زاده في حاشيته عليه هذا إشارة إلى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير وإضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف ا. هـ. قوله: "كذلك" أي: سواء ذكر المحذر أولا. قوله: "ونحو: رأسك رأسك" فيه تنبيه على أنه قد يكتفي بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه.

قوله: "ومنه" أي: من الإظهار. قوله: "خل الطريق" الشاهد فيه حيث أظهر العامل؛ لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف. تصريح. والمنار بفتح الميم والنون حدود

٩٧٢- عجزه:

وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

والبيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٢١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٨٦؛ والكتاب ١/ ٢٥٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٠ "برز"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٧؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٧٨ والرد على النحاة ص٧٥؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠.." (١)

"وشذ إياي وإياه أشذ ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

وكمحذر بلا إيا اجعلا ... مغرى به في كل ما قد فصلا

الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب. ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر، ومثل إياي إيانا "وإياه" وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة "أشذ" من إياي كما في قول بعضهم: إذا بلغ

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٨٢

الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، والتقديرك فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، وفيه شذوذان: مجيء التحذير فيه للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله: "وعن سبل القصد من قاس انتبذ" أي: من قاس على إياي وإياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب ا. هـ.

تنبيه: ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على إياي وإيانا فإنه قال: ينصب محذر إياي وإيانا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا "وكمحذر بلا إيا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا" من الأحكام، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف، كقوله: المروءة والنجدة بتقدير الزم، أو التكرار كقوله:

وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الأخرى فيكون احتباكا كذا في السندوبي والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج، ويزيد بأن فيه ادعاء حذف إياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من **اللفظ بالفعل**.

قوله: "ثم حذف من الأول المحذور" وهو حذف الأرنب ومن الثاني المحذر وهو أنفسكم. وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل. قوله: "وإيا الشواب" بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة. قوله: "والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب" أي: فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقي ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام إيا مقام أنفس. قوله: "وفيه شذوذان" بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأمر كما في التوضيح. وظهر لي رابع وهو جعل إيا محذرا منه، ثم رأيت في الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر:

فلا تصحب أخا الجهل ... وإياك وإياه

وذكر الرضي أن المحذور منه المكرر يكون ظاهرا نحو: الأسد الأسد وسيفك سيفك، ومضمرا نحو: إياك إياك وإياه إياه وإياي إياي. قوله: "وإضافة إيا إلى ظاهر" يقتضي أن إيا في نحو: إياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير إيا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول، أو أراد بالإضافة الربط والتعلق ا. هـ سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر في باب الضمير. قوله: "مغري به" ولا يكون الإغراء إلا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو: فعليه بالصوم وللمتكلم نحو: علي زيدا. وأول فعليه بالصوم بأن الأمر للمخاطب

أي: ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم أي: وكذا يؤول علي زيدا أي: ألزموني زيدا ونحو: ذلك وسيأتي في الباب الآتي." (١)

"أسماء الأفعال والأصوات:

ما ناب عن فعل كشتان وصه ... هو اسم فعل وكذا أوه ومه

زيد، أي: كلاهما لي. وزدني، وكل شيء أمم ولا ترتكب. ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك. والله أعلم.

أسماء الأفعال والأصوات:

"ما ناب عن فعل" في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة "كشتان وصه هو اسم فعل وكذا أوه ومه" فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن

تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وإن كان خلاف تقدير الشارح. قوله: "وكل شيء" برفع كل كما قاله شيخنا وغيره. قوله: "أمم" بفتحتين أي: سهل يسير. قوله: "كلامك زيد" أي: متكلمك الذي تتكلم فيه. وقوله أو ذكرك أي: مذكورك.

أسماء الأفعال والأصوات:

أي: وأسماء الأصوات كما سيصرح به الشارح، وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها؛ لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل. وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل.

قوله: "ما ناب عن فعل" أي: اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح. والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجه ا. هـ. سم. وقوله: فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر إلخ عبارة ابن الناظم أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى أكفف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٨٤

من **اللفظ بالفعل** فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في ا لاستعمال لتأثرها بالعوامل ا. هـ. ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج المصدر ا. هـ. وذلك لأن النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق. ثم قول ابن الناظم: كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة. قال شيخ الإسلام: زكريا أي: غير معمولة للاسم والفعل وإلا فالأفعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم ا. هـ. ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا إلا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو أن.

قوله: "هو اسم فعل" فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل أف كأنه قال أتضجر كثيرا جدا، والقائل هيهات كأنه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم.." (١)

". . . . .

الفعل، والقيد الأول. وهو لم يتأثر بالعوامل. فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من **اللفظ بالفعل** واسم الفاعل ونحوهما. والقيد الثاني -وهو ولم يكن فضلة- لإخراج الحروف: فقد بان لك أن قوله: كشتان تتميم للحد، فشتان ينوب عن افترق،

وصه ينوب عن اسكت، وأوه عن أتوجع، ومع عن انكفف، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها.

تنبيهان: الأول كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل

قوله: "وكذا أوه" فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما في المرادي. قوله: "يخرج المصدر الواقع بـدلا من **اللفظ بالفعل**" نحو: ضربا زيدا واسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل الفعل فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء ا. هـ. تصريح. قوله: "لإخراج الحروف" كإن وأخواتها. قوله: "فقد بان لك" أي: من احتياج

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٨٧

قوله: ما ناب عن فعل إلى ما يخرج الحروف ونحو: المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله: كشتان وصه تتميما للتعريف إنما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو: المصدر المذكور بقول المصنف: كشتان وصه ثم قال: فبان لك إلخ لكان أوضح.
قوله: "ومه عن انكفف" كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهي إنما تصح على ما قيل أنه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر اللازم بالمتعدي وعكسه. قوله: "كون هذه الألفاظ إلخ" جملة الأقوال سبعة. قوله: "هو الصحيح" بدليل أن م نها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو: نزال وقرقار وأن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم. قوله: "استعملت استعمال الأسماء" أي: من حيث إنها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث أن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو: ذلك.
قوله: "وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال" أي: لدلالتها على الحدث والزمان همع. قوله: "حقيقة" قال البعض: أي: لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز ا. هـ. وأنت خبير بأن هذا يؤدي إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر. والأولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة. قوله: "وعلى الصحيح إلخ" كان المناسب تأخيره عن القولين الأخيرين ال آتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين إلخ كما هو الظاهر للمتأمل. قوله: "لفظ الفعل" أي: من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ، فآمين مثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الألفاظ بل من." (١)

"المصدرية بفعل محذوف وجوبا لا يستعمل، وهو "سبح" الثلاثي كأنه قال: سبح سبحانا، كما يقال: كفر كفرانا، وشكر شكرانا، ومعناه: التبرئة والبراءة من كل ما لا يليق أن يوصف به، فهو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر الحقيقي للفعل سبح، ولزومه للنصب من أجل أنه لا يتمكن في موضع المصادر؛ إذ لا يأتي إلا مصدرا منصوبا مضافا وغير مضاف، وهو غير مصروف؛ لجعله علما للتسبيح، وجريه مجرى عثمان ونحوه من الأعلام المختومة بالألف والنون الزائدتين.
وذكر أبو الخطاب أن سبب منعه من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون، وذكر أن من مجيئه غير مضاف وغير مصروف قول الأعشى:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢٨٨/٣

... ... سبحان من علقمة الفاخر

ومعناه براءة من علقمة، يقول هذا لعلقمة بن علاثة الجعفري في منافرته لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد فضل عامرا، وتبرأ من علقمة وفخره أي: لما سمعت أن علقمة يفاخر عامرا تبرأت من قبح فعل علقمة و ا نكرته، وواصل الأخفش الأكبر حديثه لسيبويه، فذكر أن مثل ذلك أي: من مجيء الاسم منصوبا على المصدرية بفعل غير مستعمل قولك للرجل: سلاما تريد تسلما منك أي: براءة منك، وعلى ذلك جاءت الآية الكريمة في سورة الفرقان ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما﴾ أي: براءة منكم، وقول أمية بن أبي الصلت: سلامك ربنا ... إلى آخر البيت. الشاهد فيه قوله: سلامك، ونصبه على المصدر الموضوع بدلا من اللفظ بالفعل، ومعناه البراءة والتنزيه، وهو بمنزلة سبحانك في المعنى وقلة التمكن في مواضع المصادر، وبريئا في البيت منصوب على الحال المؤكدة، والتقدير: أبرئك بريئا؛." (١)

"وقيسيا أخرى١؟ أي: أتوجد؟ وأتتحول٢؟

وسماعا في غير ذلك؛ نحو: هنيئا لك؛ أي ثبت لك الخير هنيئا، أو أهناك هنيئا.

---

١ "قائما" و"تميميا" و"قيسيا" أحوال منصوبة بفعل محذوف وجوبا؛ لأنه بدل من اللفظ بالفعل؛ ولا يجمع بين البدل والمبدل منه.

٢ "أتوجد" راجع للمثال الأول، و"أتتحول" راجع للثاني، وليس المراد أن يتحول في حالة كونه تميميا ... إلخ؛ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التميمي، وأخرى بأخلاق القيسي؛ فالأولى تقدير عامل الحال "توجد" كسابقه.

وقيل "تميميا وقيسيا" مفعول مطلق على حذف مضاف؛ أي: أتتخلق تخلق تميمي مرة؟ ... إلخ. وفي حذف عامل الحال يقول الناظم:

والحال قد يحذف ما عمل ... وبعض ما يحذف ذكره حظل

أي أن الحال قد يحذف عاملها؛ الذي يعمل فيها النصب جوازا، وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول؛ أي ممنوع ذكره، وذلك في المواضع التي يجب فيها حذف العامل، وقد بينها المصنف. و ه نالك عوامل تحذف سماعا؛ نحو: هنيئا لك.

فوائد:

---

(١) أصول النحو ٢ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٠

ألحال التي تتعدد لواحد تسمى "مترادفة"؛ أي متوالية الواحدة الأخرى، وقد تعرب الحال الثانية حالا من الضمير المستتر في الحال التي قبلها، وحينئذ تسمى الحال الثانية: "متداخلة".

ب هنالك ألفاظا مسموعة وقعت حالا، مع أنها معرفة بالإضافة؛ منها قولهم: تفرق القوم أيدي سبأ، وقد أولت على معنى: متبدين، أو مثل أيدي سبأ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ومنها قولهم: فعلت هذا الأمر جهدي أو طاقتي. وأول بمعنى:

---

* "والحال" مبتدأ "ما" اسم موصول نائب فاعل يحذف، والجملة خبر المبتدأ. "فيها" متعلق بعمل الواقع صلة الموصول. "وبعض" مبتدأ أول. "ما" اسم موصول ومضاف إليه. "يحذف" نائب فاعله يعود على، "ما" والجملة صلة. "ذكره حظل" مبتدأ ثان ومضاف إليه، وجملة حظل خبره، وجملة الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.." (١)

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢٤٣/٢